

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

### العنوان

ترشيد الإنفاق العام كآلية لمعالجة عجز الميزانية العامة للدولة

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020

- بالإشارة لحالة ولاية جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية  
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

د. زناد سهيلة

من إعداد الطالبتين:

❖ فتوسي أسماء

❖ العلمي حكيمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله،

\*\*\*\*\*

لا يسعنا إلا التقدم بالشكر والعرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة "زناد سهيلة" على قبولها تأطير هذا العمل وعلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة طيلة فترة إنجازها.

\*\*\*\*\*

إلى جميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل.

\*\*\*\*\*

كما أوجه الشكر إلى مديرية الإدارة المحلية لولاية جيجل وما قدمته لنا من تسهيلات في إنجاز الجزء التطبيقي لهذا العمل.

## الإهداء

"الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى"

أهدي هذا العمل الذي سهرت عليه ليكون مذكرة تخرجي إلى من رافقوني طيلة هذا المشوار بعطائهم ودعائهم

وسهرهم والداي العزيزين أطال الله في عمرهما وحفظهما؛

إلى أخي عادل، وأختاي لبنى وسمية، وإلى صديقتي أمينة.

إلى كل من عرفتهم في مشوار دراستي.

إلى زميلتي في هذا العمل.

أسماء.

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها.....أمي حفظها الله ورعاها

إلى من هو مصدر عزتي و فخري ....أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من كان سندا لي في حياتي زوجي حفظه الله

إلى قرة عيني وانسي في الحياة..... أبنائي وبناتي الغاليين

إلى من تعجز كلماتي عن وصفهم.. أخي وأخواتي

إلى من تقاسمت معها هذا العمل المتواضع

حكيمة.



# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ- د	مقدمـة
<b>الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام</b>	
02	تمهيد
03	<b>المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام</b>
03	المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي
06	المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق العام وعناصره
07	المطلب الثالث: مبررات ومراحل الإنفاق العام
10	المطلب الرابع: موارد وتقسيمات الإنفاق العام
14	<b>المبحث الثاني: ظاهرة زيادة الإنفاق العام وآثاره</b>
14	المطلب الأول: النظريات المفسرة لزيادة الإنفاق العام
17	المطلب الثاني: أسباب زيادة الإنفاق العام
19	المطلب الثالث: حدود وقواعد الإنفاق العام
24	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
26	<b>المبحث الثالث: عموميات حول ترشيد الإنفاق العام</b>
26	المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام
28	المطلب الثاني: مبررات ومراحل ترشيد الإنفاق العام
29	المطلب الثالث: ضوابط ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه

31	المطلب الرابع: أساليب ترشيد الإنفاق العام
34	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: التأسيس النظري لعجز الميزانية العامة للدولة</b>	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: مفاهيم حول الميزانية العامة للدولة
37	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة
39	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة للدولة
43	المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة
46	المطلب الرابع: تقسيمات وأنواع الميزانية العامة للدولة
49	المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الميزانية العامة للدولة
49	المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة للدولة
51	المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية العامة للدولة
53	المطلب الثالث: أنواع عجز الميزانية العامة للدولة
56	المطلب الرابع: مناهج علاج عجز الميزانية العامة للدولة
59	المبحث الثالث: أساليب تمويل الميزانية العامة للدولة
59	المطلب الأول: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الاقتراض
61	المطلب الثاني: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الضرائب
62	المطلب الثالث: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي
64	المطلب الرابع: ترشيد الإنفاق العام وأثره على عجز الميزانية العامة
65	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر</b>	
<b>- بالإشارة لحالة ولاية جيجل -</b>	
67	تمهيد
68	المبحث الأول: نظرة على وضعية الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010-

	<b>2020</b>
70	المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر
75	المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العام في الجزائر
76	المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر
79	<b>المبحث الثاني: دراسة وضعية عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2020-2010</b>
80	المطلب الأول: الميزانية العامة في التشريع الجزائري
81	المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة في الجزائر
84	المطلب الثالث: إجراءات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر ودوره في علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر
85	<b>المبحث الثالث: دراسة حالة ولاية جيجل</b>
85	المطلب الأول: ماهية مديرية الإدارة المحلية لولاية جيجل
89	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة ورصيد الميزانية في ولاية جيجل
93	المطلب الثالث: مشروع الطاقات المتجددة بالولاية لمدخل لترشيد النفقات العامة وأثره على عجز الميزانية
100	<b>خلاصة الفصل</b>
102	<b>الخاتمة</b>
105	<b>قائمة المراجع</b>
	<b>ملخص</b>





# فهرس الجداول

## فهرس الجداول

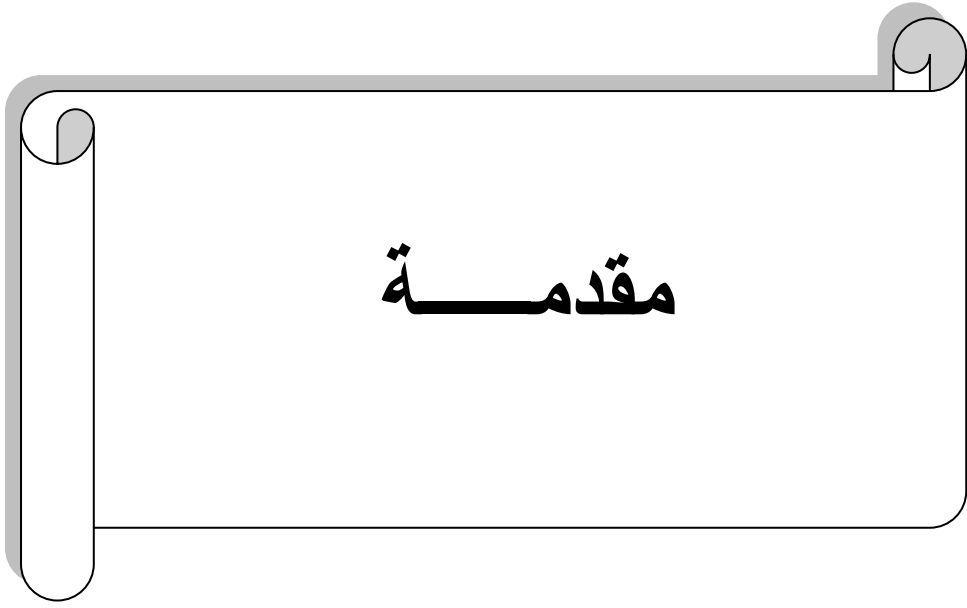
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
69	توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية	01
74	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات	02
77	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	03
82	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	04
90	تطور نفقات التسيير والتجهيز للجماعات المحلية خلال 2010-2020	05
95	تطور رصيد الميزانية ولاية جيجل خلال الفترة 2010-2020	06
92	مبالغ استهلاك الكهرباء	07
94	تكلفة مشروع الطاقات المتجددة لمصالح ولاية جيجل	08
96	تحصيل كمي وتقديري لمشروع الربط بالالواح الشمسية في الطريق الاجتبابي لمدينة جيجل	09



# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	تقسيمات الإنفاق العام	1
15	قانون فاجنر لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام	2
16	قانون بيكوك وويزمان لتفسير ظاهرة تزايد الإنفاق العام	3
28	مراحل ترشيد الإنفاق العام	4
40	مبادئ الميزانية العامة للدولة	5
43	مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة	6
46	أنواع الميزانية العامة للدولة	7
51	أسباب عجز الميزانية العامة للدولة	8
54	أنواع عجز الميزانية العامة للدولة	9
56	مناهج علاج الميزانية العامة	10
71	مدونة ميزانية التسيير	11
75	تطور النفقات العامة والنمو الديموغرافي في الجزائر خلال 2010-2019	12
76	تطور النفقات العامة والجباية البترولية في الجزائر خلال 2010-2019	13
78	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	14
79	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	15
83	تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	16
87	الهيكل التنظيمي للمصالح الإدارية والتقنية لمديرية الإدارة المحلية	17
91	تطور نفقات التسيير والتجهيز في ولاية جيجل	18
93	تطور رصيد الميزانية في ولاية جيجل	19



## تمهيد

تحتل المالية العامة أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، إذ تقوم الدولة من خلال أدواتها المالية على السعي لتحقيق الاستقرار والنمو في البلاد من جميع النواحي الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. وتعد الميزانية العامة من أهم الأدوات المالية التي تستعملها لتحقيق أهدافها، فهي عبارة عن وثيقة مصادق عليها تصدر سنويا يتم من خلالها تقديم تقرير شامل وواف بالإيرادات والنفقات العامة المتوقعة لسنة قادمة، غير أن معظم ميزانيات الدول أصبحت تعاني بما يسمى بالعجز في ميزانية الدولة وهو عبارة عن الحالة السالبة لرصيد الميزانية العامة، ويعود هذا العجز للزيادة المستمرة التي تشهدها الدول في النفقات العامة من ناحية، وعدم قدرة الإيرادات العامة على استيعاب هذه الزيادة من ناحية أخرى، كما أن السياسة التي تنتهجها الدولة لها يد في زيادة الإنفاق. ولقد أصبح العجز في الميزانية العامة من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق الدول، فحازت على اهتمام المفكرين والاقتصاديين لذا عملوا على إيجاد حلول مناسبة تساعد على التخفيف من حدة هذه المشكلة أو علاجها، وكان ترشيد الإنفاق العام من بين الحلول المثلى لهذه المشكلة خاصة مع عدم قدرة الدول على التخفيض من نفقاتها العامة ولا على توفير مصادر تمويل كافية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية والتي تعتمد بشكل كبير على ريعها من قطاع المحروقات فقد كان استقرار ميزانيتها مرتبطا باستقرار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبالمقابل فهي مرهونة بالتقلبات الحاصلة فيه جراء الأزمات التي تصيب الأسواق العالمية للطاقة والتي تشهدت فيها أسعار البترول هبوطا حادا الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على ميزانية الدولة، لذا اتجهت الجزائر إلى اعتماد سياسة ترشيد الإنفاق العام كآلية لمعالجة هذا العجز.

## ◀ إشكالية الدراسة:

في ظل التزايد المستمر للإنفاق العام والعجز في الميزانية العام للدول فقد ظهرت الحاجة إلى التوجه لترشيد النفقات العامة بشكل لا يؤثر على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ومن هذا المنطلق تبرز إشكالية الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

**ما هو دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؟**

وللوقوف على هذه الإشكالية، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب المؤدية لتزايد الإنفاق العام؟
- ما هي أسباب عجز الميزانية العامة للدولة؟ وما هي أساليب تمويلها؟
- ما هو تأثير ترشيد الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة للدولة؟

- ما هي الإجراءات المتبعة من قبل الجزائر لعلاج عجز الميزانية العامة؟
  - ما هو أثر تطبيق مشروع الطاقات المتجددة في ترشيد النفقات العامة والحد من عجز الميزانية بولاية جيجل؟
- ← **فرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية محل الدراسة يتطلب الأمر الإجابة على مجموعة من الفرضيات والتي تعد إجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- تعود أسباب زيادة الإنفاق العام إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية؛
- تزايد الإنفاق العام وقصور الإيرادات العامة يؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية العامة؛
- يؤثر ترشيد الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة من خلال تقليصه والتخفيف منه؛
- قامت الجزائر بتخفيض نفقاتها العامة لمعالجة عجز الميزانية العامة.

#### ← أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد المواضيع التي يوليها متخذي القرار والباحثين اهتماما كبيرا في الجزائر، والمتعلق بعجز الميزانية العامة للدولة نتيجة التقلبات والتغيرات التي تعرفها أسعار البترول من جهة، وتزايد الإنفاق العام وإنحصار مصادر تمويله من جهة أخرى، ومن تم تقتضي الضرورة التطرق لهذا الموضوع بالدراسة ومحاولة إبداء بعض الحلول للإشكالية المطروحة حوله.

#### ← أهداف الدراسة:

- محاولة وضع تصور واضح حول ترشيد الإنفاق العام وعجز الميزانية العامة للدولة؛
- إلقاء نظرة حول أسباب حدوث عجز الميزانية العامة وطرق تمويله؛
- إظهار وضعية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020؛
- تبيين الإجراءات المتبعة من قبل الجزائر لترشيد الإنفاق العام.

#### ← منهج الدراسة:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول وإجابات موضوعية وواقعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للإشكالية، نفاق العام وترشيده بالإضافة للميزانية العامة وعجزها وكذا المنهج التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير البيانات من خلال استعراض الجداول والمعطيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

#### ← أسباب اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور منها:

- ملاحظة الموضوع لطبيعة الوظيفة المشغولة حاليا في الإدارة؛
  - الميول الشخصي لدراسة موضوع ترشيد النفقات لما له من آثار في حل لمشكلة عجز الموازنة وما يصاحبها من ضعف اقتصادي مما يؤثر سلبا على جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية؛
  - الرغبة في إثراء هذا الموضوع بدراسة حالة الجزائر والتطرق إلى استغلال الطاقات المتجددة لترشيد الإنفاق العام في ولاية جيجل.
- ◀ **حدود الدراسة:**

تكمّن حدود الدراسة الزمنية في الفترة من 2010 إلى 2020، أما فيما يخص الإطار المكاني فهي خاصة حالة الجزائر والإشارة لحالة ولاية جيجل.

◀ **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث نذكر أولا التضارب الموجود في إحصائيات الجزائر والتي شكلت عائقا كبيرا أثناء الدراسة، إضافة إلى تداخل بعض العناصر وضيق الوقت المحدد لإنجاز المذكرة.

◀ **الدراسات السابقة:**

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية لمتغيرات الموضوع سنحاول إيجاز بعضها فيما يلي:

• كزيز نسرين، بعنوان " دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة في ظل الأزمات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2007/2016) "، حيث اهتمت هذه الدراسة بمعالجة موضوع ترشيد الإنفاق العام في ظل الأزمات الاقتصادية من خلال إسقاط الدراسة على حالة الجزائر، واشتملت دراستها على الجوانب النظرية لعجز الموازنة وترشيد الإنفاق العام، كما قامت بربط هذا الموضوع بأزمة 2008 وأزمة أسعار النفط 2014، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد في الجزائر يواجه عدة تحديات داخلية وخارجية على رأسها عجز الموازنة العامة وذلك بسبب تبعيتها لقطاع المحروقات، وقد واجهت أزمة 2008 باتباع سياسة توسعية لتمويل برامجها التنموية بسبب الفائض في إيراداتها تلك الفترة، أما بعد أزمة 2014 فقد لجأت إلى إجراءات ترشيدية للتخفيف من العجز.

• حمايدي صديق، بعنوان " دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب ( MEGO ) "، فقد اهتمت بدراسة أثر ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب ( MEGO )، وتناولت دراسته الجانب النظري لترشيد الإنفاق العام ومؤشرات التوازن المالي، كما قام بتحليل أثر ترشيد الإنفاق العام على مؤشرات



التوازن المالي، وتوصلت دراسته إلى أن الإنفاق العام يتناسب عكسيا مع رصيد الميزانية وطرديا مع الدين العام ورصيد ميزان المدفوعات.

### ← محتويات الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، ارتأينا تقسيم العمل بالكيفية التالية:

#### • الجانب النظري: ينقسم إلى فصلين كما يلي:

**الفصل الأول** تحت عنوان مفاهيم أساسية للإنفاق العام، ينقسم إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول ماهية الإنفاق العام، ونبين في المبحث الثاني ظاهرة زيادة الإنفاق العام وآثاره، كما نتطرق في المبحث الثالث إلى عموميات حول ترشيد الإنفاق العام.

**الفصل الثاني** تحت عنوان التأصيل النظري لعجز الميزانية العامة للدولة ينقسم إلى ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الأول مفاهيم حول الميزانية العامة للدولة، أما المبحث الثاني فيبرز من خلاله أساسيات حول عجز الميزانية العامة للدولة، والمبحث الثالث نتطرق إلى أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

#### • الجانب التطبيقي: انحصر الجانب التطبيقي في:

**الفصل الثالث** الذي جاء تحت عنوان دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 مع الإشارة لحالة ولاية جيجل، ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول نقوم بتشخيص وضعية الإنفاق العام في الجزائر خلال 2010-2020، أما المبحث الثاني فننتاول دراسة وضعية عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، في حين نتطرق في المبحث الثالث إلى دراسة حالة ولاية جيجل.

## الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام

## تمهيد

احتلت النفقات العامة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر فقد كانت تدرس من الناحية القانونية والفنية فقط ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، أدى هذا إلى زيادة الاهتمام بها والتوجه لدراسة مختلف جوانبها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى العوامل التي تؤثر على حجمها، وغيرها من العناصر، ويعود سبب هذا الاهتمام معرفت ما للنفقات العامة من أهمية بالغة في كونها الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها، بالإضافة لاعتبارها أداة من الأدوات المالية التي تلعب دوراً هاماً في الاستقرار الاقتصادي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة في شتى الميادين ، ومع تزايد حجم النفقات على مدار السنوات دعت الحاجة للجوء إلى ترشيدها بهدف تغطية القصور في قدرتها التمويلية مع صعوبة تخفيض الإنفاق العام.

وللتوضيح أكثر ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

- ◀ المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام؛
- ◀ المبحث الثاني: ظاهرة زيادة الإنفاق العام وآثاره؛
- ◀ المبحث الثالث: عموميات حول ترشيد الإنفاق العام.

## المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام

يعد الإنفاق العام إحدى أهم الوسائل المالية الرئيسية للدولة، إذ أنها تسعى من خلاله لتحقيق أهداف المجتمع والعمل على إشباع حاجاته، فتلجأ لتحديد الحاجات الواجب إشباعها والتي بدورها تحتاج إلى مبالغ ضخمة للإيفاء بها، وقد ازدادت الحاجة لدراسة الإنفاق العام بسبب توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لماهية الإنفاق العام.

## المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

يعود تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي إلى تطور دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية فيختلف مفهوم النفقات العامة في الدولة الحارسة عن دورها في الدولة المتدخلة ودورها في الدولة المنتجة، وعنها في الفكر الإسلامي.

## أولاً: تطور النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة

اقتصر دور الدولة الحارسة على القيام بمهام توفير الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد من الاعتداءات الخارجية وإقرار العدالة وقد ترتب عن ذلك اقتصار الإنفاق العام على تأدية الوظائف الأساسية فقط، وحتى لو تم الإنفاق في خدمات أخرى فهي تكون في حد ضيق جداً وهذا حتى لا يتعارض مع مبادئ المذهب الحر، وهكذا فنشاط الدولة كان حيادياً بشكل لا يُحدث أثارا اقتصادية واجتماعية.

وعلى هذا فقد نادى أصحاب هذا المذهب على ضرورة الاقتصاد في النفقات العامة إلى أبعد حد، وقد كان تبريرهم لذلك أن الإنفاق العام ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع وأن الدولة تقوم بتغطية نفقاتها عن طريق الضرائب، فإذا ما تم التوسع في الإنفاق فإن الدولة ستضطر إلى تحصيل المزيد من الضرائب الأمر الذي كان سيحمل أفراد المجتمع أعباء ضريبية أكبر الأمر الذي كان سيؤثر سلباً على مدخراتهم واستهلاكهم.<sup>1</sup>

## ثانياً: تطور النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة

في ظل الدولة المتدخلة التي صاحبت تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية واشتداد حدة الأزمات الاقتصادية خاصة أزمة الكساد الكبير 1929، عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، فأصبح من الضروري تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ أظهرت الأزمة أن الاقتصاد لا يكون في حالة توازن دائم كما زعم الكلاسيكيون، وأن الاختلال فيه عرضي فقط ويتم العودة لحالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقاً من مبدأ اليد الخفية لآدم سميث، لقد أبرز كينز أن أزمة 1929 ناتجة عن ضعف الطلب الكلي الفعال الذي لم يرافق الزيادة في العرض الكلي الفعال وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بينهما عن طريق الإنفاق العام باعتباره الأداة الفعالة التي تنشط دورة النشاط الاقتصادي، ومن هنا يظهر مدى تأثير

<sup>1</sup> علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص ص 91، 92.

التحول في الفكر الاقتصادي لدور الدولة في الاقتصاد، فقد أصبحت تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية باستخدام ما يُعرف بالمالية الوظيفية أو المَعْوِضَة.<sup>1</sup>

ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النظام الرأسمالي الجديد في المجتمعات الرأسمالية كما يلي:<sup>2</sup>

- ◀ تحقيق العدالة في توزيع المداخلي.
- ◀ ضمان الاستخدام الكفاء للموارد وتوجيهها لبعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية المطلوبة.
- ◀ دعم النمو الاقتصادي بزيادة حجم الاستثمار العام أو تركيزه على بعض القطاعات التي لا يقوى أو يرغب فيها القطاع الخاص.

إن تحول السياسة المالية في ظل الدور التدخلية للدولة زاد من أهمية المالية العامة وضرورة إتباع قواعد التحليل الاقتصادي الكلي بدلا من قواعد التحليل الجزئي، لأن تقدير الآثار الناجمة عن كل أنواع النفقات العامة لا يمكن أن يكون شاملا إلا بمعرفة آثارها على كافة المكونات الكلية للاقتصاد القومي.

### ثالثا: تطور النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة

مع مواجهة المجتمعات الرأسمالية للعديد من الأزمات الاقتصادية والسياسية، وظهر المبادئ الاشتراكية والعمل على تطبيقها منذ الثورة الروسية 1917، أدى بالدولة إلى التدخل على مبدأ الحياد والتوجه إلى التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فلم يعد دورها يقتصر على الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي لعلاج الأزمات فقط، بل امتد للعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي القومي، الأمر الذي أدى لزيادة النفقات العامة، إضافة إلى تنوعها وتغير مفهومها وطبيعتها دورها، فأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

وفي ظل الدولة المنتجة، التي تتميز بتحملها مسؤولية النشاط الاقتصادي ككل، نتيجة سيطرتها على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، وهذا يعود لإتساع نطاق نشاط الدولة، التي تهدف لتوزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بشكل يحقق التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك، وفقا للسلطة المطلقة التي تمتلكها الدولة لتنفيذ الخطة الموضوعة قويا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بوددخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2009/2001-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، السنة 2010/2009، ص ص 15-16.

<sup>2</sup> زينب حسين عوضة، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998 ص ص 27-28.

<sup>3</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 52-53.

## رابعاً: تطور النفقات العامة من خلال النظام الإسلامي

يعرف الإنفاق العام بمنظور الفكر الاقتصادي الإسلامي أنه إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة،<sup>1</sup> والسند الشرعي قوله تعالى " أَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ".<sup>2</sup>

يتوقع في الاقتصاد الإسلامي أن تكون الحاجة للإنفاق العام بشكل أقل من الاقتصاديات الوضعية ويعود ذلك:

1. الطبيعة التي تتميز بها وسائل إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي والتي تشتمل على الزكاة، الصدقات، الإرث وغيرها مما يجعل دور الحكومة ينخفض في المشاريع الاستثمارية الخيرية كبناء المدارس.
2. انخفاض الإنفاق الاستثماري المتعلق بالأجهزة الأمنية، وهذا بسبب وجود دوافع إيمانية في المجتمع الإسلامي، لقوله تعالى " الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ".<sup>3</sup>
3. انخفاض الإنفاق العام لأغراض الاستقرار الاقتصادي، فالاقتصاد الإسلامي أقل عرضة للتذبذبات والدورات الاقتصادية وذلك لانعدام الاعتماد على الربا وانخفاض دور المضاربة في الأسواق المالية وغير ذلك.
4. وضوح السياسة الخارجية للدولة والمبنية على الدعوة لله بحيث لا تحتمل ج الدولة إلى الإنفاق على أجهزة أمن سرية تحاول خلق اتجاهات موالية للدولة الإسلامية كحال الدول الغربية.
5. انخفاض عدد الحالات القضائية والخصومات بين الأفراد نتيجة جهود الصلح والعفو بينهم دون اللجوء للمحاكم لقوله تعالى "وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ"<sup>4</sup>، ولقوله أيضا "وَلَا يَأْتَلِ أُولَ الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِيَعْفُوا وَيُلِيقُوا أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ".<sup>5</sup>

ويكشف لنا عند استقراء التاريخ الإسلامي عن تزايد دور الدولة الإسلامية في حياة المجتمع بمرور الوقت وتزايد حجم الإنفاق العام تبعا لذلك، إذ لم يعد دور الدولة يقتصر على تسيير الجهاز الإداري وتحقيق الأمن والعدل بين الناس وحماية حقوق الملكية وتوفير الضمان الاجتماعي للمحتاجين وغيرها من الحاجات، بل لعبت الدولة الإسلامية دورا أساسيا في تنمية قدرة المجتمع الاقتصادية والثقافية، وجملة القول إن تزايد الإنفاق العام في الدولة الإسلامية واكب اتساع مساحة الدولة ونمو دورها وتنوعه.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الإسلامي والنظام المالي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 189

<sup>2</sup> سورة البقرة، الآية 195.

<sup>3</sup> سورة الأنعام، الآية 82.

<sup>4</sup> سورة الشورى، الآية 40.

<sup>5</sup> سورة النور، الآية 22.

<sup>6</sup> حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 303.

## المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق العام

من خلال هذا المطلب سنتناول مفهوم الإنفاق العام والذي قسمناه إلى جزئين، فسنبين من خلال الجزء الأول مختلف التعاريف التي وُضِعَت للإنفاق العام أما الجزء الآخر فسنبين فيه عناصره.

## أولاً: تعريف النفقة العامة

لقد عرّف الاقتصاديون النفقة العامة بعدة تعريفات نذكر منها:

- "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة".<sup>1</sup>
- "مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة".<sup>2</sup>
- "تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مؤسساتها العامة المحلية أو الوطنية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور الدولة وتوسعها".<sup>3</sup>
- "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع التي تنظمه الدولة".<sup>4</sup>
- من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن النفقة العامة هي قيام الدولة أو أحد هيئاتها باستخدام أو صرف مبلغ نقدي بهدف تحقيق منفعة عامة.

## ثانياً: عناصر الإنفاق العام

من التعاريف يتبين أن للنفقة العامة ثلاث عناصر عبارة عن:

**1. الشكل النقدي للنفقة:** في ظل الاقتصاد المعاصر تقوم جميع المعاملات الحكومية على أساس نقدي، إذن فالنفقة العامة تتخذ طابعاً نقدياً وتستبعد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم سابقاً، فالطابع النقدي للنفقة العامة عبارة عما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة من أجل الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات التي تساعدها على القيام بنشاطاتها والوفاء بالتزاماتها الأخرى، أما ما تدفعه الدولة بصورة عينية فلا يُعد نفقة عامة.<sup>5</sup>

**2. تصدر النفقة العامة عن جهة أو شخص عام أو وظيفة عامة:** تعتبر نفقة عامة كل مبلغ نقدي صادر عن

شخص عام لأجل تحقيق منفعة عامة، ويُعنى بالشخص العام الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 27.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سلق ذكره، ص 53.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 33.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 73.

<sup>5</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 118.

والمدن والقرى في الدول الموحدة، وعلى هذا الأساس فإنَّ النفقات الصادرة عن أشخاص خاصة طبيعية كانت أو معنوية فهي لا تعتبر نفقة عامة، حتى لو كانت تحقق منفعة عامة لأنها في الأصل عبارة عن أموال خاصة وليست عامة،<sup>1</sup> إنَّ الأمر المنفق عليه أن جميع المبالغ المُنفقة من قبل الدولة لممارسة أنشطتها العامة تُعد نفقة عامة، أما بخصوص ما تتفقه لممارسة أنشطتها الاقتصادية المماثلة لأنشطة الأفراد فقد كانت محل خلاف حول تصنيف طبيعتها، وقد اعتمد الفكر المالي من أجل تحديد طبيعة هذا الإنفاق على معيارين عبارة عن المعيار القانوني والوظيفي.<sup>2</sup>

أ. **المعيار القانوني (المعنوي):** يُبين هذا المعيار أن النفقات العامة هي التي يقوم بها أشخاص القانون العام والمتمثلة في الدولة، الهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة، وهذا يجعل من النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص وهم الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة نفقة خاصة، فطبيعة نشاط الأشخاص (عام أو خاص) يختلفان عن بعضهما في الهدف، فالعام يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة بالاعتماد على القوانين والقرارات الإدارية، أما الخاص فغاياته تحقيق منفعة خاصة بالاعتماد على عقود القانون الخاص التي تقوم على أساس مبدأ المساواة بين المتعاقدين.<sup>3</sup>

ب. **المعيار الوظيفي:** يرتكز هذا المعيار على الطبيعة الاقتصادية للمنفق وليس على شكله القانوني، فالمعيار الوظيفي يعتبر كل نفقة صادرة عن الدولة بصفقتها السيادية نفقة عامة، أما النفقة الخاصة فهي كل ما تدفعه الدولة من أجل نشاط مشابه لنشاط الأفراد، وعليه فالنفقة العامة هي أموال القطاع العام تشمل الدولة، هيئاتها المحلية، والهيئات والمؤسسات والشركات العامة التي تملك الدولة رأسمالها، وشركات الاقتصاد المختلطة إذا كانت الدولة مسيطرة عليها.<sup>4</sup>

3. **الهدف من النفقة:** إن الهدف الأساسي للنفقة هو إشباع حاجة عامة ثم تحقيق المنفعة العامة، إذا فإشباع حاجة أو تحقيق منفعة خاصة لا تُعد نفقة عامة، لأن المبلغ النقدي لم يتم صرفه لإشباع حاجة عامة، والغرض من هذا العنصر هو تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وبما أن الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة فيجب أيضا أن ينطبق ذلك عند الانتفاع من الإنفاق العام، وغير ذلك فهو مخالف لمبادئ العدالة والمساواة.<sup>5</sup>

### المطلب الثالث: مبررات ومراحل الإنفاق العام

من خلال هذا المطلب سندرس مبررات وحالات تدخل الدولة في الإنفاق العام، بالإضافة إلى التعرف على مختلف المراحل التي يمر عليها الإنفاق العام.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة - النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة -، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 59.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 119.

<sup>4</sup> عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 52.

<sup>5</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 33.



## أولاً: مبررات الإنفاق العام

مستوى الإنفاق العام في أي دولة يتوقف على ما يقرره المجتمع على أنه المزيج الأمثل بين الخاص والعام، وعلى تصوراته للعدالة الاجتماعية، وتختلف نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين مختلف البلدان اختلافاً كبيراً، فالعديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "غالبريث" والذي بيّن أن السياسات الحكومية وتدخل الحكومة من خلال الإنفاق العام أمران أساسيان في ظل سياسة عدم اليقين، وهذا من أجل إحداث الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية، أما "فريدمان" فعلى عكسه إذ أنه يُبين أن عند قيام الدولة بتوسيع دورها، فهو لا يُعدّ إلاّ عبءاً في استعمال الموارد بكفاءة، يمكن إيجاز مبررات التدخل الحكومي في:<sup>1</sup>

**1. إخفاق السوق:** أي عجز السوق الخاص على توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة، وتُعد من مبررات تدخل القطاع العام، وينتج عن إخفاق السوق ثلاث حالات:

**أ. السلع العامة:** وتتميز هذه السلع بالاستهلاك اللاتنافسي وعمومية الاستهلاك، فينتج عنهما أن الأسواق لا تستطيع تسعير هذه السلع وتوزيعها وحدها وبشكل سليم، لأن الأفراد يستفيدون منها فور إنتاجها سواء بمقابل أو لا، وحيث أن المنتجين لا يستعطون إجبار الأفراد على الدفع فهم لا يستطيعون تغطية التكاليف وتنتفي حوافزهم على توفير هذه السلع، إذن فعجز جهاز السعر عن تقديم السلعة بكفاءة هو مبرر كاف لتدخل الحكومة.

**ب. التأثيرات الناتجة عن النشاط الاقتصادي:** هي عبارة عن التأثيرات الإيجابية أو السلبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي والخارجة عن نطاق عمل جهاز السعر، حيث يؤدي وجودها إلى خلق فاصل بين أسعار السوق وبين القيمة الاجتماعية التي يضيفها على المجتمع، ويُطلق على السلع التي يترتب عند إنتاجها أو استهلاكها تأثير جانبي خارجي بالسلع الجماعية.

**ت. الاحتكار الطبيعي:** إن احتكار القطاع الخاص للصناعة يؤدي إلى ناتج يقل عن المستوى الأمثل وبأسعار تتميز بالارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يؤدي إلى تحقيق الخسائر عكس الاحتكار الذي يحقق عادة أرباحاً له، وفي مثل هذا الوضع فإما يتم منحه إعانة أو قيام القطاع العام بتأمين الصناعة وتحمل المخاطر بشكل مباشر، فيقع على عاتق الدولة تقرير ما إذا كان من الأكفأ أن تقوم الحكومة بشراء السلع والخدمات من القطاع الخاص وتوفيرها للجمهور، أو تقوم بمراقبة الظروف التي يتم فيها الإنتاج الخاص، والتكلفة تعد عامل أساسي في قرار الحكومة.

**2. مخاطرة أو حجم المشروع الخاص:** تنشأ عن كل مشروع عام درجة من المخاطرة فيتطلب الأمر تدخلاً من الحكومة على الأقل في بداية الفترة.

## ثانياً: مراحل الإنفاق العام

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 103-106.

يُمر تنفيذ الإنفاق العام بأربع مراحل ثلاثة منها من اختصاص الأمرين بالصرف تتمثل في الالتزام بالنفقة، التصفية، الأمر بالدفع، أما المرحلة الرابعة فيقوم بها المحاسبون العموميون وتتعلق بمرحلة الدفع وهذه المراحل هي:<sup>1</sup>

**1. الالتزام:** يعرف الالتزام بالنفقة عادة بأنه التصرف الذي بمقتضاه تنشأ هيئة عمومية ما أو وثبتت عليها التزاما ينتج عنه عبء أي هو الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين، وبناءً على ذلك يمكن القول أن الالتزام (كمصرف قانوني أو فعل مادي) هو مصدر النفقات قبل أن يكون إجراء لتنفيذها، وهو ما يؤدي إلى التمييز بين الالتزام القانوني بهذا المعنى والالتزام المحاسبي الذي يعني تخصيص اعتماد من الميزانية لتنفيذ النفقة، والالتزام عادة ما يكون بمبادرة من مسؤول المصلحة الإدارية الذي تُنسب إليه صفة الأمر بالصرف ويمر الالتزام بإجراءين هما نشأة الالتزام حيث ينشأ بقرار فعلي للأمر بالصرف على وثيقة مكتوبة تثبت وتمثل تعهدا من الأمر، كتحريم صفقة عمومية، سند طلب أو مقرر تسمية موظف، والملف الخاص بالالتزام وهو الوثيقة المعلنه والمثبتة على سبيل المشروع أو بصفتها مضمية من طرف الإدارة على سبيل الاحترام.

**2. التصفية:** نظرا لعدم القدرة على تحديد مبلغ النفقة العامة بدقة أثناء الالتزام فلن التصفية تسمح بضبطه على أساس الإثباتات التي تمت أثناء التحقيق في أداء الخدمة، ويمكن القول أن التصفية هي الإقرار الخطي الذي يضعه الأمر بالصرف على سند إثبات النفقة وهو بصدد الأمر بدفعها، شاهداً بذلك على تمام أداء الخدمة موضوع النفقة وصحة مبلغها، وهذا الإقرار هو الذي يعترف به قانونا أي يمكن الاحتجاج به ضد الهيئة العمومية فيما يخص إثبات وجود الدين والمطالبة بتسديده، ومن هنا أساسا تظهر المسؤولية العامة للأمرين بالصرف على تنفيذ النفقات حيث أنهم مسؤولون عن الإثباتات الكتابية التي يسلمونها، وتجدر الإشارة إلى أن التصفية تحقق أهداف متعددة منها:

- التصفية تُثبت بصفتها نهائية وجود دين عمومي.
- التأكد من نوعيته وكمية السلع المشتراة من طرف الإدارة.
- مقارنة الأشياء الموجودة ومحتوى الالتزام.
- التأكد من صلاحية المشتريات قبل الدفع.
- شرعية الإنفاق ونزاهته.
- تحديد المبلغ النهائي الفعلي.

**3. الأمر بالصرف:** هو عبارة عن قرار إداري يعطى بموجبه الأمر إلى المحاسب العمومي المخصص لدفع النفقة المصفاة، رغم أنها تُقر بحق الدائى في استيفاء دينه غير أنها تبقى بدون قوة تنفيذية قبل صدور الأمر بصرف النفقة، وهنا تظهر السلطة التقديرية للأمر بالصرف بصفته مديرا ومسيرا قبل كل شيء، حيث يستطيع أن يرفض أو يعلق الأمر بالدفع إذا قدر أن ذلك هو الأنسب، ويُعد الأمر بالصرف هو اختصاص مطلق للأمرين بالصرف.

<sup>1</sup> أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات في الجزائر، مجلة الدراسات- العدد الاقتصادي-، المجلد 15، العدد 02، 2018، ص252-255.

**4. الدفع:** هو المرحلة المحاسبية في تنفيذ النفقات العمومية حيث أن أوامر أو حوالات الدفع التي يصدرها الآمرون بالصرف تُرسل إلى المحاسبين العموميين المخ صرصين أي المكلفين دون غيره م بدفع مبالغها وهذه المرحلة من اختصاص المحاسب العمومي والذي له القرار بوضع التأشير على الحوالة لتصبح صالحة للدفع أو برفضها بعد التحقق من عدم مطابقة العمليات السابقة للقوانين والأنظمة المعمول بها.

#### المطلب الرابع: موارد وتقسيمات الإنفاق العام

تتطلب عملية الإنفاق العام مبالغ مالية ضخمة لإنجازها خصوصاً مع التزايد المستمر لها، لذا فحزينة الدولة بحاجة إلى مصادر متنوعة ومختلفة لتغطية هذا الإنفاق، بالإضافة إلى أن الإنفاق العام بدوره قد قُسم إلى عدّة تقسيمات وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

#### أولاً: موارد الإنفاق العام

للقيام بعملية الإنفاق العام لابد من وجود موارد مالية تعمل الدولة على الحصول عليها، والتي تنقسم بدورها إلى موارد دورية وأخرى غير دورية.

##### 1. الموارد الدورية: وهي عبارة عن:

أ. **الضريبة:** هي التزام مالي واجب على الفرد دفعه للدولة أو إحدى هيئاتها العامة المحلية، بشكل نهائي ودون أن يعود عليه بالنفع الخاص، وهي مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة.<sup>1</sup>

ب. **الرسوم:** هي مبلغ من المال يُحدد من قبل الدولة ويدفعه الفرد مقابل كل خدمة تعود بالمنفعة الخاصة عليه بالإضافة لاقتترانه بمنفعة عامة تعود على المجتمع.<sup>2</sup>

ت. **الدومين:** يقصد به ممتلكات الدولة أيّاً كانت طبيعته<sup>3</sup>، سواء عقارية أو منقولة، وأياً كان نوع الملكية خاص أو عام وينقسم إلى قسمين هما دومين عام وخاص، فالدومين العام هو عبارة عن الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون مُعدّة للاستعمال العام وتحقق منفعة عامة، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام،<sup>3</sup> أما الدومين الخاص فهو عبارة عن الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومجهزة للاستعمال الخاص، وتخضع لأحكام القانون الخاص، واستخدام هذه الممتلكات يتطلب مقابلاً لها والذي يُعد دخلاً يمثل إيراداً عاماً.<sup>4</sup>

ث. **الزكاة:** تعد من أهم موارد المال للدولة في البيئة الإسلامية، إضافة لكونها الركن الثالث للإسلام، فيقول الله تعالى: "الَّذِينَ إِِنْ مَكَتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ" الحج 41، ويقتضي تطبيق هذه الفريضة على كل مسلم ومسلمة بتقدير أموالهم ثم تقدير الزكاة

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 115.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 101.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام -، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص ص 129-130.

<sup>4</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

عليها وبعدها البحث عن مستحقيها وتوزيعها بالبدء بذوي الأرحام فالأقارب، فأهل الحي، فأهل المدينة متوخياً شروط الاستحقاق والنصيب والأولويات.<sup>1</sup>

2. الموارد غير دورية: وهي عبارة عن:

أ. القروض: مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الجمهور، أو المؤسسات المالية

المحلية أو الدولية، أو الحكومات الأجنبية، وهذا مع التعهد بإرجاع المبلغ مع الفوائد وفق المدة المتفق عليها.<sup>2</sup>

ب. الإصدار النقدي: هو قيام الدولة بإصدار نقدي جديد خلال فترة زمنية معينة بشكل يفوق الإصدار

العادي، فهو يُعد أحد الوسائل التي تلجأ لها الدولة لتمويل عجز الموازنة فتقوم الحكومة بالتوسع النقدي المتمثل

في إصدار نقود جديدة، وتتم هذه العملية من طرف البنك المركزي كونه المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن

الإصدار النقدي.<sup>3</sup>

ثانياً: تقسيمات الإنفاق العام

تم تقسيم النفقات العامة وفق معايير واضحة ومنطقية نلخصها في الشكل الموالي:

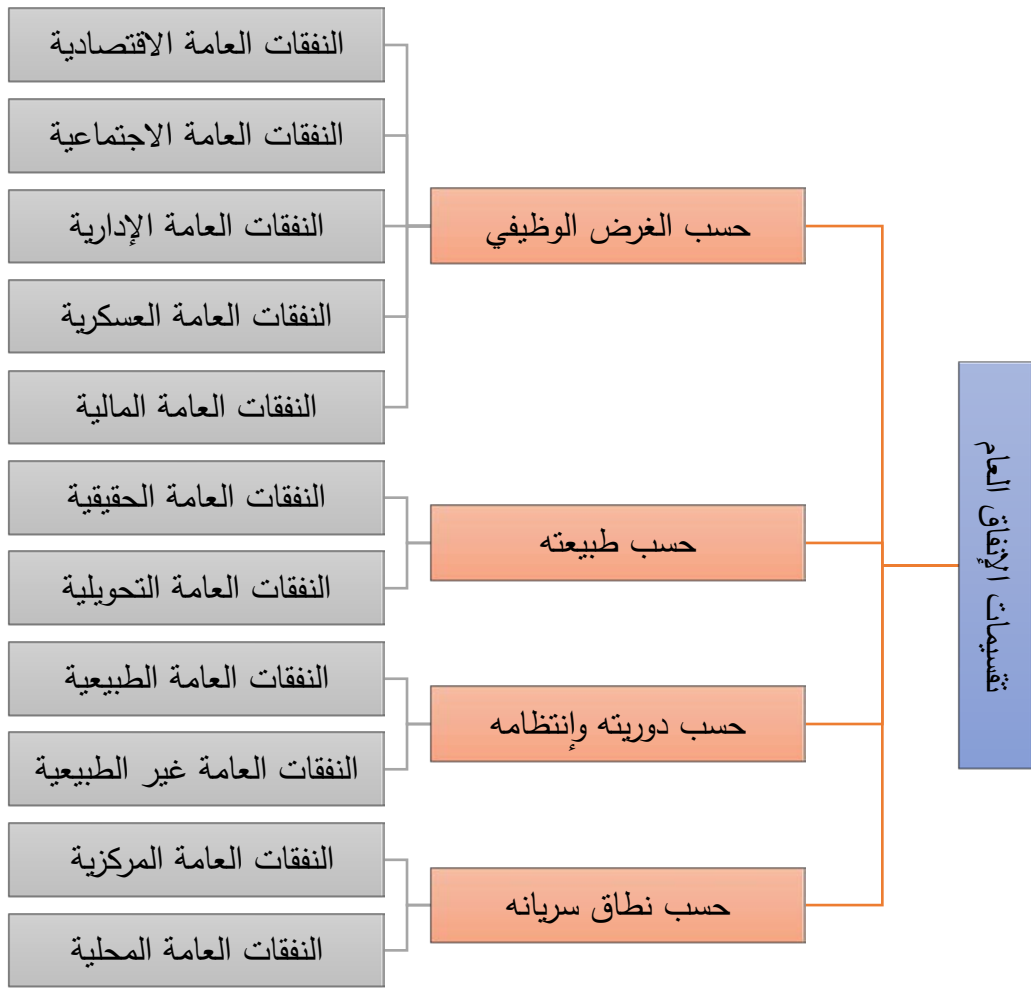
<sup>1</sup> المرسي الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 41-42.

<sup>2</sup> علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، جامعة الكويت، دون تاريخ نشر، ص 100.

<sup>3</sup> يوب فايزة، سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 13، العدد 03، 2019،

ص 488.

الشكل رقم (01): تقسيمات الإنفاق العام



المصدر: من إعداد الطالبتين.

1. **حسب الغرض الوظيفي:** تصنف النفقات العامة تباعا للوظائف والخدمات التي تمارسها الدولة في جميع المجالات:

أ. **النفقات العامة الاقتصادية:** وتُعرف أيضا بالنفقات الاستثمارية وهي جميع النفقات التي تقوم بها الدول من أجل تحقيق أهداف اقتصادية حيث تهدف الى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة.<sup>1</sup>

ب. **النفقات العامة اجتماعية:** وهي النفقات التي توجه لأغراض اجتماعية للدولة، كالتمية الاجتماعية للأفراد من خلال تحقيق قدر من التعليم، الصحة، الثقافة، وكذا تحقيق التضامن الاجتماعي عن طريق تقديم مساعدات لذوي الدخل المحدود للأسر الكبيرة ومنح إعانات للعاطلين عن العمل، وتعتبر نفقات التعليم أهم النفقات الاجتماعية نظرا لارتباطها بقياس تقدم المجتمع، لهذا فالبلدان المتقدمة عادة ما تخصص أكبر جزء من نفقاتها العامة لهذا القطاع، ويعود هذا لضخامة النفقات العامة على التعليم من جهة، وعلى التأمينات الاجتماعية من جهة أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

تأ. **النفقات العامة الإدارية:** هي النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات العامة، ومستلزمات الإدارات بالإضافة إلى تكوين وتدريب الجهاز الإداري، كما تتضمن المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي والعلاقات الخارجية.

ثأ. **النفقات العامة العسكرية:** هي عبارة عن النفقات المخصصة لاستمرار إقامة مرافق الدفاع الوطني، من رواتب وأجور وبنقات دعم وتجهيز القوات المسلحة، وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

جأ. **النفقات العامة المالية:** وهي النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.<sup>1</sup>

## 2. حسب طبيعتها: تصنف إلى:

أأ. **النفقات الحقيقية:** وهي عبارة عما تنفقه الدولة للحصول على السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال الإنتاجية، كالمرتببات، أثمان المواد وما يلزمه لتسيير المرافق العامة الحديثة والتقليدية والبنقات الاستثمارية أو الرأسمالية، فالدولة هنا تحصل على مقابل إنفاقها بالإضافة لمساهمتها في زيادة الدخل القومي بشكل مباشر في الناتج القومي بخلق حجم إنتاجي جديد.<sup>2</sup>

بأ. **البنقات التحويلية:** في البنقات التحويلية لا يترتب عنها الحصول على مقابل من السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال، ولا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، حيث تقوم الدولة على أساسه بتحويل جزء من الدخل القومي بين أفراد المجتمع مرتفعة الدخل وبين الأفراد المنخفضة الدخل، وهذا عن طريق إعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها الدولة للأفراد والمشروعات.<sup>3</sup>

## 3. حسب دوريتها وانتظامها:

أأ. **البنقات العامة العادية (البنقات الجارية):** هي بنقات سنوية تُنفق بشكل دوري ومنتظم في ميزانية الدولة، وتتمثل في الأجور والمرتببات، أثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، وبنقات تحصيل الضرائب وغيرها.<sup>4</sup>

بأ. **البنقات العامة غير العادية (البنقات الاستثمارية):** هي عبارة عن بنقات لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، وتتمثل في بنقات مكافحة الطوارئ من كوارث طبيعية، بنقات حرب، أوبئة... الخ.<sup>5</sup>

## 4. حسب نطاق سيرانها:

أأ. **بنقات عامة مركزية:** هي بنقات تتخذ الشكل القومي أي هي تلك البنقات التي تظهر في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل بنقات القضاء والأمن والدفاع.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 113.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 73.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص 78.

<sup>5</sup> علي زغود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 22.

بـ|نفقات عامة محلية: هي النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي وتظهر في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء، وعادة ما تحتاج هذه النفقات إلى رقابة مباشرة ودقيقة ويرجع ذلك إلى طبيعتها اللامركزية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: ظاهرة زيادة الإنفاق العام وآثاره

إن ظاهرة تزايد الإنفاق العام ظاهرة عامة تمس جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية وبغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع، والسبب في بروز هذه الظاهرة يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتماد سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

#### المطلب الأول: النظريات المفسرة لزيادة الإنفاق العام

مع تزايد الإنفاق العام ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير هذا التزايد المستمر من خلال الاعتماد على التجارب العلمية مع الأخذ بعين الاعتبار لعدة متغيرات، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه النظريات.

##### أولاً: نظرية فاجنر

يعد العالم الألماني "أدولف فاجنر Adolf Wagner" أول من نبّه إلى زيادة النفقات العامة سنة 1893، والتي تُوضح أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، فقام بصياغة قانون "زيادة توسع نشاط الدولة" دلالة على التزايد المستمر في النفقات العامة الذي يعكس حجم الدولة، ويستند عمل فاجنر على الملاحظات التجريبية للدول الصناعية التي شهدت نمواً ثابتاً وسريعاً في النفقات العامة منذ القرن الماضي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وبالعودة للبيانات الإحصائية لهذه الدول فتُظهر النتائج زيادة في النفقات العامة بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة وقتها، وكان تفسير فاجنر لهذه الظاهرة أنها تعود لعدة عوامل نذكر منها:<sup>2</sup>

1. يؤدي ارتفاع معدلات السكان والتصنيع إلى اضطرار الدولة لزيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطوراً وتعقيداً، تتطلب مراقبة وإدارة أكبر من قبل الدول بهدف ضمان كفاءة في الأداء الاقتصادي فينتج عن هذا زيادة في الإنفاق العام.

2. النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الداخلية المرتفعة كالتعليم، السلع والخدمات الترفيهية والثقافية.

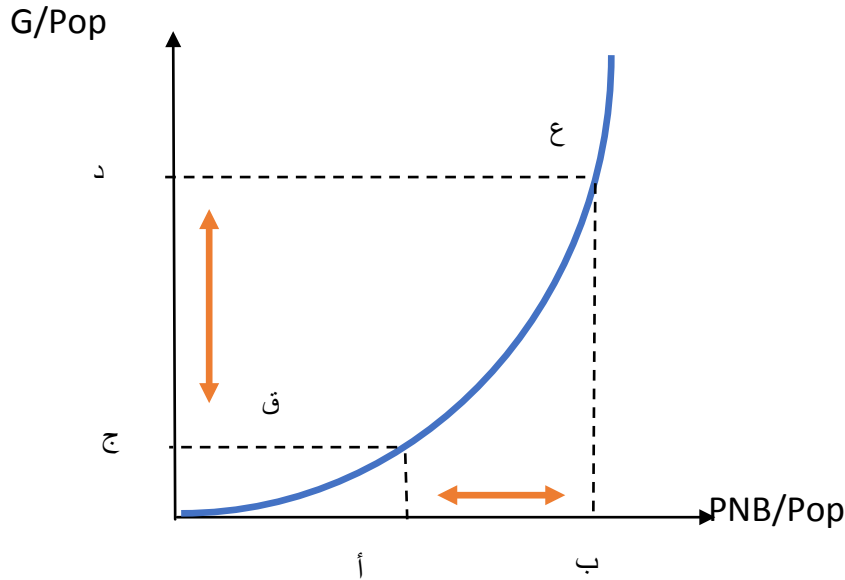
3. إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية بعيدة المدى وما يصاحبها من تغيرات تقنية سيؤدي إلى الضغط على الدولة للتدخل بشكل أكبر في الاقتصاد مما ينجر عنه آثار مالية على الميزانية.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>2</sup> رقيب ناريمان، تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذج فاجنر-بيكوكويرومانخلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، دم، العدد 13، الجزائر، 2020، ص 103.

ويتم التعبير عن هذا القانون بالعلاقة بين نمو النفقات العامة كنسبة من الدخل الوطني ونمو متوسط الدخل للفرد، فحسب فاجنر " كلما حققت الدولة معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيؤدي لزيادة نشاطها ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد".

الشكل رقم (02): قانون فاجنر لتفسير تزايد ظاهر الإنفاق العام



المصدر: زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2013/2014، ص 31.

حيث أن:

- (G/Pop): متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية.
- (PNB/Pop): نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- (ق): العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ومتوسط نصيبه من النفقات الحقيقية في سنة معينة.
- (ع): نفس علاقة (ق) بعدة فترة معينة.

ومن خلال الشكل يتضح أن العلاقة بين المتغيرين (أ، ج) أصبحت بعد فترة زمنية (ب، د)، ومما يظهر أن المسافة (ج، د) < (أ، ب) أي أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نصيبه من الدخل الوطني الإجمالي.

ثانياً: دراسة بيكوويزامان

لعل أهم الدراسات التي أُجريت لتفسير ظاهرة زيادة الإنفاق العام تلك التي قام بها Peacock & Wiseman عن تطور النفقات العامة بالنسبة للنتائج المحلي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1890-1955

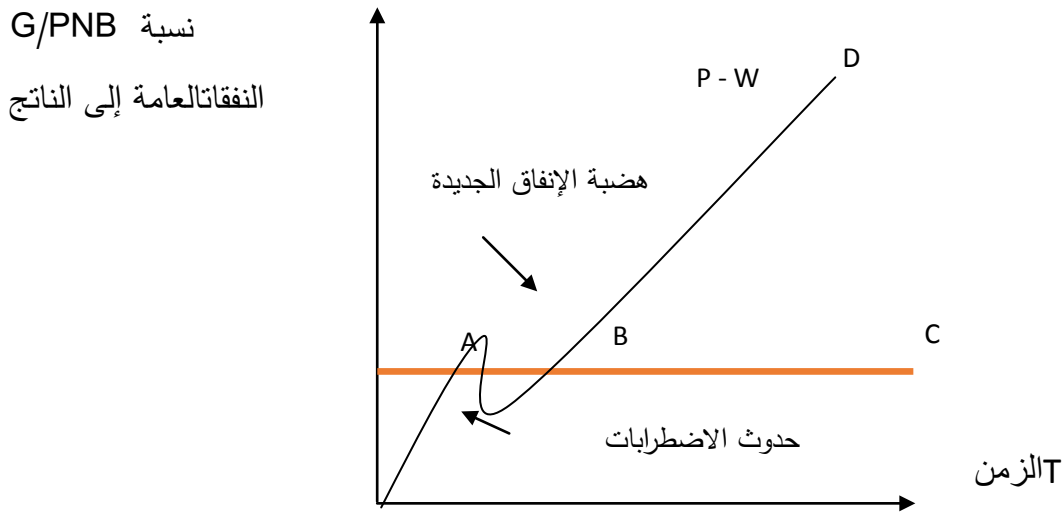


وتوصل إلى أن النفقات العامة تخضع للقانون العام، والمحور الرئيسي لهذه الفرضية أن الإنفاق العام ينمو نتيجة لنمو الإيرادات غير أنها ركزت على عوامل سياسية وغير اقتصادية مثل الاضطرابات والحروب والهزات الاجتماعية، التي ينتج عنها تزايد في الإنفاق العام بشكل قفزات وزيادة غير منتظمة في الإنفاق العام<sup>1</sup>، وقد أرجع بيكوكو ويزمان هذه الزيادة إلى عاملين هما:<sup>2</sup>

1. أثر الإحلال: يوضح بيكوكو ويزمان أثر الإحلال في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الدولة فتعمل على زيادة إيراداتها عن طريق فرض ضرائب جديدة أو الرفع من الضرائب الحالية.

2. أثر التركيز: ويقصد به أن الزيادة في الإنفاق العام ترجع إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات العامة وارتفاع مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية التي تقدم مختلف هذه الخدمات وميل الدولة للمساهمة في النشاط الاقتصادي والتعجيل في عملية التنمية الاقتصادية.

### الشكل رقم (03): قانون بيكوكو ويزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

يمثل المنحنى (p-w) تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني المحلي عبر الزمن، فنلاحظ من خلال الشكل أن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي لارتفاع هذه النسبة لغاية النقطة A بفعل أثر الإزاحة ومن المفترض أن تسير نسبة النفقات إلى الناتج الوطني المحلي من النقطة B إلى النقطة C، غير أن تدخل أثر التركيز والتفتيش حال دون ذلك مما أدى لارتفاع تلك النسبة إلى غاية D.

<sup>1</sup> بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، السنة الجامعية 2014/2015، ص 44،45.

<sup>2</sup> علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 124، 125.

## المطلب الثاني: أسباب زيادة الإنفاق العام

استمر الاقتصاديون في دراسة أسباب تزايد الإنفاق العام، فتعددت آرائهم غير أنهم اتفقوا أنها تحدث بسبب الزيادة في حاجات المجتمع، وتنقسم أسباب تزايد الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

## أولاً: الأسباب الظاهرية

وهي الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، وهي زيادة رقمية يمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:

1. انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: ويقصد بها تدهور قيمة النقود وتدني القدرة الشرائية، أي أن الدولة تدفع مقدار من الوحدات النقدية من أجل الحصول على كمية من السلع والخدمات أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس الكمية منها، وهو ما يُترجم بارتفاع المستوى العام للأسعار وحدثت ظاهرة التضخم.<sup>1</sup>
2. تغيير طرق المحاسبة الحكومية: إن تغيير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة يؤدي إلى زيادة ظاهرية لاسيما حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى طريقة الموازنة الإجمالية، فتقوم الأولى على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، فيسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة إلى إجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها حيث تكون لها السلطة في خصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإن ما يظهر في الميزانية العامة للدولة هو فائض الإيرادات على النفقات، أما الثانية فهي لا تقوم على تخصيص الإيرادات أي إن جميع النفقات التي تُصرف تظهر جميعاً في ميزانية الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة.<sup>2</sup>
3. اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان: إن الزيادة في النفقات العامة راجع إلى اتساع مساحة الدولة والذي يكون باتحاد وانضمام أقاليم جديدة إلى إقليم الدولة الأصلي، أما الزيادة في عدد السكان فتحدث نتيجة انضمام أقاليم جديدة أو بسبب الهجرة أو الزيادة الطبيعية في عدد السكان، فتتحمل الدولة نفقات هذه الأقاليم المنظمة والزيادة في عدد السكان، وتُعد هذه الزيادة ظاهرية فقط لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها. كما تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى زيادة النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة المترتبة على الدولة، بالإضافة إلى أن التغييرات الهيكلية للسكان تؤثر على النفقات العامة، فارتفاع عدد الأطفال يُجبر الدولة على توفير الخدمات الأساسية لهم في كل مرحلة عمرية، كما أن ارتفاع عدد كبار السن يؤدي إلى الزيادة في المعاشات.<sup>3</sup>

## ثانياً: الأسباب الحقيقية

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة تعني الزيادة في المنفعة العامة الناتجة عن هذه النفقات، وذلك بزيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة، وتختلف هذه الزيادة حسب ظروف وأوضاع كل دولة.

<sup>1</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 78-79

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>3</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

1. **الأسباب الاقتصادية:** ومن ضمنها زيادة الدخل القومي والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية:<sup>1</sup>

أ. **الدخل القومي:** فعند زيادة الدخل القومي فإن الدولة تتمكن من زيادة اقتطاعاتها منه على شكل تكاليف وأعباء عامة من الضرائب والرسوم وغيرها، وعند زيادة الإيرادات تتشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها والتوسع في مختلف المشاريع الاقتصادية بهدف الحصول على موارد للخزانة العامة، أو من أجل التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار.

ب. **الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية الدولية:** إن حركية الدورة الاقتصادية تُحتم على الدولة التدخل لزيادة نفقاتها العامة، ففي مرحلة الكساد يتحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق العام، هذا من أجل زيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من جهة، أما التنافس الاقتصادي الدولي فيؤدي إلى زيادة النفقات إما على شكل إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير والمنافسة في الأسواق الدولية، وإما على شكل إعانات للإنتاج لدعمها في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية من جهة أخرى.

2. **الأسباب الاجتماعية:** إن تطور الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع أدى إلى المطالبة برفع وتحسين الخدمات الاجتماعية، مما دفع بالدولة إلى تقديم خدمات اجتماعية مختلفة كالإعانات الاجتماعية للطبقات محدودة الدخل، وراتب التقاعد والخدمات التعليمية والصحية كل هذا أدى إلى زيادة في النفقات العامة للدولة.<sup>2</sup>

3. **الأسباب السياسية:** إن انتشار المبادئ الديمقراطية أدى إلى توسع نشاطات الدولة حيث أن كل حكومة منتخبة تحاول إرضاء الرأي العام لتجديد فترات حكمها، كما أن توسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي زاد من المجالات التي تشملها النفقات.<sup>3</sup>

أما على المستوى الخارجي فقد ازدادت النفقات خاصة في الوزارة الخارجية وهذا لازدياد عدد المنظمات الدولية والإقليمية واشتراك الدولة فيها وحضور فعاليتها، كما أن اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدول المستقلة أدى إلى فتح سفارات وقنصليات في مختلف دول العالم، ضف إلى ذلك الإعانات لمختلف الدول من أجل تدعيم العلاقات وتقديم المساعدات في حال الكوارث الطبيعية مما أدى إلى زيادة كبيرة في النفقات العامة.<sup>4</sup>

4. **الأسباب المالية:** وتتمثل في عنصرين هامين هما:

أ. **توفر فائض في الإيرادات العامة:** إن وجود فائض من الإيرادات العامة يشجع الدولة على إنفاقه بشكل عشوائي فيزيد هذا في حجم الإنفاق، ويكمن الخطر هنا عندما تُحتم السياسة السليمة على خفض نفقاتها بسبب صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق والعودة إلى ما كانت عليه قبل الزيادة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

<sup>2</sup> محمود شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 323.

<sup>3</sup> بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>4</sup> محمود شاكر العصفور، مرجع سبق ذكره، ص 298.

<sup>5</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 102.

بأ. سهولة الاقتراض داخليا وخارجيا: تلجأ الدولة على المستوى الداخلي إلى إصدار سندات للاكتتاب مقابل امتيازات معينة، مما يُمكنها من الحصول على المدخرات وتوفير التمويل المناسب لتوسيع نفقاتها، أما على المستوى الخارجي فغالبا ما تلجأ لطلب قروض من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتكون موجهة لتمويل خطط ومشاريع تنموية لصالح الاقتصاد المحلي.<sup>1</sup>

5. الأسباب الإدارية: إن التوسع في وظائف الدولة ومهامها نتج عنه اتساع جهازها الإداري والعاملين فيه مما أدى إلى ارتفاع حجم المستلزمات الضرورية لتسهيل مهامها، الأمر الذي نتج عنه زيادة النفقات العامة سواء في صورة أجور ورواتب أو ملحقات الوظائف العامة (الأثاث ومكاتب).<sup>2</sup>

6. الأسباب العسكرية: تُعد من أهم الأسباب المؤدية لزيادة النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع مما يدفع بالدولة لإنفاق مبالغ ضخمة لتزويدها بأحدث الأساليب والمخترعات الاقتصادية من أجل حماية منشئاتها ومواطنها من خطر الغزو الخارجي، إضافة إلى تداعيات الحروب من نفقات إعادة التعمير، ودفع التعويضات والإعانات والمعاشات لضحايا الحرب وأسر الشهداء.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: حدود وقواعد الإنفاق العام

في هذا المطلب سنتطرق إلى حدود الإنفاق العام والتي تؤثر على حجمه، بالإضافة إلى التطرق إلى القواعد التي تحكم عملية الإنفاق.

#### أولاً: حدود الإنفاق العام

يُقصد بحدود الإنفاق العام العوامل التي تؤثر على حجم الإنفاق العام والموضحة كما يلي:

1. المذهب الاقتصادي: إن المذهب الاقتصادي هو الذي يُبين للدولة كيفية القيام بواجباتها والخدمات التي يجب أن تقدمها لإشباع حاجات الأفراد، والمعروف أنه كلما زادت واجبات الدولة زاد حجم النفقات المقطوعة من الدخل الوطني.<sup>4</sup>

أ. المذهب الرأسمالي (الفردية): تأثرت هذا المذهب يمر بمرحلتين:<sup>5</sup>

ففي المرحلة الأولى كان حجم الإنفاق العام منخفضا بالنسبة للدخل القومي ويعود إلى قيام هذا المذهب على حرية النشاط الاقتصادي وعلى الدولة أن تُحد من تدخلها إلى أقصى درجة ممكنة (الدولة الحارسة)، وكان أتباع هذا المذهب يدعون إلى تخفيض مستمر لحجم النفقات العامة لاعتقادهم أنها نفقات استهلاكية لا غير، أما المرحلة الثانية في بداية القرن العشرين ازدادت النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني وهذا لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت بتوسيع دورها بالنسبة لما كانت عليه من قبل بإنشاء مشاريع اقتصادية، معالجة الأزمات الاقتصادية، والمحافظة على النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على

<sup>1</sup> بوددخ كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 63

<sup>2</sup> محمود شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 298.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>4</sup> سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 74-75.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق، ص 75.

زيادة رفاهية المجتمع، هذه الوظائف الجديدة تطلبت زيادة في الإنفاق مما أدى إلى رفع النفقات العامة من الدخل القومي.

**ب.المذهب الاشتراكي (الجماعي):** في هذا المذهب يكون تدخل الدولة مباشراً في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية لاعتبارها دولة منتجة ولامتلاكها أيضاً وسائل الإنتاج، لهذا فجزء كبير من الاقتصاد القومي يُدار من قبلها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة نسبة إلى الدخل الوطني مقارنة بالدول الرأسمالية، ومع انهيار النظام السوفياتي قلّ الاعتماد على هذا المذهب وما بقي منه خفف من المركزية وترك المجال للقطاع الخاص ليلعب دوره في الاقتصاد.<sup>1</sup>

**2. مستوى النشاط الاقتصادي:** من الطبيعي أن يمر النشاط الاقتصادي بتقلبات تبعاً لحركات الدورة الاقتصادية(الرواج، الانتعاش، الركود والكساد)<sup>2</sup>، وحجم النفقات العامة يتأثر بشكل مختلف حسب كل مرحلة ففي مرحلة الانتعاش ولتجنب التضخم أو التقليل منه تلجأ الدولة إلى تخفيض النفقات العامة، أما في مرحلة الركود والكساد فهي عكس الانتعاش تقوم الدولة بزيادة النفقات العامة لرفع مستوى الطلب الفعال بما يسمح بتحقيق الاستخدام الكلي والقضاء على البطالة.<sup>3</sup>

**3. المقدرة المالية للدولة:** وهي عبارة عن السيولة المالية المتاحة التي على أساسها يتم وضع مخصصات النفقات العامة، وتتأثر بعدة عوامل هي:

**أ. المقدرة التكلفة:** وهي مدى قدرة الدخل على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، أي أن على المشرع الضريبي أن يحدد نسبة الضريبة المفروضة وفقاً للمقدرة التكلفة للدخل، وكلما زاد الدخل زادت الضرائب الواجب تحصيلها وزادت المقدرة المالية للدولة، وتدرس المقدرة التكلفة على مستويين هما المستوى الكلي والجزئي.<sup>4</sup>

❖ **المستوى الكلي:** ويقصد بها قدرة الوحدات الضريبية على المساهمة في دفع الضرائب، أي الوصول إلى أعلى حصيلة يمكن اقتطاعها من الدخل القومي ويسمى أيضاً بالطاقة الضريبية أو العبء الضريبي الأمثل ويتم التعرف عليه بالاعتماد على حصيلة الضرائب كميّار، فعند زيادة العبء الضريبي من خلال زيادة أسعار الضرائب النافذة أو فرض ضرائب جديدة نجد حالتين، فالأولى تكون بالاقتراب من العبء الضريبي الأمثل فإذا ارتفعت الضرائب الكلية أو بقيت على حالها فهذا يعني أن الوعاء الضريبي قد اتسع، أما الثانية بالابتعاد عن العبء الضريبي الأمثل ويحدث عندما ينتج عن الزيادة في العبء الضريبي زيادة في حصيلة الضرائب بنسبة أقل من نسبة زيادة العبء الضريبي أو حصل نقص فيها، فهذا يدل أن الوعاء الضريبي قد أخذ بالنقصان.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 75.

<sup>2</sup> نواز عبد الرحمان الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 45.

<sup>3</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

<sup>4</sup> نواز عبد الرحمان الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

<sup>5</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77-78.

وهذه بعض العوامل المؤثرة على المقدرة التكاليفية على المستوى الكلي:<sup>1</sup>

#### ◀ العوامل الاقتصادية:

- **هيكل الاقتصاد القومي:** تكون القدرة التكاليفية أصغر في حال أن القطاع الزراعي هو السائد ويعود ذلك إلى موسمية الدخل والاعتماد على الاستهلاك الذاتي أكثر، أما إذا كان القطاع السائد هو القطاع الصناعي فتكون المقدرة التكاليفية أكثر وهذا بسبب ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة وسرعة تداولها.
  - **نمط توزيع الدخل القومي:** عندما يتميز الدخل القومي بالتوزيع العادل يؤدي هذا إلى تقليل الفوارق الطبقة بين أفراد المجتمع مما يجعل المقدرة التكاليفية أكبر، لأن هذا يعود إلى أن إقرار وفرض ضريبة بنسبة متصاعدة على دخول عالية وقليلة العدد يرافقها في ذات الوقت إعفاء عدد كبير من الدخل المنخفضة، الأمر الذي يجعل من الوعاء الضريبي منخفضاً ثم يقلل من القدرة التكاليفية.
  - **حالة النشاط الاقتصادي (طبيعة الظاهرة النقدية السائدة):** في حالة وجود تضخم فإن القدرة التكاليفية تزداد بدورها، وهذا يعود إلى أن الوعاء الضريبي يزداد وتزداد معه حصيلة الضرائب والتي وتعتبر زيادة إسمية لا حقيقية، أما في حالة وجود كساد فإن حصيلة الضرائب تنخفض وتنخفض معها المقدرة التكاليفية الضريبية ويعود ذلك إلى انكماش الأوعية الضريبية.
  - **درجة إنتاجية الإنفاق العام:** عندما تكون الإيرادات تُمول إنفاقاً عاماً منتجاً، فالنتاج القومي يميل إلى الزيادة، فيؤدي إلى زيادة (توسع) الأوعية الضريبية وارتفاع قدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء الضريبية أي الزيادة في المقدرة التكاليفية القومية، والعكس في حال تمويل الإيرادات نفقات عامة غير منتجة يؤدي ذلك إلى انخفاض المقدرة التكاليفية القومية.
  - **حجم الإنفاق العام:** إن العلاقة بين الإيرادات الضريبية والدخل القومي علاقة طردية (الإيرادات الضريبية تقتطع من الدخل القومي)، فكلما ارتفع الدخل القومي ارتفع معه المقدرة التكاليفية القومية لأن الزيادة في الدخل القومي تعني الزيادة في دخل الأفراد والوحدات الاقتصادية (الارتفاع في الوعاء الضريبي بما يسمح بالزيادة في الحصيلة الضريبية).
  - **الحد الأدنى اللازم للمعيشة:** يرتبط هذا الحد بعلاقة عكسية مع المقدرة التكاليفية، وتُعرف التكاليف المعيشية من خلال القيام بالمقارنة بين متوسط دخل الفرد والمستوى العام للأسعار، فارتفاع دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض التكاليف المعيشية عند ثبات مستوى الأسعار العام، وارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة عند ثبات الدخل.
- ◀ **العوامل الاجتماعية:** كالتركيب السكاني العمري فكلما زاد عدد المكلفين بالضريبة يكون نتيجة ارتفاع عدد العاملين، والعكس فكلما ارتفع عدد الأطفال والعاطلين عن العمل فالعاملون هم من سيتحملون عبئهم، إضافة لتأثيره في القدرة التكاليفية وعمق العبء الضريبي ومدى الثقة في تصرفات الدولة الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 78-79.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 79-80.

❖ على المستوى الجزئي: وهي العوامل المؤثرة على المقدرة التكليفية للفرد:<sup>1</sup>

• **طبيعة الدخل:** يجد المشرع الضريبي صعوبة في تحديد نسبة الضريبة بالنسبة للدخل غير المستقرة على عكس المداخل الفردية المستقرة، التي تُشير إلى ارتفاع المقدرة التكليفية، الأمر الذي يُعزز من القدرة المالية للدولة.

• **طرق استخدام الدخل:** يقوم الأفراد بتقسيم دخولهم بين سلع كمالية و سلع أساسية، فكلما ارتفع الدخل زاد استهلاكهم للسلع الكمالية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من رفاهيتهم وإنتاجيتهم، وبالتالي تزداد قدرتهم على تحمل الأعباء الضريبية.

ب. **المقدرة الافتراضية للدولة:** المقصود بها قدرة الحكومة على الحصول على الإيرادات المالية من خلال الاقتراض من الأفراد أو المؤسسات عن طريق طرح السندات الحكومية.<sup>2</sup>

**ثانياً: قواعد الإنفاق العام**

ليحقق الإنفاق العام الغاية المرجوة منه ألا وهي إشباع الحاجات العامة، يجب توفر قاعدتين تحكمان هذا الإنفاق وهما قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد.

**1. قاعدة المنفعة:** إن قاعدة المنفعة شرط أساسي فالهدف من النفقات هو تحقيق أكبر قدر من المنفعة، فلا يمكن تبرير النفقات إلا بحجم المحققة منها، لذا يجب أن تكون الجهات المختصة على علم بكل احتياجات المصالح العامة وهذا لمعرفة احتياج كل مصلحة من نفقات، والمقصود بتحقيق أكبر قدر من المنفعة أنه لا يجب أن تُوجه النفقات العامة لتحقيق منافع أو مصالح الأفراد الخاصة أو لبعض فئات المجتمع على حساب أفراد آخرين، هذا بسبب ما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي،<sup>3</sup> وتم الارتكاز على اتجاهين أساسيين لتحديد قاعدة دقيقة لتقدير حجم النفقة العامة فيرى أنصار الاتجاه الشخصي أن ه يتم قياس المنفعة العامة من خلال مقارنة الناتج الاجتماعي المتولد عن الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، غير أنه يتميز بصعوبة تطبيقه من الناحية العملية، أما الاتجاه الموضوعي فيرى أنصاره أن المنفعة في الإنفاق يجب قياسها عن طريق متابعة معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي مع الزيادة في الإنفاق العام، ورغم سهولة هذا المعيار غير أنه يركز على الاعتبارات الاقتصادية مهملاً الاعتبارات الاجتماعية، وعلى الرغم من عدم وجود معيار قاطع يُحدد و يقيس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الاعتماد على مؤشرات عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام هي:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد.

- المستوى الصحي ومتوسط الأعمار.

- عدد الوحدات السكنية المخصصة للمواطنين.

<sup>1</sup> نواز عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>2</sup> سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>3</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

- مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين.<sup>1</sup>

**2. قاعدة الاقتصاد:** المقصود بها هو الإنفاق العقلاني والرشيد للنفقات العامة وتحقيق أكبر قدر من المنفعة الممكنة وبأقل ما يمكن من الإنفاق دون تقليصها، وغير ذلك يُعد تبذيرا للأموال العامة الأمر الذي يؤدي إلى الغش الضريبي أو الامتناع عن دفع الضريبة،<sup>2</sup> وغالبا ما تظهر مظاهر التبذير في الدول في طريق النمو نتيجة غياب رقابة فعالة، ومن مظاهر التبذير والإسراف في شراء لوازم وأدوات للحكومة تفوق الحاجة الفعلية لها كالبهجة في المباني الحكومية... الخ، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الأموال العامة، ويمكن قياس قاعدة الاقتصاد في النفقات عن طريق مؤشرات هي:<sup>3</sup>

**أ. مؤشر إنتاجية الإنفاق العام:** وهو العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد من الإنفاق العام والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي، أي أنه لرفع إنتاجية الإنفاق يجب تقليص الموارد المولدة لهذا الناتج الذي يتحقق بتوفير العقلانية الاقتصادية في الإنفاق العام.

**ب. مؤشر الإنفاق العام الاستثماري:** يمكن الوصول إليه من خلال قياس ما يلي:

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على توفير رصيد من العملات الأجنبية.

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد حاجيات السوق المحلية.

وإن لغياب الرقابة الكفؤة والفعالة يؤدي هذا إلى تبذير الأموال العامة، لهذا يمكن ممارسة الرقابة على ثلاث جهات هي الإدارة، الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة:<sup>4</sup>

**أ. الرقابة الإدارية:** عادة ما تقوم بهذا المهمة الوزارة المالية عن طريق المراقبين، الموظفين، المحاسبين، والعاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات مهمتهم عدم السماح للمصالح الحكومية بصرف أي مبلغ غير وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، وتُعد هذه الرقابة غير فعالة، فهي عبارة عن رقابة الإدارة لنفسها وفق قواعدها ومبادئها، فلا تُمثل أي ضغط لحجم القيام بالنفقات نفسها حيث عادة ما تميل الإدارة لعدم تقييد حريتها.

**ب. الرقابة البرلمانية (السياسية):** هي الرقابة التي تُمارَس من قبل السلطة التشريعية، فلا يقتصر دور البرلمان على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المُقررة في الميزانية العامة بل يتوسع ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، ويعود هذا إلى قدرة وحق البرلمان على التحقيق وسحب الثقة من الوزير والوزارة كلها، والحق في الحصول على البيانات والوثائق عن سير التنفيذ وحق فحص الحسابات النهائية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية، ويظهر هذا النوع من الرقابة بشكل واضح عند اعتماد الميزانية والحساب النهائي، وعلى

<sup>1</sup> نواز عبد الرحمان الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

<sup>2</sup> أمير يحيوي، مساهمة في دراسة المالية - النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة-، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 36.

<sup>3</sup> نواز عبد الرحمان الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

<sup>4</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.



الرغم من أهمية هذه الرقابة إلا أنه تُعد قليلة الفعالية خاصة في الدول النامية، حيث يقوم البرلمان بتأييد الإدارة على الرغم من كونها خاطئة.

تأ. الرقابة المحاسبية المستقلة: يقوم بهذه المهمة أجهزة مختصة مهمتها الرئيسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة، فتعمل على التأكد من أن جميع عمليات الصرف والاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفق القواعد والقوانين السارية وقد تكون هذه الرقابة قبل أو بعد عملية الصرف.

### المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

تتميز النفقات العامة في أي دولة بالتنوع والتعدد وفقا للدور الذي تقوم به الدولة في إشباع الحاجات العامة بالإضافة إلى تأثيرها في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية كتأثيرها على الدخل القومي ومكوناته (الاستهلاك، الادخار والاستثمار) والمستوى العام للأسعار وفي توزيع الدخل القومي، وتتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة.

#### أولاً: الآثار المباشرة

1. أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة وهذا من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي إذ أنها تمثل جزءاً مهماً من هذا الطلب، فالعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها، أي أن النفقات الحقيقية متعلقة بالطلب على السلع والخدمات، أما النفقات التحويلية فهي تتعلق بطريقة تصرف المستفيدين منها، ويرتبط أثر النفقات العامة على الإنتاج من جهة أخرى بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة، وبدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة والإنتاج في الدول المتقدمة ودرجة النمو في البلدان النامية. إن النفقات العامة في الواقع تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي برفعها لهذه القدرة إما بشكل مباشر أو غير مباشر فيزيد الدخل القومي والوطني.<sup>1</sup>

2. أثر النفقات على الاستهلاك القومي: وهي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي الناتجة مباشرة عن النفقات العامة، فلا تتم دورة الدخل كسواء الدول لمختلف السلع والخدمات الاستهلاكية، إضافة إلى قيامها بتوزيع دخول تُخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك ويتوقف على طبيعة هذه النفقات والغرض منها.

3. أثر النفقات على توزيع الدخل القومي: تستخدم الدولة السياسة المالية بهدف إعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد وطبقات المجتمع ولتحقيق ذلك لا بد من التعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فنقوم بفرض الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفع من أجل التخفيف من الضرائب المفروضة على طبقات الدخل المحدود بتقديم إعفاءات لمستوى معين من الدخل وبتقليل الضرائب على السلع الاستهلاكية والضرورية وتقوم في نفس الوقت بفرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية التي يقتنيها ذوي الدخل المرتفعة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<sup>2</sup> علي زغود، مرجع سبق ذكره، ص 42.

4. أثر النفقات على الأسعار: لا تتحدد الأسعار بفعل قوى العرض والطلب فقط بل نتيجة تدخل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في بعض القطاعات، فيكون ذلك بطلب إما من المنتجين للحصول على إعانات لخفض التكاليف وزيادة الإنتاج أو لمواجهة المنافسة الأجنبية، أو بطلب من المستهلكين لخفض أسعار السلع الضرورية (تقديم إعانات أو تحديد السعر).<sup>1</sup>

#### ثانياً: الآثار غير مباشرة للنفقات العامة

تحدث النفقات العامة آثاراً غير مباشرة من خلال الاستهلاك المولد ما يعرف بأثر المضاعف أو الضارب، أو من خلال الاستثمار المولد ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع.

1. أثر المضاعف: يقصد به في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي الناتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك،<sup>2</sup> وفكرة المضاعف عند كينز اقتضرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، أما الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف لتشمل أيضاً الاستهلاك، الإنفاق العام والتصدير.<sup>3</sup> ومن المعروف أن النفقات العامة توزع على شكل دخول يستفيد منها الأفراد على شكل مرتبات، أجور، أثمان المواد الأولية، وفوائد، فيقومون بتخصيص جزء من هذه الدخول للاستهلاك والجزء الآخر يقومون بادخاره، أما بخصوص الجزء الموجه للاستهلاك يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب للاستهلاك والادخار، وبهذا الشكل تستمر حركة توزيع الدخول أو ما يُعرف بدورة الدخل.<sup>4</sup>

مع الإشارة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تكون بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق بل بنسبة مضاعفة (لهذا سمي بالمضاعف)، ولأثر المضاعف علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه إذا فالميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتاً.

ويرتبط أثر المضاعف أيضاً بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي الذي يرتبط بمدى التقدم الاقتصادي، فالدول المتقدمة يتمتع جهازها الإنتاجي بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، أما بالنسبة للدول النامية فبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك إلا أن أثر المضاعف يكون ضعيفاً، ويعود هذا لعدم تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة وعدم قدرته على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك.<sup>5</sup>

2. أثر المعجل: هو عبارة عن أثر زيادة الإنفاق أو نقصانه على حجم الاستثمار، ويتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج والذي يُحدد كم يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما أو صناعة ما إذا زاد الطلب النهائي على تلك السلعة فيجب أن يقابله زيادة في الإنتاج وضرورة التوسع بنفس النسبة في رأس المال المستخدم لإنتاج هذه السلعة.

<sup>1</sup> محمود شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 305-306.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد العايب، مرجع سبق ذكره، ص 150.

<sup>3</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 117-118.

<sup>5</sup> سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 80، 81.

هناك علاقة وطيدة تربط بين أثر المضاعف والمعدل للآثار التراكمية التي يحدثها الإنفاق الحكومي الأولي والمصدر الذي تعتمد في تمويل إنفاقها، فتحليل أثر المضاعف والمعدل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة التي تملك جهاز إنتاجي مرن يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناتجة عن زيادة الإنفاق ، أما الدول النامية التي تملك جهاز إنتاجي غير مرن وتستفيد من التفاعل والتداخل الحاصل بينهما وهو ما يُعرف بالمضاعف المزدوج المؤدي إلى الحركة التراكمية للاستثمار المولد إلى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للادخار الموجب على المضاعف، يؤدي إلى سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: عموميات حول ترشيد الإنفاق العام

يعد ترشيد الإنفاق العام الحل الأمثل الذي على الدول اتباعه نظرا للقصور الذي تعانيه في قدرتها التمويلية والصعوبة في تخفيض الإنفاق العام، ومن خلال هذا المبحث سندرس مفهوم ترشيد الإنفاق العام، مبرراته ومراحله، بالإضافة ضوابط ومتطلبات نجاح عملية الترشيده، كما سنتطرق إلى دراسة آليات ترشيده.

#### المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

لقد تعددت المفاهيم المُفسرة لترشيد الإنفاق العام بسبب الاهتمام الواسع الذي يلقاه، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى مفهوم الترشيده لغة واصطلاحا ثم إلى أهم التعاريف حول ترشيد الإنفاق العام بإيجاز ، بالإضافة لتناول أهم أهدافه.

#### أولاً: تعريف ترشيد الإنفاق العام

**1. تعريف الترشيده لغة:** هو من الفعل الرشيد، رشدا ورشادا أي اهتدى واستقام، فلذا قلنا فلان رشيد أي صائب وحكيم وقراره رشيد.<sup>2</sup>

**2. تعريف الترشيده اصطلاحا:** يتضمن ضبط وإحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى أدنى حد، وتلافي النفقات الغير ضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وبمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للإنفاق.<sup>3</sup>

#### 3. تعريف ترشيد الإنفاق العام: تعددت تعريفات ترشيد الإنفاق العام نذكر منها:

" تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف، ومحاولة إحلال التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة".<sup>4</sup>

" معناه التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يُعظم رفاهية المجتمع، والمقصود بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع أفراد المجتمع،

<sup>1</sup> خالد شحادة، زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص103.

<sup>2</sup> معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص555.

<sup>3</sup> حمادي صديق، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر - تحليل باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب

(MEGC)-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021/2022، ص30.

<sup>4</sup> براهيم خناتلة، نادية خلفه، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 01، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020، ص559.

فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيبها يكون وفقا لأهميتها، أما الكفاءة فيُقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات ولها بعدان هما:

أ. **كفاءة المخرجات:** وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

ب. **كفاءة المدخلات:** وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، ومن ثم فهي تُقاس

بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات، وهذا عندما تكون مخرجات

الإنفاق العام قابلة للقياس الكمي، أما إذا كانت ذات طابع اجتماعي فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطة.<sup>1</sup>

" هو أن تُحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة".<sup>2</sup>

ومما سبق فالمفهوم الشامل لترشيد النفقات العامة هو التزام قدر محدد من الإنفاق العام وتحري الرشادة عند

صرف الأموال العامة بما يُحقق أقصى قدر من احتياجات المجتمع بكل كفاءة وفعالية.<sup>3</sup>

### ثانيا: أهداف ترشيد الإنفاق العام

هناك عدّة أهداف لترشيد الإنفاق العام نذكر منها:<sup>4</sup>

1. رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع الخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
2. تحسين طرق الإنتاج الحالية، تطوير نظم الإدارة والرقابة، إدخال الأساليب التقنية دراسة الدوافع والاتجاهات.
3. خفض عجز الميزانية وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، المساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشاريع البنية التحتية.
4. مراجعة هيكلية للنفقات التي لا تُحقق مردودية كبيرة عن طريق التقليص من نوعها وحجمها.
5. محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال.
6. المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة، المتوسطة والطويلة.
7. تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها، خاصة وأن الكثير من الدول النامية تعاني من مشاكل في تسديد ديونها.

<sup>1</sup> محمد أبودوح، ترشيد الإنفاق وعلاج عجز ميزانية الدولة - دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد، البنود، التخطيط، والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص44.

<sup>2</sup> سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة "حالة الجزائر" - ، أطروحة شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة 2012/2013، ص101.

<sup>3</sup> براهيم خناطلة نادية خلفة، مرجع ساق ذكره، ص 560.

<sup>4</sup> قميبي عفاف، حفاي عبد القادر، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-، العدد الاقتصادي- 35(01)، جامعة زيان العاشور، الجلفة، الجزائر، ص4.

## المطلب الثاني: مبررات ومراحل ترشيد الإنفاق العام

سنتعرف من خلال هذا المطلب على مبررات ودواعي اللجوء إلى ترشيد الإنفاق العام، بالإضافة إلى مختلف المراحل التي يمر بها.

## أولاً: مبررات ترشيد الإنفاق العام

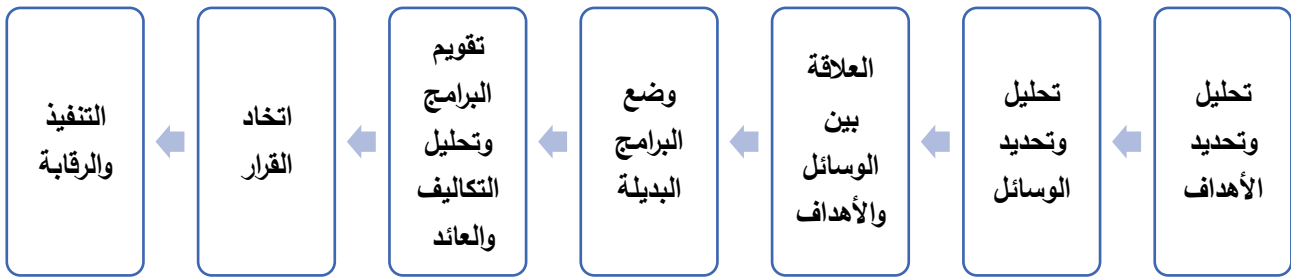
تتمثل مبررات ترشيد الإنفاق العام ما يلي:<sup>1</sup>

1. التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل الطرق الكفيلة بإشباع الحاجات العامة وفقاً لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع.
2. خفض العجز في الميزانية العامة وتقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة.
3. محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استخدام المال العام.
4. الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة أو المستقرة أو الصعبة أو المتغيرة محلياً وعالمياً.
5. تجنب مخاطر المديونية وآثارها خصوصاً أن الكثير من الدول النامية تُعاني من معضلة ديونها الخارجية.
6. المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية المتوسطة والبعيدة.
7. إن تطبيق مبدأ الترشيح يُساهم في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأجل الطويل وبالتالي يُجنب من مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

## ثانياً: مراحل ترشيد الإنفاق العام

إن تقدم الأساليب الفنية الحديثة في جمع وتحليل واستخدام البيانات في إصدار القرارات من جهة، وإدارة التخطيط التي لم تنتشر في الدول الاشتراكية فقط بل على مستوى الدول الرأسمالية خاصة قُبيل وبعد الحرب العالمي الثانية، قد ساعدت كلها على اعتماد عمليات ترشيد النفقات العمومية، وسنوضح مختلف هذه المراحل كما يلي:<sup>2</sup>

## الشكل رقم (04): مراحل ترشيد الإنفاق العام



المصدر: من إعداد الطالبتين.

## 1. تحليل وتحديد الأهداف: ويتم فيها تصنيف وترتيب الأهداف المختلفة المتوخاة من العملية.

<sup>1</sup> العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مذكرة شهادة ماجستير، قسم العوم الاقتصادية، جامعة الجليلي اليابس، الجزائر، 2017/2016، ص ص 51، 52.

<sup>2</sup> بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية - دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر (1980-2013) -، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4، د.س، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص 196، 197.

2. **تحليل وتحديد الوسائل:** تتم بالموازاة مع المرحلة الأولى وتقتضي أن يتم طرح وضبط الوسائل المتوفرة (مالية، تقنية، وبشرية) للقيام بتحقيق الأهداف المختلفة.
3. **العلاقة بين الوسائل والأهداف:** خلال هذه المرحلة يتم التصالب والتقابل بين الأهداف المراد تحقيقها من جهة، وبين الوسائل المرشحة لتحقيق هذه الأهداف من جهة أخرى، وتُعد هذه المرحلة هامة إذ أن من خلالها يتم طرح مجالات الاختيار.
4. **وضع البرامج البديلة:** ففي هذه المرحلة يتم ترجمة الأهداف المرسومة إلى برامج واضحة المعالم والتفاصيل.
5. **تقويم البرامج وتحليل التكاليف والعائد:** يتم هما تقويم البرامج وتحليل التكاليف والعوائد وعند هذا المستوى تكون البرامج واضحة، وتتميز هذه المرحلة بالاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة وذلك من أجل التقويم الفعلي للبرامج المختلفة عن طريق معرفة التكاليف التي يتطلبها كل برنامج والعوائد المنتظرة منه، وتتمتع هذه المرحلة بأهمية كبيرة نظرا لأن النتائج المستخلصة منها ستكون قرارات لاحقة.
6. **اتخاذ القرار:** وتعني أنه تم اختيار أنسب وأنجع البرامج لتحقيق الأهداف المسطرة، ويتم ترجمة هذه القرارات إلى اعتمادات على صعيد الميزانية.
7. **التنفيذ والرقابة:** وهي آخر مرحلة وأهمها، حيث أن تنفيذ البرامج والرقابة عليها يمثل الترجمة الفعلية للبرامج المختارة وضمان سيرها بالشكل المرغوب.

### المطلب الثالث: ضوابط ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه

سنتعرف من خلال هذا المطلب إلى الضوابط التي تحكم عمليّة ترشيد الإنفاق العام، وكذا عوامل ومتطلبات نجاحه لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

#### أولاً: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

المقصود بها القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها والتي تعدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا، وأهم هذه الضوابط التي تحكم عملية الترشيد هي:

1. **خضوع النشاط المالي للدولة (النفقات العامة) لأحكام القانون والرقابة:** إن القوانين المالية للدولة تنظم كل ما يتعلق باستخدام النفقات العامة فتحدد السلطة المشرفة على الإنفاق الخطوات المتبعة في الصرف والإجراءات اللازمة لكل منها حتى تؤدي النفقة العامة في موضعها المستهدف وان ينتج عنها فعلا نفع عام، وعليه فان تقنين النشاط المالي الإنفاقي للدولة يقتضي استيفاء نفقاتها العامة لجميع إجراءات الصياغة والتنفيذ على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية للدولة.

إضافة إلى ذلك فان خضوع النشاط المالي للدولة لإجراءات الرقابة بمختلف أنواعها الإدارية، البرلمانية أو القضائية من أهم الضوابط الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق العام من خلال ما تقوم به من ضبط للعمل الإداري

واكتشاف الأخطاء وضمان التطبيق الجيد للقواعد العامة للدولة ومدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية ما يجعلها حاجز أمان ضد الفساد الإداري والمالي الذي لا يراعي صرف المال العام بعقلانية وحسن استغلال.<sup>1</sup>

**2. تحري المنفعة القصوى وعدم الإسراف في الإنفاق:** فالمقصود بالمنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام تحقيق أكبر منفعة ممكنة لكل من يشمل الإنفاق، إذ لا يمكن تبرير المنفعة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عنها، لذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق في مجال معين دون منفعة معناه إن هذا الإنفاق لا مبرر له، ومما يدعم تحقيق أكبر قدر من المنفعة ألا يكون هناك إسراف في عملية الإنفاق العام، ويظهر ذلك عندما لا يتعادل نفع الإنفاق العام مع المبالغ المصروفة عليه.

**3. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** إن الحجم الأمثل للنفقات هو القدر الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الإشباع لأكثر عدد من أفراد المجتمع شريطة مراعاة ما يمكن تحصيله من الموارد العادية للدولة، أو بالأحرى الأخذ بعين الاعتبار مجمل الموارد المتوفرة والمتاحة لذلك، فمن غير الممكن أن تأخذ النفقات اتجاه تصاعدي وبلا حدود ولكن تفرض الحاجة والمصلحة بأن تصل النفقات العامة إلى مستوى معين يتطلب التقيد به، ويرى بعض علماء المالية العامة أن الحجم الأمثل للنفقات العامة يتحقق بضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام بمعنى إن تستمر الدولة في الإنفاق في مختلف المجالات حتى تتساوى المنفعة الحدية فيما بينها، و أيضا فمن الضروري أن يحقق كل إنفاق منفعة تتساوى على الأقل ما ضحى به من إنتاج القطاع الخاص جراء قيام الدولة بالنشاط ذاته.

**4. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من المال أو حتى الارتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبقا بترخيص من السلطة التشريعية من أجل ضمان توجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المنفعة العامة وترشيد أمثل للنفقات العامة، ذلك أن الترخيص من قبل السلطة التشريعية يكون مسبقا بمناقشة مشروع الميزانية وما يتضمنه من إلغاء أو إنقاص من النفقات.<sup>2</sup>

## ثانيا: عوامل نجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام

كي تبلغ عملية ترشيد الإنفاق أهدافها المسطرة لابد من توافر عدة عوامل أهمها:<sup>3</sup>

**1. تحديد الأهداف بدقة:** يتم تقرير وتحديد الأهداف الطويلة والمتوسطة الأجل عن طريق تحديد وحصص الاختصاصات الرئيسية التي تُطلب من أجلها المال، بالإضافة أن طبيعة الأهداف تُحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق تلك الأهداف سواء كانت متعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية.

<sup>1</sup> براهيم حناطلة، نادية خلفه، مرجع سبق ذكره، ص 561.

<sup>2</sup> مداحي عثمان، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، المدرسة العليا للمناجمنت، الجزائر، 2020، ص ص 112، 113.

<sup>3</sup> فضيلة بوطورة وآخرون، ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والأعمال، د م، العدد 02، الجزائر، 2018، ص ص 138، 139.

- 2. تحديد الأولويات:** هي من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وأن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع واستخدامه فيما يلزم، وتحديد الأولوية تعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة إنجازه، ومدى قدرته على إشباع الحاجيات المتزايدة للمجتمع.
- 3. القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق الحكومي :** ويقوم بتقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج، وذلك بسبب خضوعها للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم البرامج والخدمات للمواطنين، ويرتكز على الفعالية الاجتماعية والاقتصادية، نوعية الخدمات المقدمة، فعالية تسيير المرافق.
- 4. عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:** إن الهدف من دراسة عدالة الإنفاق العام هو تبيان مدى ملائمة للفئات الأكثر فقرا في المجتمع ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العامة، لذا على الدولة مراعاة مبدأ العدالة عند توزيع المنافع والخدمات الصادرة عن النفقات العامة، بحيث لا تُقدم أو تفضل طبقة على أخرى أو فئة على أخرى.
- 5. تفعيل دور الرقابة على النفقة العمومية:** من خلال توفير نظام رقابي فعال يضمن توافق ما تُؤد مع ما حُطِّ له مع مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، ولنجاح هذه العملية لابد من تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومُسهلة لمهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وضمان حمايتها من الانحراف، لذا لابد من أن تكون صلاحية أجهزة الرقابة ووسائلها واضحة من الناحيتين القانونية و على مستوى صعيد الواقع العملي، وفعالية الرقابة تظهر عندما يتم إنجاز أهدافها وقدرتها على توفير الشروط الملائمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابيا.

#### المطلب الرابع: أساليب ترشيد الإنفاق العام

تنتهج الدول عند القيام بعملية الترشيح أساليب متنوعة ومختلفة، وتختلف هذه الأساليب من بلد لآخر حسب السياسات والأوضاع التي تعيشها وتمثل أساليب ترشيد الإنفاق العام في:<sup>1</sup>

#### أولاً: سياسة تخفيض الإنفاق العام

يعد تخفيض الإنفاق العام من بين أهم الأساليب التي تستعملها الدولة لمعالجة عجز الميزانية العامة وسنذكر أهم السياسات الرامية لتخفيض الإنفاق العام فيما يلي:

- 1. تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:** حيث كلما واجهت الدولة عجزا في ميزانيتها فإنها غالبا ما تلجأ إلى تخفيض النفقات التحويلية خاصة بما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية، عن طريق زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، لكن إذا لم يكن بمقدور الدولة إلغاء الدعم مباشرة ويصعب كلية لأسباب معينة، فتلجأ لإلغائه بالتدرج أو بتخفيض قيمة الدعم الموجه لبعض السلع الأقل ضرورة، كما يمكنها ترشيد الدعم بتقليص عدد المستفيدين منه وحصره للفئة المستهدفة من المجتمع دون غيرها.

<sup>1</sup> براهم خناطلة، نادية خلفه، مرجع سبق ذكره، ص 565-570.



- 2. التخلص من الدعم الاقتصادي لمؤسسات القطاع العام:** إن الخسائر الكبيرة والمتتالية التي تتكبدها المؤسسات الاقتصادية العامة تُعتبر من أبرز الأسباب المؤدية لتفاقم عجز الميزانية العامة، نظرا لحجم الأموال التي تُضخ في حساباتها دون تصحيح لسياساتها الاقتصادية الفاشلة، حيث أن التخلص من عبء دعم هذه المؤسسات لتخفيض عجز الميزانية يكون إما بإعادة هيكلتها أو بيعها للقطاع الخاص.
- 3. تقليص النفقات الموجة لقطاعات معينة:** يجب على الدولة أن تُعيد النظر في حجم بعض النفقات الموجهة لقطاعات معينة كالصحة والتعليم، من خلال التوقف عن التوسع في تحقيق مشاريعها القطاعية التي لا تتميز بالطابع الاستثماري وفتح المجال للقطاع الخاص لكي يستثمر في هاته القطاعات.
- 4. ابتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية:** إن قيام الدولة بمشاريع استثمارية ضخمة انعكس سلبا على الميزانية العامة لاستنزافها أموالا كبيرة خاصة إذا لم تُسيّر هذه المشاريع بإحكام وعقلانية وسرعة في التنفيذ، ولذا على الدولة إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في هذه المشاريع وهذا لتخفيف العبء على الميزانية العامة والتركيز على الإنفاق في المجالات التي لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها.

### ثانيا: تأثير تخفيض الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة للدولة

تدرس كيفية تأثير تخفيض الإنفاق العام على عجز الميزانية العامة من خلال دراسة النظريات المتعلقة بالعرض والطلب، فعند زيادة الطلب الكلي (عند الإنفاق) على العرض يُسبب ذلك خلافا في الميزانية العامة فيعطي افتراضا أنه مرتبط بزيادة الطلب الكلي عن العرض، ويمكن توضيح الأمر من خلال عدم قدرة العرض على اللحاق بالطلب الأمر الذي ينتج عنه ظهور فجوة تضخمية فيحدث العجز في الميزانية العامة، ولأن هذه الفجوة مرتبطة بالنفقات العامة فيجب على الدولة التدخل إما عن طريق إحداث فائض في الميزانية بترشيد الطلب الاستهلاكي من جهة أو برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلتها باستحداث ضرائب جديدة على سلع معينة من جهة أخرى، ليتراجع بذلك حجم الدخل وتراجع الأسعار حتى يؤدي إلى تراجع الطلب للنقطة التوازنية.

### ثالثا: ترشيد النفقات العامة باستخدام الميزانية

يتطلب هذا الأسلوب القيام بالتعديلات على النظم المعتمدة وتطويرها في شكل أسلوب جديد هو ترشيد النفقات باستعمال الميزانية العامة، حيث يُظهر هذا الأسلوب ثلاث صور لمراحل تطور الميزانية العامة.

- 1. ترشيد الإنفاق العام عن طريق ميزانية الرقابة (الترشيد المالي):** الهدف منه فحص حسابات الحكومة والتدقيق في أوراق النفقات والإيرادات فهو هنا لا يهتم بأعمال الحكومة ولا لتكاليف خدماتها بل الهدف فرض الرقابة على أوجه النفقات والتأكد من عدم تجاوزها للاعتمادات المبيّنة في الميزانية.
- 2. ترشيد النفقات العامة عن طريق ميزانية البرامج والأداء:** تعنى ميزانية البرامج والأداء خطة تُوضح الأهداف المحددة من طرف الدولة معبرا عنها في شكل برامج ومشروعات محددة، فطبقا للبرنامج يتم تبويب الميزانية وفقا لطبيعة النفقة، كما أن الميزانية تُعطي صورة مالية واضحة عن تدفق الإيرادات والنفقات مما أدى إلى اعتماد مبدأ التبويب الوظيفي للنفقات العامة الذي سهل قياس تكلفة البرامج والمشروعات وحقق الاستخدام الأمثل

والعقلاني لموارد الدولة، من خلال التركيز على المقابل الذي يعود من الإنفاق بدلا من التركيز على الإنفاق بذاته، فالترشيد أصبح يتم عن طريق ربط تكاليف الخدمة أو العمل من جهة وبعبء هذه التكاليف من جهة أخرى.

**3. ترشيد النفقات عن طريق ميزانية التخطيط والبرمجة (الترشيد التخطيطي):** يُعد الترشيح التخطيطي أحد أهم الوسائل المتبعة في ترشيح الإنفاق العام، ويعود هذا لتوفيره لعوامل الكفاءة في الجهاز الحكومي من خلال ما يتضمنه هذا النظام من ارتباط النفقات بمختلف البرامج والمشروعات الحكومية لما يعود على المجتمع، بالإضافة لما تُحققه من نتائج اجتماعية، الأمر الذي يتطلب مسايرة وتماثلا في أساليب إعداد الميزانية تبعا لذلك، فميزانية التخطيط تهتم بالأهداف المراد تحقيقها لا بوسائل تحقيقها، فيتم تبويب النفقات العامة على أساس الغايات التي تستهدفها الحكومة أما البرامج والمشروعات فيه عبارة عن وسائل لتحقيق الأهداف، كما أنها لا تُقيد بالزمن في الميزانية العامة عند تحقيقها للأهداف.

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تمت دراسة المفاهيم الأساسية للإنفاق العام، فمفهوم الإنفاق العام قد تغير مع تغير وتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ومع مرور الوقت وتزايد الأزمات عالمياً ازدادت الرغبة في دراسة الإنفاق العام من كل الجوانب، فالإنفاق العام يعد من أهم الوسائل المالية لدى الدولة إذ أنها تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها المسطرة والعمل على إشباع حاجات المجتمع، الأمر الذي يحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة لذا يجب توفر موارد مالية متنوعة لتغطية هذه النفقات، ولقد تميز الإنفاق العام بالتزايد المستمر والذي مس جميع الدول حول العالم متقدمة كانت أو نامية باختلاف أسبابه والآثار الناتجة عنه، لذا فترشيد الإنفاق العام يعد من الحلول المثلى لحل هذه الظاهرة في ظل عدم قدرة الدول على تخفيض إنفاقها العام والقصور الذي تعانيه في تمويله.

## الفصل الثاني

التأصيل النظري لعجز الميزانية

العامّة للدولة

**تمهيد:**

تعد الميزانية العامة للدولة أحد أهم الأدوات لتنفيذ السياسة المالية للدولة، وهذا من خلال التنسيق بين النفقات العامة والإيرادات العامة بهدف تحقيق التوازن المالي الذي هو أساس الميزانية العامة للدولة في الأساس غير أنه ولعدة أسباب أبرزها ازدياد النفقات العامة بشكل يفوق الإيرادات العامة أدى لإختلال هذا التوازن وحدث عجز في الميزانية العامة، وقد مست هذه الظاهرة جميع بلدان العالم سواء كانت من الدول النامية أو المتقدمة وبسبب الآثار السلبية التي يُخلفها هذا العجز اهتم المختصون بدراسة هذه الظاهرة للمحاولة من شدته أو التخفيف منه، وهذا عن طريق اتباع مناهج للعلاج وتمويل هذا العجز. وللتوضيح أكثر تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب الخاصة بعجز الميزانية العامة للدول من خلال:

- ◀ المبحث الأول: مفاهيم حول الميزانية العامة للدولة.
- ◀ المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الميزانية العامة للدولة.
- ◀ المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة.

## المبحث الأول: مفاهيم حول الميزانية العامة للدولة

تحتاج كل دولة لتقدير إيراداتها ونفقاتها خلال مدة زمنية معينة لتجنب الوقوع في العجز المالي المفاجئ وتجنب الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عنها، فكانت جدولة هذه المعلومات وتوثيقها في وثيقة رسمية هو الحل الأمثل لتجنب الظروف الطارئة التي تعرقل دوران عجلة الاقتصاد لفترات زمنية غير معلومة ومن خلال هذا المبحث سنبين مختلف المفاهيم للميزانية العامة مع مبادئها بالإضافة إلى مراحلها وأنواعها.

### المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة

تعد الميزانية العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونه الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياسته وبرامجها لسنة قادمة، وسنتطرق في هذا المطلب لمختلف التعريفات للميزانية العامة مع الخصائص التي تميزها، بالإضافة للأهمية التي تحتلها.

### أولاً: تعريف الميزانية العامة للدولة

تعددت تعريفات الميزانية العامة نذكر منها:

- "هي تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة تُقدر بسنة معتمدة من طرف السلطة المختصة، وتمثل تعبيراً عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع لتحقيقها".<sup>1</sup>
  - "خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة غالباً ما تكون سنة في ضوء الأهداف التي تسعى لها السلطة السياسية".<sup>2</sup>
  - "هي البرنامج المالي للدولة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة".
  - "وثيقة تحتوي على أنشطة وأهداف لفترة زمنية محددة مقرونة بمصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول للأهداف المرسومة".<sup>3</sup>
  - "الخطة التي تقوم على تنبأ مدروس لنفقات الدولة وإيراداتها، والتي تعكس سياسات الدولة المختلفة من حيث تحديد أولويات الإنفاق، واختيار البرامج والمشاريع التي تُحقق الأهداف العامة، بمشاركة أجهزة حكومية كثيرة، واهتمام فئات اجتماعية عديدة ضمن تصعيد قرارات الموازنة بين المستويات الإدارية المختلفة، مما يجعل عملية التخصيص تتميز بالتعقيد".<sup>4</sup>
- من خلال هاته التعاريف نستنتج أن الميزانية هي بيان بإيرادات الدولة ونفقاتها لسنة قادمة كما أنها تقديرية وليست فعلية وتتعلق بفترة محددة غالباً ما تكون سنة، وتكون معتمدة من طرف السلطة التشريعية، لذا فهي قانون واجب تنفيذه.

<sup>1</sup> محمد حسانة، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2014، ص151.

<sup>2</sup> زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص28.

<sup>3</sup> جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001، ص113.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص114.

## ثانياً: خصائص الميزانية العامة للدولة

نذكر أهم هذه الخصائص فيما يلي:<sup>1</sup>

1. الميزانية العامة وثيقة وخطة: يعتبر البعض الميزانية العامة للدولة عبارة عن وثيقة رسمية وتشريعية، أما البعض الآخر فهو يعتبر أنها عبارة عن خطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة.

أ. الميزانية العامة وثيقة رسمية وتشريعية:

◀ الميزانية العامة وثيقة رسمية: وذلك لصدورها عن جهة رسمية في الدولة وهي الحكومة، وذلك يُعدّ اعترافاً علنياً ومحدداً من الحكومة لمجتمعها أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المالي للحكومة.

◀ الميزانية العامة وثيقة تشريعية: فهي لا تتضمن جميع خواص بل هي عبارة عن سند أو وثيقة أو صك أو عمل إداري بحث، والميزانية في الأصل تتألف من قانون الميزانية به تقدير من مجموع الإيرادات والنفقات السنوية، وتتكون أيضاً من جداول إجمالية وتفصيلية ملحقه به فيها تفاصيل الإيرادات المقدرّة والاعتمادات المرصودة للنفقات.

تصدر الميزانية العامة بقانون حيث يتم مصادقة السلطة التشريعية عليها.

ب. الميزانية العامة خطة سنوية مستقبلية شاملة ومرنة:

◀ الميزانية العامة خطة سنوية: لأنها جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى بالسنة المالية.

◀ الميزانية العامة خطة عمل مستقبلية: تستند إلى مجموعة من التنبؤات والافتراضات والتقديرية والاجتهادات تتداخل من خلالها المعطيات المؤكدة مع المعطيات غير المؤكدة، والاعتبارات الفنية مع السلوكية بجميع أبعادها ودوافعها، والأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المحلية والدولية.

◀ الميزانية العامة خطة شاملة: فتعطي آثارها جميع الأنشطة والمستويات التي تنظم سير المجتمع والدولة خلال السنة المالية المحددة، ولذا يجب ترشيدها مضمونها وتحقيق واقعيته، وأن تُشارك مختلف الجهات في جميع مراحل دورة الميزانية.

◀ الميزانية العامة خطة مرنة: يُفترض في الميزانية العامة أن تتميز بالمرونة الكافية التي تجعلها قادرة على مواجهة أي تغييرات قد تطرأ أثناء السنة المالية التي تغطيها فيساعد هذا على نجاحها في تحقيق أهدافها.

ت. الميزانية العامة أداة لتدخل الدولة: تعد الميزانية العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة بتطور الدولة وتوسع دورها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع احتياجاتها من مصادر جديدة نتيجة لزيادة نفقاتها، فترتب عنه مضاعفة الآثار المختلفة التي تنتج عن عمليتي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وإبراز دور الميزانية العامة كأداة حاسمة في كثير من الأحيان.

ثالثاً: أهمية الميزانية العامة للدولة

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص ص 114، 115.

- تعتبر الميزانية العامة للدولة أحد أهم الوسائل الرئيسية التي تستعملها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتُعطى هذه الأهمية البالغة للميزانية العامة لتأثيرها الكبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسنذكر هذه الأهمية فيما يلي:<sup>1</sup>
1. أداة فعالة للرقابة: إن الهدف من الميزانية العامة هو المساعدة في تحقيق ورقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ والتأكد من تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في مرحلة التخطيط وأن جميع أجزاء التنظيم تعمل بطريقة منسجمة مع سياسات وأهداف الوحدة الاقتصادية، حيث أن الميزانية وما تتضمنه من تقديرات وخطط يمكن أن تمثل معايير لتقويم الأداء الفعلي من خلال مقارنته بالخطط الموضوعية لغرض التأكد من أن ما تم تنفيذه يمثل ما كان يجب تنفيذه طبقاً لمعايير الأداء الواردة في الميزانية.
  2. أداة فعالة لتنفيذ السياسات المالية على مستوى الدولة: فمثلاً عند حدوث ظاهرة التضخم يمكن امتصاص الطلب الزائد عن طريق رفع الضرائب وتقليل الإنفاق العام، على عكس ظاهرة الكساد فيتم زيادة الطلب الفعلي عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام.
  3. أداة فعالة للتنسيق بين الأنشطة والأجهزة الحكومية المختلفة: المقصود بها التنسيق والمواءمة بين جميع العوامل والمتغيرات والظروف المحيطة المؤثرة بعمل الوحدة الاقتصادية بما فيها ظروفها الداخلية، أقسامها ووظائفها وهذا ما يتطلب الاتصال وإشراك العاملين ليس عند التنفيذ فقط بل عند الإعداد أيضاً وهذا لتحفيزهم نحو رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الأهداف الموضوعية.
  4. أداة اجتماعية: عن طريق إعادة توزيع الدخل من خلال دفع الضرائب للدخول المرتفعة مقابل تقديم خدمات تعليمية، صحية، اجتماعية لذوي الدخل المحدود.
  5. أداة لحماية الصناعة المحلية: من خلال فرض الضرائب على المنتجات والخدمات التي لها مثيلها محلياً.

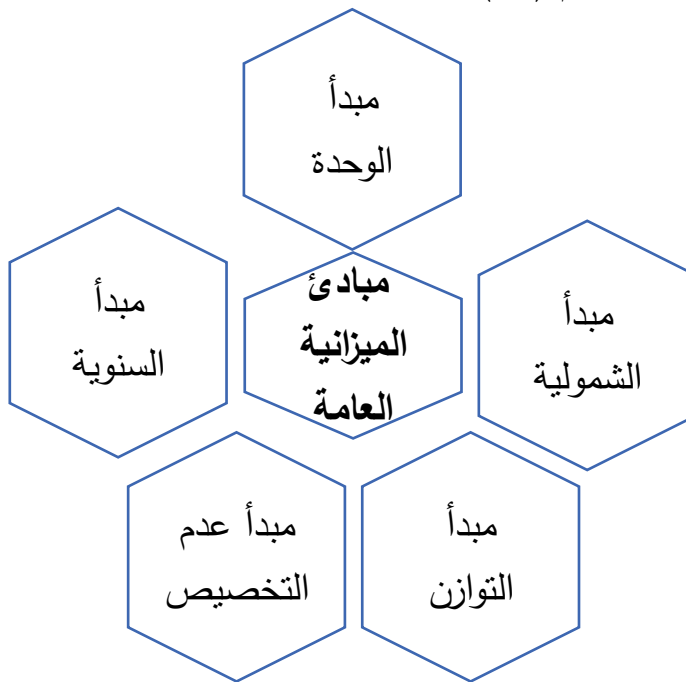
#### المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة

تخضع عملية تحضير الميزانية في معظم الدول إلى مبادئ أساسية أقرها المشرع والتي تعبر عن الطبيعة الإدارية والسياسية للميزانية العامة للدولة ويمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات، سهيل بسيم الدباس، المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص146.



## الشكل رقم (05): مبادئ الميزانية العامة للدولة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

## أولاً: مبدأ السنوية

إن تقديرات الموازنة العامة للدولة يكون خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة ويعود ذلك إلى:<sup>1</sup>

- إمكانية تغطية جميع العوامل الموسمية المؤثرة على الإيرادات والنفقات.
  - إن إعداد ومناقشة واعتماد الميزانية يتطلب جهد ووقت يتعسر تكراره في فترة أقل من سنة.
  - صعوبة تقدير الإيرادات والنفقات إذا كانت الفترة طويلة مما يؤدي إلى ضعف الرقابة عليها.
- ويستنتج من هذا المبدأ:

1. موازنة الاثنا عشر: تلجأ إليها الدولة في ظروف معينة كالحروب والظروف الاقتصادية المفاجئة.

2. الاعتماد الإضافي: كحدوث خطأ في تقدير أرقام بنود الموازنة، أو عدم التطرق لنقطة معينة، أو

إضافة اعتماد لتمويل نفقة لم تُدرج في الميزانية.

## ثانياً: مبدأ الوحدة

يقتضي هذا المبدأ على أن تكون للدولة ميزانية واحدة تُدرج فيها جميع إيراداتها ونفقاتها في وثيقة واحدة، وحسب هذه القاعدة فإن جميع الإيرادات تُدرج في الجدول الخاص بالإيرادات وجميع النفقات في الجدول الخاص بالنفقات ويكون الجدولان منفصلان وغير متداخلان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق قاسم شحادة وآخرون، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، زمزم للنشر والتوزيع، الرياض، 2011، ص113.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2011، ص63.

تحقق هذه القاعدة القدرة على التعرف على جميع النفقات والإيرادات ومصروفات الدولة، مما يسهل على السلطة التشريعية تحليل ودراسة الموازنة والتعرف على التداخل بين عناصرها، مما يمكنها من إجراء مفاضلة بين المشروعات والبرامج الحكومية.<sup>1</sup>

ويستثنى من هذا المبدأ:

1. **الميزانيات الملحقة:** هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة، وتتضمن الإيرادات ونفقات بعض الإدارات والهيئات العامة التي تتمثل بالشخصية المعنوية المستقلة، وتسري عليها القواعد التي تحكم الميزانية العامة للدولة.
2. **الميزانيات غير العادية (الاستثنائية):** هي ميزانية منفصلة عن ميزانية الدولة وتعد لأغراض مؤقتة وغير عادية وبمصادر استثنائية، وتنظم هذه الميزانية الى جانب الميزانية العادية كونها تتضمن نفقات استثنائية، مشاريع كبرى، سدود، قروض، كوارث طبيعية... الخ، فلا يمكن إدراج هذه النفقات والإيرادات الاستثنائية ضمن الميزانية العامة لأن الأمر يؤدي إلى عدم صحة المقارنة بين الميزانيات في الأعوام المختلفة.
3. **الميزانية المستقلة:** إذ أن الكثير من الدول تضع ميزانيات مستقلة للأشخاص المعنوية التي تتمتع بالاستقلال الإداري سواء كانت تجارية أو إدارية، فهذا الاستقلال المالي يمكنها من إعداد ميزانيتها وتحديد إنفاقها ومداخيلها دون إشراف وزير المالية أو مصادقة البرلمان على ذلك، بل يكون ذلك من خلال القانون المنظم لها وتحمل العجز دون أن يؤثر ذلك على ميزانية الدولة.

### ثالثاً: مبدأ الشمولية (العمومية)

يقضي هذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة شاملة للنفقات العامة والإيرادات العامة، حيث تظهر كافة الإيرادات بشكلها الإجمالي دون خصم أي نوع من النفقات المتعلقة بجبايتها.

ويستثنى من هذا المبدأ:

1. مبالغ التأمينات المدفوعة من قبل المقاولين ضماناً لمسؤولياتهم مع الدولة.
2. الهبات المشروط على الدولة إنفاقها لغرض معين، والتي تُدرج في حسابات خاصة خارج الميزانية العامة للدولة.

الحسابات الخاصة كالاحتياطي العام للدولة الذي يُعتبر حساب سري لا توجد بيانات منشورة تخصه.

### رابعاً: مبدأ التوازن

يُقصد به توازن موارد الدولة مع استخداماتها، والمقصود هنا ليس التوازن الحسابي للإيرادات والنفقات فقط بل التوازن الاقتصادي حتى ولو كانت نتيجة لإحداث عجز في الموازنة، وهذا التوازن لم يعد ممكناً في معظم دول العالم، فتلجأ إلى تغطية العجز في موازنتها إما بالمدخرات المحلية أو الاقتراض داخلياً أو خارجياً أو أي أساليب أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والميزانية العامة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 88.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 89.

وما يجعل مبدأ التوازن ذو أهمية كونه مؤثر على حسن استخدام المال العام وكضمان لاستمرارية الثقة في قرارات الحكومة، ضف الى ذلك الحفاظ على الاستقرار المالي والسياسي والاقتصادي للدولة.

#### خامسا: مبدأ عدم التخصيص

ينص على أن لا يخصص نوع معين من الإيراد لإنفاق حصيلة على نوع معين من الإنفاق ذلك لأن هذا التخصيص يُفقد الموازنة العامة مرونتها<sup>1</sup>، وركز هذا المبدأ على توضيح كيفية توزيع إيرادات الدولة على نفقاتها، فلا يتم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة بل لجميع جميع الإيرادات العامة وتوزيعها على جميع النفقات حسب الأولوية، وقد ورد في قانون المالية أنه " لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة وتُستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة دون تمييز"<sup>2</sup>، وهذا ما يساعد في تحقيق المساواة بين جميع النفقات دون إعطاء الأولوية لنفقة على أخرى.

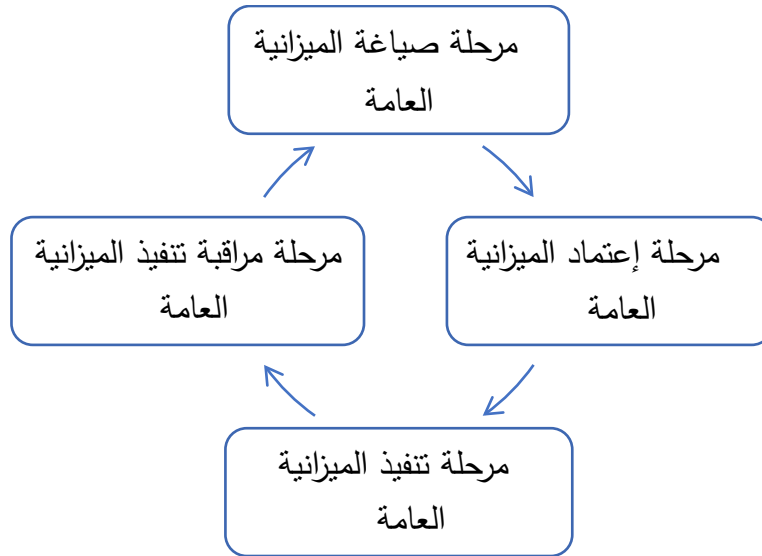
<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة العامة، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1994، ص380.

<sup>2</sup> حسب المادة 08 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، الجريدة الرسمية، عدد28 الصادرة في 10 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية.

### المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة

وهي عبارة عن الخطوات التي تمر بها الموازنة العامة من بداية صياغتها إلى تاريخ إعداد الحساب الختامي للدولة نهاية السنة المالية القادمة، وسنتطرق تالياً إلى شرح هذه المراحل.

الشكل رقم (06): مراحل إعداد الميزانية العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

#### أولاً: مرحلة صياغة الميزانية العامة

بداية هذه المرحلة تكون عند صدور بيان من رئيس مجلس الوزراء إلى الوحدات الإدارية الحكومية بإعداد

الميزانيات الخاصة بكل وحدة إدارية حكومية، وتتم هذه المرحلة بدورها بعدة خطوات هي:<sup>1</sup>

1. قيام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بوضع تقديرات أولية للإيرادات والنفقات للسنة المالية المقبلة، وإرسالها إلى دائرة الموازنة في وزارة المالية.
2. تقوم دائرة الميزانيات بمناقشة هذه التقديرات مع المسؤولين في الجهات الحكومية، ثم صياغة ميزانيات مقترحة، وهذا بعد أن تقوم بتجميع الميزانيات الفرعية وإعداد ميزانيات شاملة وموحدة انطلاقاً من قاعدة الشمولية.
3. عرض الميزانية المقترحة على المجلس الاستشاري المتكون من وزير المالية والتخطيط، والصناعة والتجارة ومحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة، فيعملون على مناقشة الموازنة المعروضة أمامهم وإجراء التعديلات اللازمه عليها.
4. تعرض الميزانية المقترحة لمجلس الوزراء من أجل مناقشتها وتعديلها إن دعت الحاجة.

#### ثانياً: مرحلة اعتماد الموازنة

<sup>1</sup> عبد الرزاق قاسم شحادة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 110.

يتم تقديم مشروع الميزانية العامة للسلطة التشريعية من أجل مناقشته واعتماده، ومن أجل هذه المهمة يتم تشكيل لجنة من قبل السلطة التشريعية، مهمتها هي دراسة مشروع الموازنة وإعداد تقرير مفصل عنها يتم توزيعه على الأعضاء، إضافة إلى هذا تقوم السلطة التنفيذية بعرض مشروع الميزانية عن طريق إلقاء رئيس الوزراء أو وزير المالية لبيان الحكومة عن الميزانية وفتح باب المناقشة لأعضاء المجلس التشريعي.

في بعض البلدان يمنح حق إدخال تعديلات على الموازنة للمجلس التشريعي، عكس بعض الدول التي لا يكون له الحق سوى بالاقتراح على الحكومة أو مشاركتها في الوصول لحل لنقاط الاختلاف، وبعد المناقشة يقوم المجلس التشريعي بالاقتراع واعتماد الميزانية بابا بابا، وبعد الاعتماد يصدر المجلس "قانون الميزانية" والذي يُعد تخويلاً للسلطة التنفيذية يبدأ العمل بالميزانية الجديدة، وفي حال تأخر إصدار الميزانية الجديدة يتم العمل بميزانية السنة الماضية بمحددات معينة انتظاراً لإصدار قانون الميزانية الجديدة.<sup>1</sup>

### ثالث: مرحلة التنفيذ

مرحلة التنفيذ تعني أن الميزانية يتم تطبيقها على الواقع والتي تُعد مهمة الحكومة، وكلما كان إعداد الميزانية دقيقاً ومحكماً كلما كان تطبيقها مطابقاً لما تم تحضيره وفي حدود الأرقام المقررة، وفي مرحلة التنفيذ يتم تناول ثلاث عمليات هي:<sup>2</sup>

- 1. تحصيل الإيرادات:** ينشأ حق الحكومة في تحصيل وجباية الإيرادات من التشريعات المالية الصادرة، ومن القوانين المنظمة للقطاع الحكومي والاقتصادي، كما ينشأ من قانون الميزانية نفسه سنوياً، تحت قاعدة "عدم تخصيص الإيرادات العامة" والتي تعني اختلاط كل الإيرادات التي تُحصلها خزينة الدولة في مجموعة واحدة حيث تُمول كل النفقات العامة للدولة دون تمييز بين إيراد وآخر.
- 2. صرف النفقات:** يتم تقرير اعتمادات من قبل الميزانية العامة، والتي تُحدد المبلغ الأقصى للإنفاق في الحاجات المحددة لها مسبقاً، وعلى عكس تحصيل الإيرادات فالنفقات العامة تخضع لقاعدة "تخصيص الاعتمادات"، والتي تعني أنه لضمان رقابة السلطة التشريعية للنفقات العامة تمضي بشكل فعلي وجدي، يجب توزيع النفقات على الوزارات والهيئات المختلفة في شكل اعتمادات معينة ومخصصة لكل منهم.
- 3. خزينة الدولة:** تعتبر حلقة الوصل بين الجباية والصرف، ففيها تُجمع الإيرادات العامة وتخرج النفقات العامة، ومنه فخزينة الدولة تقوم بمهمتين هما تحصيل الإيرادات وصرف النفقات باسم الدولة والتوفيق بين عمليات الجباية والصرف.

### رابع: مرحلة مراقبة تنفيذ الميزانية

الهدف منها ضمان عدم تجاوز الحكومة للحدود الموضوعية في الميزانية العامة من قبل السلطة التشريعية، وضمان تنفيذ عقلاني للميزانية دون تبذير وإسراف لأموال الدولة، وتنقسم الرقابة إلى نوعين هما:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> قاسم إبراهيم حسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.

<sup>2</sup> محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية للمملكة العربية السعودية)، طُبعت بمعهد الإدارة العامة، الرياض، 1986، ص 558-563.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص 564-566.

1. **الرقابة السابقة:** يطلق عليها أيضا بالرقابة الوقائية أو الرقابة المانعة، و يقصد بها أخذ الموافقة من الجهة المختصة لمراقبة العمليات المالية للجهة الإدارية قبل القيام بعملية النفقة، والهدف من هذه الرقابة هو منع حدوث المخالفات مع تخفيف المسؤولية على الإدارة، وتقوم بعملية الرقابة السابقة إحدى الإدارات الداخلية لنفس الإدارة أو كما في بعض البلدان هيئة أو جهة خارجية.
2. **الرقابة اللاحقة:** وهي رقابة تحدث على العمليات المالية بعد صرف النفقة، ولا تقتصر فقط على النفقات العامة بل أيضا مراقبة الإيرادات العامة، ويقوم بهذه العملية الجهة الإدارية نفسها أو جهة أخرى، أو من طرف السلطة التشريعية، أو هيئة مستقلة.

#### المطلب الرابع: أنواع وتقسيمات الميزانية العامة

لتنفيذ الميزانية بكفاءة وفعالية يجب تحديد لكل جهاز من أجهزة الدولة مسؤوليته، فمن خلال هذا المطلب سنتعرف على تقسيمات الميزانية العامة والأنواع التي تتكون منها.

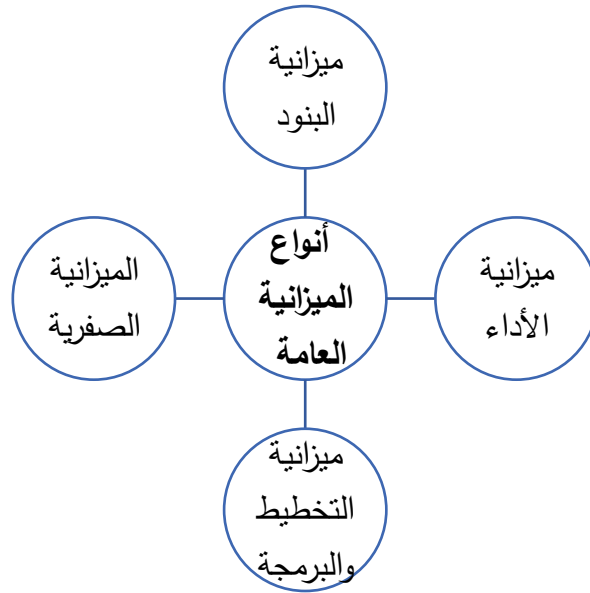
##### أولاً: تقسيمات الميزانية العامة للدولة

1. **التقسيم الوظيفي:** ويقصد به تصنيف جميع النفقات العامة ثم تبويبها في مجموعات متجانسة حيث تُخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من وظائف الدولة كتقسيم نفقات الميزانية العامة إلى الدفاع، الأمن الداخلي، العدالة، الصحة...إلخ، على الرغم من أن التقسيم الوظيفي يهتم بالأساس بجانب النفقات العامة غير أن تقسيم الميزانية العامة يجب أن يتضمن جانب الإيرادات العامة مع أنها لا يمكن تقسيمها وظيفيا لذا تم تقسيمها بشكل يتمشى مع غرض هذا التقسيم ألا وهو نشر بيانات الميزانية العامة فيمكن تقسيم جانب الإيرادات في شكل الضرائب العقارية، الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، الضرائب الجمركي وغيرها.
2. **التقسيم الإداري:** وهو تقسيم يتخذ من تقسيمات الوحدة الحكومية معيارا لتصنيف بنود النفقات والإيرادات العامة أي أنه انعكاس للخريطة التنظيمية أو الهيكل الإداري للدولة، فيظهر جانب النفقات العامة في الميزانية طبقا لهذا التقسيم موزعا على أقسام رئيسية حيث يُخصص لكل وحدة حكومية قسم مستقل ثم تصنف هذه الأقسام بدورها إلى تقسيمات فرعية تعكس الهيكل التنظيمي، أما الإيرادات العامة فهو يعكس اختصاصات ومسؤوليات كل وحدة في القيام بمهمة التحصيل الملقاة على عاتقها وفق الهيكل التنظيمي والقوانين واللوائح المالية للدولة.
3. **التقسيم النوعي:** وفق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة وفقا للخدمة التي سيقف عليها الأموال العامة، أما جانب الإيرادات فليس لها تقسيم نوعي غير أن هناك إمكانية لوجوده وذلك لتسهيل إجراء تقديرات للإيرادات المالية لسنة قادمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد درواز، مبادئ المالية العامة، مراكز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 505-522.

ثانياً: أنواع الميزانية العامة للدولة

الشكل رقم (07): أنواع الميزانية العامة



المصدر: إعداد الطالبتين.

1. م ميزانية البنود: يطلق عليها أيضا "بالميزانية التقليدية"، وهي الصورة الأولى التي ظهرت فيها الميزانية بمفهومها العلمي الحديث والتي مازالت تُطبق في أغلب الدول ، وتمتاز بالسهولة في إعدادها وتنفيذها ومراقبتها ويعيىهل فهمها على غير الاقتصاديين، تعتمد الميزانية التقليدية على التبويب النوعي للنفقات والإيرادات في أبواب ومجموعات وبنود وأنواع، وتُخصص لكل منها اعتمادات حتى يُمكن من التعرف على العناصر التفصيلية للنفقات ومصادر الإيرادات ، إضافة للتبويب النوعي ثم الاستعانة بمجموعة من التبويبات الأخرى تكون فرعية كالتبويب الإداري والتبويب الاقتصادي.<sup>1</sup>

أ. مميزات ميزانية البنود:

- وجود نماذج وتعليمات واضحة تساعد على تجميع البيانات.
- سهولة الإعداد عند تقدير احتياجات كل جهة حكومية.
- سهولة إحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة.
- سهولة إجراء الدراسات والمقارنات بين إيرادات ونفقات السنة القادمة.

ب. م عيوب ميزانية البنود:

- عدم وضوح الأهداف التي تُرصد لها الاعتمادات.

<sup>1</sup> قاسم إبراهيم حسيني، مرجع سبق ذكره، ص 111.

- التركيز بالرقابة على النواحي المالية.
- عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية.
- قلة المرونة عند التنفيذ، لأن الاعتمادات مرصودة لبند محددة فقط.
- أسلوب إعداد الميزانية لا يتطرق للتخطيط المالي متوسط المدى.
- عدم شمولها على كافة إيرادات ونفقات الدولة، كإيرادات بعض المنح ونفقات بعض البرامج.<sup>1</sup>

**2. ميزانية الأداء:** هي عبارة عن ميزانية الدولة تُبين الأرقام التقديرية للنفقات والإيرادات العامة اللاحقة لمدة عادة ما تكون سنة، وتتكون من جميع النفقات العامة التي تُنفقها الدولة في جميع المجالات (الدفاع، العدالة، الأمن، المشروعات الإنتاجية...)، بالإضافة لاحتوائها على بيانات الإيرادات التي ستحصل عليها الدولة من مختلف الموارد من أجل تغطية هذه النفقات سواء كانت ضرائب، رسوم، أرباح القطاع العام وغيرها من الموارد، وتُعد هذه الميزانية ترجمة رقمية لما خططت له الحكومة لسنة قادمة سواء بما ستصرفه من نفقات أو بما ستحصل عليه من إيرادات.<sup>2</sup>

#### أ. مميزات ميزانية الأداء:

- تُساعد على توزيع الإمكانات المالية المتوفرة لدى الدولة بشكل أفضل من الميزانية التقليدية (البند)، إذ أنها تُقدم بيانات تفصيلية للجهات المختصة بتوزيع الاعتمادات بين الوزارات والمصالح عن المشاريع والبرامج المراد تنفيذها.
- تُساعد في تحسين عمليات تنفيذ البرامج والمشاريع للأجهزة الحكومية (الوزارات، المصالح)، كما أنها تُسهل عملية الرقابة على التنفيذ نظراً لوجود معايير للأداء.
- تُوفر للمواطنين معلومات كافية عن الخدمات التي تُقدمها الحكومة لهم، فهي تتضمن وصفاً للبرامج والمشاريع الحكومية التي سيتم تنفيذها من قبل الدولة، والأهداف المرجوة من تنفيذها وتكاليف تلك البرامج.<sup>3</sup>

#### ب. عيوب ميزانية الأداء:

- نقص كبير للموظفين المؤهلين لتنفيذ هذا النوع من الميزانيات، إذ أن معظم الحكومات المنفذة لهذا النوع من الميزانيات تعاني من هذا المشكل صعوبة قياس النتائج، فالعديد من الأنشطة والخدمات الحكومية من الصعب تحويلها إلى وحدات كمية الأمر الذي ينعكس على تحليل الأداء.
- صعوبة ربط مدى تحقيق أهداف الحكومة في حال ما تم قياس تكلفة الأنشطة من خلال الأنشطة والبرامج الواردة في الميزانية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> خلف عبد الله الوردات، سهيل بسيم الدباس، مرجع سبق ذكره، ص 227.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 205.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 228، 229.

<sup>4</sup> عبد الرزاق قاسم شحادة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 105.



3. **ميزانية التخطيط والبرمجة** : تعرف أنها الميزانية التي تُركز على التخطيط الشامل المتكامل، وبتكاليف المهام، ومدخل ميزانية البرامج يستوجب تحديد التكلفة الكلية المسبقة، إن الهدف الرئيسي لهذه الميزانية هو توفير معيار رئيسي لتحديد وتقييم التكلفة وتوفير البيانات والمعلومات التي اللازمة لتحليل السياسة المالية العامة، وربطها بالسياسة الاقتصادية للحكومية عن طريق التخطيط لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وترجمتها وبرمجتها من لمراحل العمل اللازمة.

#### أ. مميزات ميزانية التخطيط والبرمجة:

- يركز هذا النوع من الميزانيات على الأهداف العامة التي تسعى الحكومة لتحقيقها عن طريق البرامج بحيث يتم تحديد التكلفة العامة للبرامج وليس تكلفة كل برنامج على حدة.
- هذا النوع من الميزانيات لا يلتزم بقاعدة سنوية لأنها مرتبطة بتحقيق أهداف طويلة الأجل.
- يتم تبويب الميزانية طبقاً لأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها.
- تدقق قرارات هذا النوع من الميزانيات على تفصيلها من الأعلى إلى الأسفل، أي من أعلى المستويات الإدارية إلى الوحدات الإدارية المنفذة.

#### ب. عيوب ميزانية التخطيط والبرمجة:

- من الصعب تكوين قائمة تشمل أهداف الحكومة والتي يمكن للجميع الموافقة عليها.
- صعوبة قياس الأهداف بالإضافة لقياس المنافع والتكاليف، إذ يحتاج الأمر لإستخدام أساليب في غاية التعقيد والتعقيد.
- وجوب توفير طاقم عمل مؤهل ذو كفاءة عالية لتنفيذ هذه الميزانية وهو بالأمر غير متوفر في معظم الدول.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص ص 107، 108.

4. **الميزانية الصفرية** : هذه الميزانية تأخذ جميع خصائص الميزانيات السابقة، وهي عبارة عن أسلوب إداري منظم، يأخذ بعين الاعتبار جميع البرامج والأنشطة المتوقعة، ويعمل على تحقيق أهداف كل مستوى إداري، مع إيجاد الخطط البديلة لتنفيذ تلك الأهداف وتقديم اقتراحات من أجل.

#### أ. مزايا الميزانية الصفرية:

- اعتماد التخطيط كمرحلة أساسية في إعداد الميزانية ولكن مع ربط هذا التخطيط بإمكانيات الميزانية.
- فحص هذه الأنشطة من البداية وبالتالي يمكن تحديد البرامج التي يمكن تنفيذها.
- ترتيب الأولويات (تُمكن من توزيع موارد المال العام حسب الأولويات).
- يمكن الأخذ بالوسائل البديلة لأداء نفس العمل من خلال المفاضلة بين البدائل.

#### ب. عيوب الميزانية الصفرية:

- تحتاج إلى قدر كبير من التحليل والدراسة، الأمر الذي يعني ضرورة توفير نوعيات متخصصة من الموظفين الأكفاء والمتخصصين.
- تتطلب إشراك عدد كبير من المديرين المسؤولين عن إعداد وتنفيذ البرامج.
- تتطلب الكثير من المعلومات التي غالبا من الصعب توافرها.
- تحتاج إلى وقت ومجهود أكبر من الميزانيات الأخرى.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: أساسيات حول عجز الميزانية العامة للدولة

يعد عجز الميزانية العامة للدولة واحداً من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول لما له من آثار مباشرة على الاقتصاد بشكل عام خصوصا مع الزيادة في العجز التي يشهدها العالم، مما استرعى انتباه المختصين لدراسة ومعرفة الأسباب التي تؤدي للعجز ومعرفة أنواعه ومناهج علاجه.

#### المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة

إن عجز الميزانية العامة للدولة يتمثل في الحالة التي يزيد فيها جانب النفقات العامة على جانب الإيرادات العامة، أي عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة للدولة مما يَنبُج عنه حدوث حالة العجز، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لأهم التعاريف التي وُضعت لعجز الميزانية العامة للدولة.

"اختلال بين إيرادات الدولة ونفقاتها العامة، بحيث يستحيل مع ظروف التزايد المستمر لحجم النفقات العامة أن يتم الوفاء بها بواسطة الإيرادات العامة فينشأ هذا الاختلال".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 108، 109.

<sup>2</sup> عبد الحق بن تقات وآخرون، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 4، الجزائر، 2018، ص 236.

"يعرف عجز الميزانية العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو أنه الحالة أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة".<sup>1</sup>

"الحالة التي تعجز فيها الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي في الوضع الذي يُجسد تجاوز النفقات العامة للإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة".<sup>2</sup>

"هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة للزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة".<sup>3</sup>

"يُعرف عجز الموازنة على أنه زيادة نفقات الدولة عن مواردها الذاتية وأنها غير قادرة أو رغبة في تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية".<sup>4</sup>

ويمكن النظر إلى عجز الميزانية العامة بمنظاريين هما:<sup>5</sup>

#### أولاً: المفهوم المالي المحاسبي

عجز الميزانية العامة هو زيادة نفقاتها على إيراداتها بشرط أن تدخل في الميزانية جميع إيراداتها ونفقاتها العامة.

#### ثانياً: المفهوم الاقتصادي الاجتماعي

إن عجز الميزانية العامة عبارة عن الآثار السلبية التي تنجم عن السياسة المالية والمنهج المتبعين في إعداد الميزانية وتنفيذها ويكون هذا عندما تكون النتائج المحققة من وراء الميزانية والسياسة المالية سلبية أكثر منها إيجابية.

وتكون العلاقة طردية أو عكسية بين هذين العجزين، فعجز الميزانية المالي المحاسبي ليس بالضرورة أن يكون متلازماً مع الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية وقد يترافق على العكس بتحقيق آثار إيجابية، والعكس صحيح أيضاً، فقد لا يكون فائض الميزانية المالي المحاسبي مؤشراً إيجابياً بالضرورة من حيث آثاره الاقتصادية والاجتماعية، فما يهم من الرصيد الإيجابي والسليبي هو الكيفية والوسائل التي يتحقق بها والتي تحكم التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق معه.

<sup>1</sup> زينة عباد، حكيم شبوطي، سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر- ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دون مجلد، دون عدد، جامعة المدينة، الجزائر، 2019، ص118.

<sup>2</sup> ابتسام علي حسين، بدر شحدة حمدان، تأثير عجز الموازنة العامة على معدلات النمو الاقتصادي في العراق، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد(خاص-ج2)، 2021، ص110.

<sup>3</sup> كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة) دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017) ASJP (cerist.dz) | ، تاريخ الزيارة 2022/04/26، الساعة 17:02.

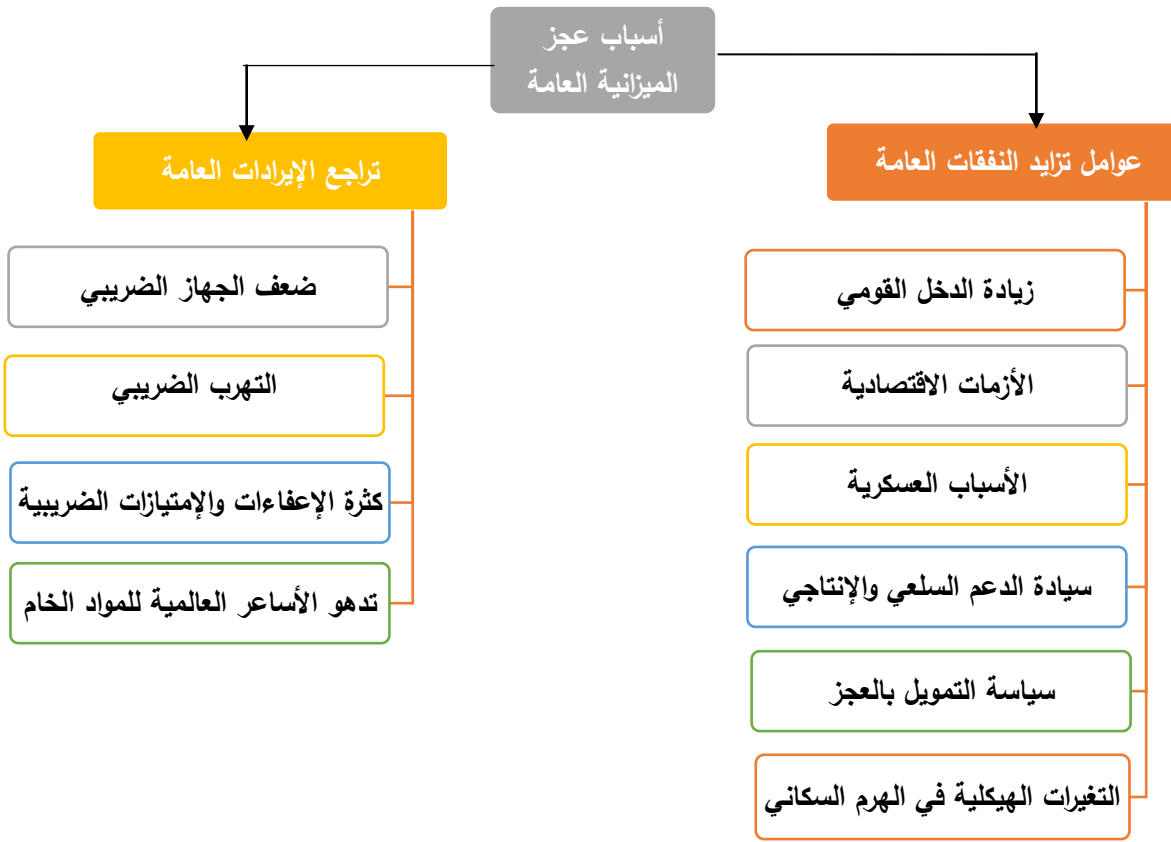
<sup>4</sup> ناصر بوجلال، كمال ديب، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 21، العدد01، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2019، ص247.

<sup>5</sup> صبرينة كركودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر، 2018، ص ص 191، 192.

المطلب الثاني: أسباب عجز الميزانية العامة

تعود أسباب عجز الميزانية العامة لعدة عوامل لكن أهمها يعود للارتفاع المستمر للإنفاق العام بشكل لا يسمح للإيرادات العامة بتغطيته، وهذا ما سنتطرق لإيضاحه في هذا المطلب.

الشكل رقم (08): أسباب عجز الميزانية العامة للدولة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

أولاً: عوامل تزايد النفقات العامة

**1. زيادة الدخل القومي:** هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والدخل القومي، إذ أن الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة، فزيادة دخول أصحاب عناصر الإنتاج والتي تحتوي على الدخل القومي تمكن الدولة من الحصول على جزء من هذه الدخول عن طريق الضرائب، والرسوم... الخ، وهذا لتستطيع الدولة مقابلة الارتفاع في النفقات.

2. **الأزمات الاقتصادية:** تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة بسبب زيادة الإنفاق العام فمن أجل التخفيف من حدة الأزمات تلجأ معظم الدول إلى زيادة نفقاتها العامة، مثلاً في حالة الركود الاقتصادي تقوم الدول بزيادة نفقاتها من أجل زيادة التشغيل وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني.<sup>1</sup>
3. **الأسباب العسكرية:** تلعب النفقات العسكرية دوراً بارزاً في تزايد عجز الميزانية العامة إذ أنها تُشكل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، وهذا يرجع إلى ارتفاع الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب وعدم الاستقرار السياسي، كما تشمل هذه النفقات على مخصصات الأجور والرواتب والأسلحة... الخ.
4. **زيادة الدعم السلمي والإنتاجي:** كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحياة الاقتصادية ارتفع معها حجم الإنفاق العام، فالدولة تقوم بدعم بعض السلع والمنتجات المحليين، فتنتج عنه زيادة في النفقات التحويلية وهو ما يؤثر على الحجم الكلي للإنفاق العام.<sup>2</sup>
5. **سياسة التمويل بالعجز:** تُعتبر هذه السياسة من السياسات التي تُستعمل كأداة من أدوات تمويل التنمية الاقتصادية إذ تقوم الدولة بإحداث عجز عمدي في الميزانية العامة، وهذا من أجل تمويل هذا العجز بواسطة الإصدار النقدي الجديد، وبالتالي يتم تحقيق المزيد من التشغيل للموارد العاطلة من أجل تعويض ضعف الطلب في القطاع الخاص، لأن هذا يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع نسب التوظيف والإنتاج فيزداد على إثره العرض الكلي، وقد امتازت هذه السياسة بالفشل وزيادة عجز الميزانية العامة.<sup>3</sup>
6. **التغيرات الهيكلية في الهرم السكاني:** في حال الدول النامية تؤدي الزيادة في عدد الأطفال إلى وجوب توفير السلع والخدمات لمختلف المراحل العمرية، والأمر نفسه ينطبق على الزيادة في عدد المسنين، أما في حال الدول الصناعية والمتقدمة إذ يستوجب زيادة عددهم الرفع من الإنفاق العام في قطاع الضمان الاجتماعي، صندوق التقاعد والإعانات المختلفة.<sup>4</sup>

## ثانياً: تراجع الإيرادات العامة

1. **ضعف الجهاز الضريبي:** عند عدم تطوير الدولة لجهازها الضريبي يهاهم في إضعاف موارد الدولة السيادية، فتخلف الجهاز الضريبي يؤدي إلى عدم استجابة النظم الضريبية إلى زيادة نمو الإيرادات مع الدخل

<sup>1</sup> نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر ( 2007-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة زيان العاشور، الجلفة، 2019/2018، ص ص 50، 51.

<sup>2</sup> وسيلة السبتي وآخرون، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2019، ص ص 176-178.

<sup>3</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر وتونس-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص 123.

<sup>4</sup> سعد أولاد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

القومي، بالإضافة إلى أن النظام الضريبي يتكون على الكثير من الاستثناءات التي تُضعف حصيلتها وبالتالي تراجع الإيرادات العامة.<sup>1</sup>

**2. التهرب الضريبي:** تُعد ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية ارتبطت بوجود الضريبة مع اختلاف مستوى التهرب من بلد لآخر، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية التي تؤثر على الموازنة العامة، ويؤدي انخفاض الحصيلة الضريبية إلى انخفاض الإيرادات العامة.<sup>2</sup>

**3. كثرة الإعفاءات والامتيازات الضريبية:** تؤدي كثرة الإعفاءات والامتيازات الضريبية إلى التأثير بشكل كبير على إيرادات الميزانية العامة، وتلجأ الدولة إليها لرغبتها في جذب الاستثمارات الأجنبية فتقوم بتقديم هذه الامتيازات بشكل غير مدروس أحيانا الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة، وتكون أبرز هذه الامتيازات الإعفاء الضريبي.

**4. تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام:** تعتمد أغلب الدول النامية في صادراتها على المواد الخام فينتج عنه عدم استقرار في إيراداتها العامة، فالأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة تؤدي إلى تدهور أسعار المواد الخام الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على الموارد المالية لهذه الدول، فيؤدي هذا إلى انخفاض حصيلة النقد الأجنبي والإيرادات العامة، مما يؤثر بشكل سلبي على الميزانية العامة مسببا عجزا فيها.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: أنواع عجز الميزانية العامة

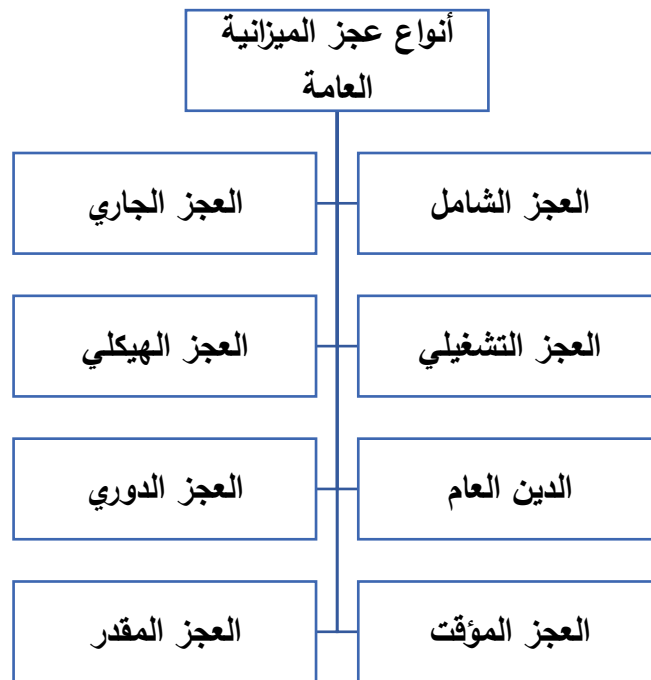
يتخذ عجز الميزانية العامة للدولة أشكالا مختلفة، وقد صنّفه المختصون لعدة أنواع سنذكر أهمها في هذا المطلب.

<sup>1</sup> درودي لحسن، عجز الموازنة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، 2013، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 106.

<sup>2</sup> نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، مرجع سبق ذكره، ص57.

<sup>3</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر وتونس -، مرجع سبق ذكره، ص126.

## الشكل رقم (09): أنواع عجز الميزانية العامة



المصدر: إعداد الطالبتين.

## أولاً: العجز الشامل (التقليدي)

يعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية المتضمنة الفوائد المدفوعة على الدين مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي الإيرادات الحكومية النقدية متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية مضاف لها المنح مع استبعاد الدخل من القروض، والهدف من قياس هذا العجز تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقتربها من القطاع الخاص المحلي والأجنبي أو من البنك المركزي.<sup>1</sup>

## ثانياً: العجز الجاري

هو الفرق بين مجموع النفقات والإيرادات لجميع الهيئات العامة للدولة، مطروحاً منه النفقات العامة المخصصة لسداد القروض المتراكمة عن سنوات سابقة، وهذا بهدف التعرف على احتياجات الدولة من الإيرادات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر، 2007، ص135.

<sup>2</sup> نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر ( 2007-2016)، مرجع سبق ذكره، ص44،

**ثالثا: العجز التشغيلي**

ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم، وهو الفرق بين متطلبات اقتراض الدولة مطروحا منه الجزء الذي دُفع كقوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم بسبب التضخم والذي يعرف بالمصحح النقدي للتضخم.<sup>1</sup>

**رابعا: العجز الهيكلي**

وهو العجز الشامل مُصحح بإزالة العوامل المؤقتة على الميزانية العامة ودون أن تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل، وهذا العجز عبارة عن الجزء من النفقات العامة التي لم تكفي مقدرة الإيرادات العامة على تمويله أو تغطيته بشكل مستمر بسبب تقادم النفقات العامة، ويُعالج عن طريق تخفيض معدل الإنفاق العام أو تعظيم الإيرادات.<sup>2</sup>

**خامسا: الدين العام**

يقارب مفهوم الدين المعنى القاموسي للإنفاق السالب أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها خلال الاقتراض، ويقاس هذا العجز بالفرق بين مجموع الإنفاق الجاري وصافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية وصافي امتلاك الأصول المالية من جهة، والإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى، والعجز ف هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحيازة من النقود، وبما أنها عادة ما تكون صغيرة فإن الميزانية تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفرا.<sup>3</sup>

**سادسا: العجز الدوري**

يتحدد بمؤشرات خارجية مرتبطة بحالة النشاط الاقتصادي، أي بالمدى الذي يكون فيه الدخل القومي مرتفع أو منخفض نتيجة الدورة التجارية من ركود ورواج، ويُقاس بالفرق بين الميزانية الفعلية في سنة معينة والميزانية الهيكلية من نفس السنة.

**سابعا: العجز المؤقت**

وقد يسمى بالعجز الموسمي ويحدث نتيجة لأسباب طارئة غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الميزانية العامة، وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي إليه أو الذي تسبب في حدوثه ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الميزانية القادمة.

<sup>1</sup> كردودي صيرينة، مرجع سبق ذكره، ص 137.

<sup>2</sup> بركات مراد، بكرتي لخضر، دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في الفرض النقدي وآليات العلاج - حالة الجزائر -، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019، ص 13.

<sup>3</sup> صيرينة كركودي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 192.



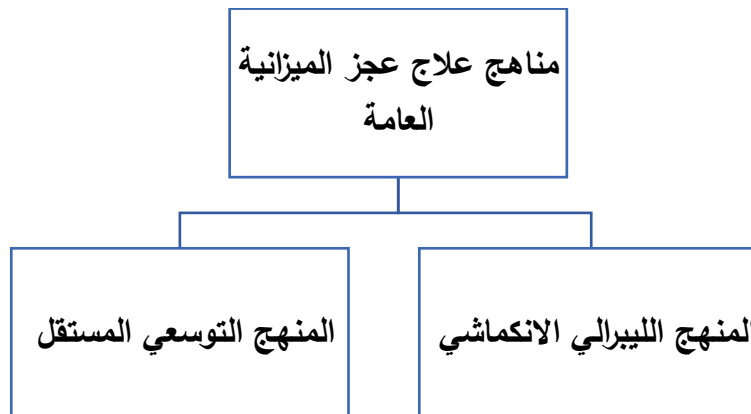
## ثامنا: العجز المقدر

ويسمى أيضا العجز المخطط أو المقصود وهو العجز الذي تسمح به الدولة في الميزانية بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بزيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة بشكل مقصود وقد يطول أو يقصر هذا العجز حسب الحاجة التي استدعت لجوء الدولة له.<sup>1</sup>

## المطلب الرابع: مناهج علاج عجز الميزانية العامة

يتم علاج عجز الميزانية العامة للدولة وفق منهجين، فالمنهج الأول عبارة عن المنهج الليبرالي الانكماشى والذي يتبناه صندوق النقد الدولي، أما المنهج الثاني فهو المنهج التوسعي (التموي) المستقل والذي تتبناه الحكومات لعلاج العجز.

## الشكل رقم (10): مناهج علاج عجز الميزانية العامة



المصدر: إعداد الطالبتين

## أولاً: المنهج الليبرالي الانكماشى في علاج عجز الميزانية العامة

يعتمد برنامج الصندوق الدولي لإصلاح الاقتصاد ومعالجة عجز الميزانية العامة على النظرية الليبرالية الجديدة، والتي تقوم على ضرورة الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وترك الحرية لآلية السوق الكفيلة بتحقيق التوازنات الاقتصادية الضرورية لتحفيز الاستثمار والنمو، غير أن الصندوق يرى بأن المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية تعود لأسباب داخلية فيها وأن أسباب العجز المستمر في موازنتها يعود إلى أزمة الإفراط في الطلب الكلي، إذ أن الطلب يفوق العرض في هذه البلدان ولا بد أن يصاحبه ارتفاع كبير في الأسعار وفي معدلات التضخم، ويرجع أيضاً العجز إلى المبادلات التجارية لهذه الدول إلى الإصدار النقدي بكميات ضخمة في ظل قصور السلع والإنتاج الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعار منتجاتها بشكل كبير.

وفي هذا الإطار يقدم صندوق النقد الدولي رؤيته التي تستند على عدة إجراءات تصحيحية يطلق عليها سياسة التكيف الهيكلي، والتي تساهم في زيادة مرونة الاقتصاد وتتميز بالقدرة على امتصاص الصدمات

<sup>1</sup> وسيلة السبتي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.

الخارجية والداخلية، وبالتالي التقليل من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، ومن هنا تظهر أهمية سياسة التكيف الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن.

1. **التعريف ببرنامج صندوق النقد الدولي:** هو عبارة عن مجموعة السياسات والإجراءات التي يتم تطبيقها استجابة للالتزامات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها أي بلد، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات وتقليص عجز الميزانية في الأجل المتوسط وتحقيق التقدم في نموه الاقتصادي.

2. **مراحل برنامج صندوق النقد الدولي:** وينقسم إلى مرحلتين هما:

أ. **المرحلة الأولى: برامج التثبيت النقدي والمالي:** ويستند هذا البرنامج على النظرية النيو كلاسيكية لميزان المدفوعات التي تربط حل مشكل في المديونية الخارجية المتركمة بإجراء مجموعة من السياسات المالية والنقدية ذات الطابع القصير الأجل، بالعودة في حالة التوازن في ميزان المدفوعات ومنها:

◀ **تخفيض الإنفاق العام:** سيتم خفض الإنفاق العام إلى مستوى يتناسب مع الموارد المتاحة من خلال

مجموعه من الإجراءات يحددها صندوق النقد الدولي لمدة (12-18) شهر كما يلي:

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الميزانية العامة للدولة من جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها إلى القطاع الخاص.

- إجراء خفض كبير في بنود النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، ورفع أسعار مواد الطاقة إلى مستوى الأسعار العالمية، وتجميد رفع الأجور والرواتب والعلاوات في العمال والموظفين في الحكومة القطاع العام.

- ترك المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها.

- وضع السقف لما يستطيع القطاع العام والخاص الحصول عليه من القروض.

◀ **تحويل النفقات:** تتضمن هذه السياسة تغيير الأسعار النسبية للسلع غير قابلة للتصدير والسلع القابلة

للتصدير وهذا التعبير في الأسعار النسبية يتحقق عند انخفاض مستوى الأسعار في الداخل، مما يجعل السلع الخاصة نسبياً من السلع المماثلة لها في الخارج، وهذا الانخفاض في الأسعار يؤدي إلى نتيجتين هما زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وهذا يعني تعويض العجز في ميزان المدفوعات.

ومن جانب آخر يتحقق تحويل النفقات من خلال تخفيض قيمة العملة، فترتفع الصادرات بسبب انخفاض

أسعارها ونفس الشيء تنخفض الواردات لارتفاع أسعارها، حيث يؤدي التغيير في الأسعار النسبية في معظم

الحالات إلى تحويل الإنفاق وتحويل نمط الإنتاج نحو التوسع في إنتاج سلع قابلة للتصدير وذلك من أجل زيادة إيرادات البلد من العملة الأجنبية ومن ثم تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ب. **المرحلة الثانية: برنامج التكيف الهيكلي:** ويتابع تنفيذ البنك الدولي في الأجلين المتوسط والطويل

ويمكن تحديد أهم هذه البرامج في الآتي:

◀ **تحرير الأسعار:** تسعى إجراءات التكيف الهيكلي في مقدمة إجراءاتها إلى تحرير الأسعار، سواء للموارد

أو السلع النهائية من قيود الدعم أو الأجور أي تكسير أي قيود مؤسسية قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار

المحلية والعالمية، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق أهدافها باتجاهين هما تخفيف العبء على ميزانية الدولة أو إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات، والآخر إعطاء الفرصة الكافية لجهاز الثمن لتحفيز النمو للجهاز الاقتصادي، حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة.

◀ **الخصخصة:** تختلف دوافعها من بلد آخر فالعديد من الدول النامية اضطرت خلال الثمانينات نتيجة أزمة الديون وما أعقبها من انخفاض حاد في التمويل الخارجي ومن أجل تخفيض الاختلالات على المستوى الاقتصادي الكلي اضطرت إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلية وتطبيق سياسات مالية انكماشية، وقد شكلت الخصخصة حلاً محتملاً لتلك الدول لتخفيض الأعباء المالية للدولة المتعلقة بالمؤسسات العامة الخاسرة، إضافة إلى هدفها المتمثل في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية، وأهم أهداف الخصخصة:

- تعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات السوق المنافسة.
- إعادة تعريف دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على الوظائف المنوطة بها في الحكم.
- تخفيف الأعباء المالية التي تسببها مؤسسات القطاع العام الخاسرة، وبالتالي تمكين الدولة من تحقيق التوازن المالي واستقرار الاقتصاد الكلي.
- تقليص حجم الدين العام وتوفير الموارد للدولة وتحويل نفقاتها لتمويل مشاريع أكثر إلحاحاً.
- تطوير وتعميق الأسواق المالية المحلية وتوسيع قاعدة الملكية.

◀ **تحرير التجارة الخارجية:** تهدف هذه السياسة إلى تشجيع الصادرات انطلاقاً من أن هذه الاقتصاديات تواجه قدراً من العجز في العملات الأجنبية، وأن عوائد الصادرات بخلاف الاقتراض الخارجي تعد المصدر الأساسي والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات إذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على الصعيد الدولي حول تسجيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإزالة أي عوائق أمام الاستيراد من الخارج وتحفيز التصدير بعده سبيل الأساسي للنمو.

### ثانياً: المنهج التوسعي المستقل في علاج عجز الميزانية العامة

ويقوم هذا المنهج على تثبيت مالي للميزانية وإعادة هيكلة القطاعات المالية والإنتاجية تدريجياً، مع ضرورة التوفيق بين الاستقرارين الاجتماعي والسياسي، وبين تحريك عجلة السوق وتنشيط القطاع الخاص والانفتاح على السوق الخارجية، ويشير العديد من الباحثين إلى أن هذا المنهج لا يقوم بتخفيض عجز الميزانية العامة بشكل سريع وجعله بمقدار الصفر، بل يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي زوال حالة التضخم والانكماش، ويترك خيارات متعددة ومفتوحة بشرط أدوار الدولة وقطاعها العام، كما يخلق حالة من التنافس بين القطاع العام والخاص والخيري في النشاط الاقتصادي، مما يفضي إلى هبوط مستوى العجز بشكل مناسب ومعقول، ويمكن تحمله دون حدوث مشكلات تهدد الاستقرار الاقتصادي.

عند القيام بالمقارنة بين المنهجين نجد أن برنامج صندوق النقد الدولي يركز على سياسات انكماشية أما المنهج التوسعي المستقل فيركز على سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية تنطلق من الظروف الداخلية لكل دولة وتعتمد على مختلف الأدوات من أهمها:

- إيجاد نوع من المزج بين اعتبارات السوق والتخطيط الاقتصادي طبقاً للمشاكل العاجلة التي تواجه الاقتصاد، ذلك أن المنهج التوسعي المستقل يفترض وجود حد أدنى من التخطيط الاقتصادي وتحكم الدولة بحركة النشاط الاقتصادي ونموه وإعطائها دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستقلة مراعاة العدالة الاجتماعية.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من خلال التركيز على إنشاء المشروعات الحكومية الأكثر أهمية.
- ترشيد وضبط الإنفاق العام من خلال العمل على زيادة كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة والابتعاد عن الإنفاق الاستهلاكي.
- تنمية موارد الدولة من خلال اتخاذ إجراءات التي تتكفل بزيادة مستوى الإيرادات العامة سواء الضريبية منها أو غير الضريبية، من خلال العمل على إصلاح ضريبي كامل يتم على إثره فرض ضرائب على السلع الكمالية ورفع مستوى العاملين في هذا الجهاز والحد من ظاهره التهرب الضريبي.
- التحكم في الدين الداخلي والدين الخارجي بحيث يكون نمو الإنفاق الحكومي بمعدل أقل من نمو الناتج.
- إعادة النظر في الطريقة المتبعة لإعداد الميزانية العامة وضرورة تبني أكثر طرق نجاعة وفائدة بحسب طبيعة وظروف كل بلد.
- الإصلاح الإداري لمختلف قطاعات الدولة.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: أساليب تمويل عجز الميزانية

تعد ظاهرة عجز الميزانية العامة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل، والتي تواجه أغلب ميزانيات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد حلول واقتراح أدوات لتمويل هذا العجز.

#### المطلب الأول: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الاقتراض

وهي عبارة عن القروض الداخلية والخارجية، ويمكن تعريف القرض بأنه المال الذي تستدينه الدولة وتلتزم بسداده مع المزايا التي تم الاتفاق عليها والتي غالباً ما تكون عبارة عن فوائد تُستحق وفق الشروط المنصوصة في العقد المبرم.

#### أولاً: القروض الداخلية

وأهم مصادر هذه القروض عبارة عن:

<sup>1</sup> فاتح غلاب وآخرون، عجز الموازنة العامة ومناهج معالجته مع إشارة للتجربة النيوزلندية،

[https://www.researchgate.net/publication/331251554\\_jz\\_almwaznt\\_alamt\\_w\\_mnahj\\_maljth\\_m\\_ashart\\_lltjrbt\\_alnyw](https://www.researchgate.net/publication/331251554_jz_almwaznt_alamt_w_mnahj_maljth_m_ashart_lltjrbt_alnyw)

، تاريخ الاطلاع 14 ماي 2022، الساعة 17:30. zIndyt

**1. الاقتراض من البنك المركزي:** تُفضّل الدولة الاقتراض من البنك المركزي لانخفاض كلفة هذه القروض مقارنة بالمصادر الأخرى، بالإضافة لسهولة الحصول عليها لما تتمتع به الدولة من إمكانيات إدارية أو وسائل نقدية أو تحديد حجم القروض نسبة إلى النفقات والإيرادات، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية جديدة بشرط ألا تتعدى الحدود المسموحة بها.

يُعتبر لجوء دولة للبنك المركزي لزيادة الائتمان المسموح لها خطوة توسعية، إذ أنه لا يقابله تخفيض في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فزيادة الائتمان الممنوح للدولة سيجدي إلى توسع القاعدة النقدية بالإضافة إلى الزيادة الناتجة عن المضاعف النقدي الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات التضخم.<sup>1</sup>

**2. الاقتراض من البنوك التجارية:** يكون هذا التمويل ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية أو عن طريق الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، فإذا كان للبنوك احتياطات زائدة فهذا لن يؤثر سلباً على الطلب الكلي، والإنفاق المحلي الذي يُموّل عن طريقه له أثر توسعي كالإنفاق المُوّل من البنك المركزي، أما في حال عدم امتلاك البنوك التجارية لهذه الفوائض فإن تمويل عجز الميزانية سيؤثر على الائتمان الممنوح في القطاع الخاص وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي وقد يؤثر ذلك بشكل غير مباشر على الاستثمار الخاص وبهذا فإن جزء كبير من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها في القنوات الحكومية مما قد يُسبب آثار انكماشية، ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام قد تلجأ الدولة إلى رفع السندات الحكومية، مما قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم، وبدلاً من الحد من الائتمان للقطاع الخاص يمكن للبنوك التجارية اللجوء إلى البنك المركزي لمساعدتها.<sup>2</sup>

**3. الاقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية غير النقدية:** تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الاقتراض في حال عدم قدرتها على الاقتراض من المصادر السابقة أو لعدم رغبتها باستعمال طريقة التمويل بالعجز، فتتعهد الحكومة إلى إصدار وطرح أدونات الخزينة العامة أو عن طريق البنك المركزي للأفراد والمتعاملين في السوق وذلك وفق سعر الفائدة السائد في السوق وقتها، ولنجاح هذه الوسيلة يجب توفر سوق مالي للأوراق يتميز بالكفاءة والفعالية، وبسبب ما تتميز به هذه الأدونات من مزايا عبارة عن أسعار الفائدة التي يُشترط أعلى من معدلات التضخم بالإضافة إلى تميزها بالسيولة المرتفعة فهذا الأمر يؤدي إلى تشجيع الأفراد على اقتنائها.

## ثانياً: القروض الخارجية

وهي عبارة عن الأموال التي قامت الدولة باقتراضها من الدول والهيئات والمؤسسات الدولية الخارجية وأبرزها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والبنوك الإقليمية، إضافة إلى مؤسسات التنمية والتمويل الدولي،

<sup>1</sup> سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة -السودان نموذجاً-، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، السنة 11، جامعة الكوفة، العراق، 2017، ص 926.

<sup>2</sup> كريدودي صيرينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

وتلجأ الدولة لهذا النوع من الاقتراض عند عدم قدرة المدخرات الوطنية على تغطية جزء من عجز الميزانية العامة خاصة بالنسبة للنفقات المتعلقة بالنقد الأجنبي أو من أجل دعم عملتها وحمايتها من التدهور.

يقوم صندوق النقد الدولي بإعطاء قروض أو تسهيلات ائتمانية تساعد على التقليل من العجز، لكن تشترط على الدولة تطبيق بعض البرامج الإصلاحية بهدف معالجة الاختلالات عن طريق القيام ببعض الإصلاحات عبارة عن إعادة هيكلة النفقات العامة والانفتاح على المستوى العالمي وتحرير السوق الداخلي وإعادة النظر في السياسات المالية والنقدية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تمويل عجز الميزانية عن طريق الضرائب

تعد الضرائب من أهم الركائز الأساسية لميزانية الدولة، فمعظم الدول تعمل على تطوير أنظمتها الضريبية لتحصيل أكبر قدر من الإيرادات الضريبية، بالإضافة للعمل على مواجهة التهرب الضريبي بجميع أنواعه ومعاينة المخالفين، وهذا للتأثير الكبير الذي يُخلفه على الميزانية العامة إذ تؤدي إلى اتساع حجم الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة، الأمر الذي يَنبُج تزايد في عجز الميزانية العامة ولتمويل هذا العجز تعمل الدول إما على رفع نسبة ضرائب معينة أو بفرض ضرائب جديدة.

### أولاً: استخدام الضرائب المباشرة في تمويل العجز

يمكن للدولة أن تؤثر في العديد من نسب الضرائب المباشرة من أجل استعمال إيراداتها لتمويل عجز الميزانية العامة، ومن أهم هذه الضرائب المباشرة ما يلي:<sup>2</sup>

- 1. الضرائب على أرباح رؤوس الأموال:** تعتبر من أهم الضرائب التي تُحقق عوائد مالية معتبرة لخزينة الدولة، وزيادة نسبتها لا يُعد أمراً سهلاً لأنها تُشكل ضغطاً كبيراً على أفراد المجتمع في حال كان سعرها مرتفعاً، لهذا يتم مراعاة العديد من الاعتبارات عند الرفع من نسبتها.
- 2. الضرائب العقارية:** مع التطور العمراني الذي شهدته كل الدول عرفت الإيرادات الضريبية الخاصة بها تطوراً ملحوظاً، لذلك غالباً ما تلجأ الدولة لزيادات مدروسة على هذا النوع من الضرائب بغرض تفعيل إيراداتها الضريبية العقارية وذلك باعتبار أن جبايتها سهلة ولا يشعر الأفراد بعبء هذه الضريبة، وبالتالي يرى الكثير من علماء المالية العامة أن فرض ضريبة على العقارات وخاصة تلك العقارات الموجودة في المدن يمكن أن تساهم بشكل فعال في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.
- 3. الضرائب على التركات:** تُفرض هذه الضريبة على إجمالي التركة أو تُفرض على نصيب الفرد من التركة جراء انتقال رأس المال من الموروث إلى ورثته، ولكن تُعد إيرادات هذه الضريبة ضعيفة بسبب عدم ثباتها لذلك لا تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تمويل عجز موازنتها.

<sup>1</sup> سندس حميد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 928.

<sup>2</sup> لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر وتونس-، مرجع سبق ذكره، ص 153-155.

**4. الضرائب على الدخل:** تعمل الضريبة على الدخل على خفض مقدار الدخل الصافي من العمل الذي يقوم به الأفراد، وتُعتبر الضريبة على الدخل من أهم الضرائب التي تمثل إيرادات عالية لميزانية الدولة بسبب احتوائها على طبقة واسعة من الأفراد من جهة، وعدم قدرة الأفراد على التهرب من دفعها من جهة أخرى، لهذا تُعتبر هذه الضرائب من أبرز مداخيل الدولة المالية، وعندما تم استخدامها واستغلالها بشكل سليم وصحيح سوف تساهم في تمويل عجز الميزانية بشكل كبير.

### ثانياً: استعمال الضرائب غير مباشرة في تمويل عجز الميزانية

نفوض الضرائب غير مباشرة على المال بسبب استعماله أو تداوله، إذا فما يحصل عليه الفرد من مال على شكل دخل بغرض إشباع حاجياته الأساسية يدفع منها للإنفاق كجزء من السلع أو الخدمة التي يطلبها، وعادة ما لا يشعر الفرد بهذا النوع من الضرائب لأن هذا النوع من الضرائب مدرج ضمن ثمن السلعة أو الخدمة التي يقتنيها الفرد ومن أهم هذه الضرائب:

- 1. ضرائب الإنتاج:** تفرض هذه الضرائب على المنتج عند مرور السلع بمرحلة الإنتاج النهائية، فيقوم بتحميلها للمستهلك أي انه ينقل هذه الضريبة للمستهلكين، وتعد هذه الضريبة من أبرز الضرائب غير المباشرة التي تدر أموالاً كبيرة لخزينة الدولة بسبب سهولة جبايتها لذلك تستعمل هذه الضرائب لتمويل عجز الميزانية في الدولة.
- 2. الضريبة الجمركية:** هي ضريبة نفوض على العمليات التجارية الخارجية وله أهمية كبيرة في تمويل الميزانية لمرونتها واتساع نطاقها خصوصاً أن حركة السلع والخدمات نشطة في مجال التجارة الخارجية، لذلك تعتبر خاصية هذه الضرائب حصيلية هامة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة.
- 3. ضريبة القيمة المضافة:** وتفرض على الزيادات التي تتحقق في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، وتتميز هذه الضريبة بوفرة حصيلتها خاصة إذا تم الاختيار الجيد لنسبتها وطرق جبايتها وتحصيلها، لأنها تتصف بالديمومة الإيرادية طوال العام دون التقيد بفترة زمنية محددة وتعتبر أخف وقعاً على المالكين بدفعها لاندماج قيمتها في أسعار السلع التي يقومون بشرائها وغالباً ما تستعملها الدولة لتمويل العجز في ميزانيتها لما لها من مرونة ومميزات تجعلها من أهم الضرائب المستخدمة في عملي التمويل.

### المطلب الثالث: تمويل عجز الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي

عندما تعجز الإيرادات العامة على تمويل النفقات العامة تلجأ الدولة إلى زيادة وسائل الدفع (عن طريق الإصدار النقدي بواسطة البنك المركزي أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي بواسطة البنوك التجارية) من أجل استخدامها لممارسة الأنشطة الاقتصادية، ومنه فالإصدار النقدي هو عبارة عن اقتراض داخلي إما من البنك المركزي أو البنوك التجارية، وتعتمد الدولة في هذا الأسلوب من التمويل على سيادتها وتوجيهها للسياسة النقدية كما أنها تستطيع تولي هذا الإصدار في حال ما كان البنك المركزي مؤمماً.

وتشمل سياسة الإصدار النقدي على إصدار عملة جديدة بواسطة البنك المركزي فتتمكن الدولة عن طريقها من امتلاك قوة شرائية تمنحها القدرة على التأثير على النشاط الاقتصادي، وتتم عملية الإصدار النقدي بواسطة البنك

المركزي عن طريق أدونات الخزنة "السندات" تُصدرها الحكومة لصالحها، وتشمل سياسة الإصدار أيضا الاقتراض من المصارف التجارية أيضا عن طريق التوسع الائتماني من خلال خلق المزيد من الودائع الكتابية، فتحصل الدولة على القروض من البنوك التجارية مقابل أدونات الخزنة التي قامت بإصدارها لصالح البنوك التجارية.

إن عملية الإصدار النقدي وزيادة التوسع الائتماني يؤولان لنفس النتيجة، ففي حال حصول الحكومة على القروض من المصارف التجارية مقابل أدونات الخزنة التي تصدرها لصالحها، فإن المصارف التجارية تستطيع خصم أدونات الخزنة لدى البنك المركزي من العملة الورقية كونه المقرض الأخير في النظام المصرفي، وبهذا الحال ينتهي التوسع الائتماني إلى الإصدار النقدي أو التوسع الائتماني زيادة كمية وسائل الدفع في المجتمع. لقد قام المختصون باستخدام مصطلح التمويل التضخمي كمصطلح مرادف لسياسة الإصدار النقدي، وهذا يعود لأن سياسة الإصدار النقدي التي تُعد تمويلا بالعجز لا يُقصد بها تلك الزيادة في وسائل الدفع التي اقتضتها حالة النشاط الاقتصادي لمقابلة زيادة الإنتاج أو الزيادة في عدد السكان، بل هي تلك الزيادة التي تستهدف بها الدولة تمويل الزيادة في الإنفاق العام،<sup>1</sup> ويترتب عن الإصدار النقدي آثار سلبية هي:<sup>2</sup>

1. زيادة الكتلة النقدية المتداولة يؤدي لارتفاع حجم الطلب الكلي دون أن يُقابله عرض في المواد الاستهلاكية بنفس النسبة، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في الطلب على العرض وبالتالي ارتفاع الأسعار والتضخم.
2. انخفاض قيمة العملة الوطنية بسبب ارتفاع الأسعار، فيجعل هذا الأفراد يُفضلون الاحتفاظ بأموالهم بالعملة الصعبة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.
3. ارتفاع الأسعار يؤدي لارتفاع تكاليف القطاعات التصديرية ومنه السلع التصديرية، الأمر الذي يؤثر على قيمتها في الأسواق الخارجية وبالتالي انخفاض عائداتها فينعكس الأمر على ميزان المدفوعات، بالإضافة لارتفاع قيمة الواردات بسبب التضخم.

بسبب هذه الآثار السلبية التي تنتج عن الإصدار النقدي على الدولة أن تُحول للسلطات المعنية بهذه العملية للإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي يسر بمقتضاها وتحديد الكمية اللازم إصدارها، فمن أجل الاستفادة من الجانب المفيد من هذا الأسلوب يجب استعماله بحذر بحيث يكون:

- الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد على درجة كبيرة من المرونة؛
- وجود فائض في عناصر الإنتاج؛
- القيام بعملية الإصدار النقدي عن طريق دفعات بسيطة ليتمكن الاقتصاد من امتصاصها ومقاومة الإضرابات التي قد تُصادفهم، والتوقف عن الإصدار عند ملاحظة ارتفاع الأسعار من أجل تفادي التضخم.

<sup>1</sup> أحمد قاسمي، رشيد زرقط، أساليب التمويل التقليدي لعجز ميزانية الدولة وبديلهما الإسلامي -الوقف الإسلامي نموذجاً-، مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد 11، العدد 01، الجزء 02، 2020، ص ص 209-210.

<sup>2</sup> آيت بن عمر الهام، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 287.



## المطلب الرابع: ترشيد الإنفاق وأثره على عجز الميزانية العامة

تمتاز ميزانية الدولة بمبدأ التوازن أي أن جملة النفقات تساوي جملة الإيرادات، ولكن أحيانا لا يتحقق هذا التوازن بالشكل الذي تريده الحكومة، ويظهر ما يسمى بعجز الموازنة العامة والذي يعني أن إيرادات الدولة لا تستطيع تلبية نفقاتها، وبذلك تسعى الحكومات لتقليص هذا العجز بإتباع سياسة ترشيد الإنفاق العام بحيث تستثني المصروفات غير الضرورية في السنة المالية التي توجب تقليص الإنفاق العام، مع تأجيل تنفيذ المشاريع التي يمكن تنفيذها في ظروف مواتية.

إن ترشيد الإنفاق العام يعد أ فضل الأساليب لعلاج عجز الميزانية، حيث أن ترشيد الإنفاق العام يتضمن إعادة تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص، وهو تحويل ملكية عدد من شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى علاج أو تخفيض عجز الميزانية من ناحيتين، الأولى: تخفيض مباشر في عجز الميزانية باعتبار أن التمويل الجاري لهذه المؤسسات قد انعدم أو تقلص والثانية: تتمثل في زيادة موارد الدولة من حصيلة بيع أو تأجير هذه الوحدات ، ومن الضرائب التي ستقرض على أرباحها وأرباح المساهمين فيها من القطاع الخاص.

كما إن ترشيد الإنفاق يتضمن تحقيق الفعالية والكفاءة في تخصيص واستخدام الموارد داخل قطاعات الدولة، ولما كانت الكفاءة تحقق نفس القدر من المخرجات بقدر أقل من المدخلات فهذا ما يؤدي إلى علاج أو تخفيض عجز الميزانية كنتيجة لتخفيض الإنفاق العام.

إن ترشيد الإنفاق العام بما يتضمنه من تحقيق للفعالية في تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص وفعالية تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها داخل قطاعات الدولة يعد أسلوبا ملائما لعلاج عجز الميزانية وتجنب الآثار السلبية المصاحبة لأسلوب زيادة موارد الدولة في ظل قصور الطاقة الضريبية وانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي وأيضا تجنب الآثار السلبية المترتبة عن تخفيض النفقات الرأسمالية لصالح النفقات الجارية. أي أن ترشيد الإنفاق العام يؤدي إلى علاج عجز الميزانية دون أن يكون مصحوبا بتدهور في رأس المال الاجتماعي، ويضمن مواجهة حقيقية لمشكلة العجز دون ترحيلها للأجيال القادمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مداح حنان، آثار ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية العامة بالجزائر -دراسة حالة ولاية عين تيموشنت-، مذكرة لنيل شهادةالماستر، قسم علوم التسبير، معهد العلوم الاقتصادية، السنة 2019-2020، ص42.

## خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل دراسة أهم المفاهيم الأساسية للميزانية العام للدولة وعجزها، واستخلصنا أن ميزانية الدولة هي عبارة عن وثيقة قانونية تُبين فيها عمل الدولة وبرامجها لسنة مقبلة فيتم من خلالها تحديد الإيرادات بهدف وضع خطة إنفاقية مناسبة، ومع مرور الوقت وتطور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، فإنه وبسبب زيادة الإنفاق العام وتجاوزه للإيرادات العامة فقد حدث عجز في ميزانية الدولة والتي من مبادئها أنها تقوم على التوازن، وتعد ظاهرة عجز الميزانية العامة ظاهرة منتشرة عبر العالم، إذ أنها مست هذه جميع البلدان باختلاف سياساتها وتصنيفها، لذا فقد عمل المختصون على إيجاد حلول وطرق مناسبة لتمويل هذا العجز بشكل لا يؤثر على الدولة.

## الفصل الثالث

دور ترشيد الإنفاق العام في علاج عجز  
الميزانية لعامة في الجزائر - بالإشارة  
لحالة ولاية جيجل -

## تمهيد

تميزت ميزانية الجزائر بعدم استقرار شبه دائم ويعود هذا لاعتمادها على قطاع المحروقات والتي يتميز سوقها بالتذبذب والتقلبات المستمرة فيه بالإضافة لضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى والذي نتج عنه نقص في الموارد المالية، ومع الزيادة المستمرة للنفقات العامة عبر السنوات خاصة بإتباع الجزائر لبرامج للتنمية من جهة وحدث أزمة 2014 من جهة أخرى أدى لتفاقم هذا العجز، فأصبح من الضروري أن تحافظ الدولة على الأموال وتجنب الإسراف فلجأت لاتباع سياسة الترشيد كحل لما تم به.

ومن خلال هذا الفصل قمنا بالتطرق لموضوع الطاقات المتجددة كحل لترشيد الإنفاق العام متخذين ولاية جيجل كمثال عليه، فانقسمت دراستنا إلى:

- ◀ المبحث الأول: نظرة على وضعية الإنفاق العام في الجزائر خلال 2010-2020.
- ◀ المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال 2010-2020.
- ◀ المبحث الثالث: دراسة حالة ولاية جيجل.

## المبحث الأول: نظرة على وضعية الإنفاق العام وعجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010\_2020

عرفت الجزائر تزايداً مستمراً للإنفاق العام وهذا بسبب السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة بهدف رفع النمو الاقتصادي، زيادة الأنشطة الإنتاجية، خلق الثروة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، معتمدة في ذلك على الربح البترولي في تمويل التنمية، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي عند حدوث أزمة انخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة.

### المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

تعتمد الجزائر في تقسيمها للنفقات العامة على تصنيف خاص بها، وذلك للتفرقة بينها حسب الشكل الطبيعية والهدف، واستناداً إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقانون المالية المعدل والمتمم، فقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بلب الأعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشتمل على: نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار).

#### أولاً: نفقات التسيير

وهي تلك النفقات التي يكون الهدف منها تسيير مهام أجهزة الدولة بصفة عادية ومستمرة، أو الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لضمان السير الحسن (صيانة العتاد، المعدات والأدوات، النفقات على الأجور...)، والجدير بالذكر أن هذا النوع من النفقات يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية، فهي لا تقوم بإنتاج سلع حقيقية وتكون موجهة أساساً لتسيير نشاطها العادي والمستمر، ويتم توزيع هذه النفقات العامة حسب الدوائر الوزارية دون استثناء،<sup>1</sup> حيث تُخصص لكل وزارة اعتماد مالي معين ثم تقوم السلطة التنظيمية بتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة معينة حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة

#### وزارية

(بالآلاف دج)

<sup>1</sup> بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 118

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8.273.807.000	رئاسة الجمهورية
4.326.911.000	مصالح الوزير الأول
1.230.330.000.000	الدفاع الوطني
38.383.000.000	الشؤون الخارجية
431.994.418.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
77.529.605.000	العدل
86.615.374.000	المالية
59.844.836.000	الطاقة
230.754.424.000	المجاهدين
25.360.349.000	الشؤون الدينية والأوقاف
727.681.708.000	التربية الوطنية
364.283.132.000	التعليم العالي والبحث العلمي
49.936.401.000	التكوين والتعليم المهنيين
14.903.360.000	الثقافة
2.304.381.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة
36.518.016.000	الشباب والرياضة

225.179.207.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.238.221.000	السكن والعمارة والمدينة
17.527.751.000	التجارة
18.360.897.000	الاتصال
24.655.965.000	الأشغال العمومية والنقل
13.685.429.000	الموارد المائية
3.117.974.000	السياحة والصناعة التقليدية
408.282.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
197.595.537.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
223.629.000	العلاقات مع البرلمان
2.108.927.000	البيئة والطاقات المتجددة
<b>4.399.874.548.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
493.564.547.000	التكاليف المشتركة
<b>4.893.439.095.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: قانون رقم 14-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية 2020،

العدد 81، ص 51.

بعد توزيع الاعتمادات بنسب مختلفة حسب حاجة كل وزارة، يتم توزيع ذلك الاعتماد بدوره وفق تنظيم معين حيث يتم توزيع هذه النفقات حسب "العناوين"، "الأقسام"، "الفصول"، "المواد" و"الفقرات" حسب مدونة التسيير التالية:

الشكل رقم (11): مدونة ميزانية التسيير

العنوان	• يُغطي واحدا من أربع أصناف من النفقات الجارية لميزانية التسيير كوسائل المصالح
القسم	• تجمع النفقات الجارية حسب طبيعتها تحت عنوان، مثل الموظفون.
الفصل	• تجزأ النفقات الجارية حسب طبيعتها، كالأجور، أعباء اجتماعية.
المادة	• تجزأ النفقات الجارية على عناوين كنوع التكاليف الاجتماعية أو المنح الخاصة.
الفقرة	• تجزأ عناوين النفقات على المستفيدين وعلى الأصناف، كالتعويضات الجزافية للخدمات الدائمة أو التعويضات ذات الطبيعة المحلية.

المصدر: لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص57.

1. **العنوان:** وهو التقسيم حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة العامة ونميز في الميزانية العامة للدولة أربع عناوين أو أبواب نوضحها فيما يلي:

**الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات :** يشمل هذا الباب مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين العمومي ومختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا الباب خمسة أقسام:

- ✓ القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- ✓ القسم الثاني: الدين الداخلي.
- ✓ القسم الثالث: الديون الخارجية.
- ✓ القسم الرابع: الضمانات.
- ✓ القسم الخامس: النفقات المحسومة من الإيرادات.



**الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية :** هذا العنوان غير مقسم الى أقسام ويمثل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية كالمجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الإسلامي الأعلى.....الخ.

**الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح :** وتشمل كافة الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم خمسة أقسام (أجور المستخدمين، المعاشات والمنح، النفقات الاجتماعية، الأدوات وتسيير المصالح، الصيانة، إعانات التسيير، مصاريف مختلفة)

**الباب الرابع: التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- ✓ التدخلات العمومية والإدارية.
- ✓ النشاطات الدولية.
- ✓ النشاط التربوي والثقافي.
- ✓ النشاط الاقتصادي (التشجيعات والتدخلات).
- ✓ النشاط الاقتصادي (تدخلات ومساعدات).
- ✓ النشاط الاجتماعي (المساعدة والتضامن).
- ✓ النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

مما سبق نجد أن نفقات التسيير تنحصر في هذه الأبواب الأربعة حيث يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع يخصان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع.

**2. القسم:** يوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متنوعة إدارية وظيفية اقتصادية ويساعد التوزيع إلى أقسام على سهولة التمييز بين مختلف أصناف النفقات.

**1. الفصل:** يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الاعتمادات وهو تبويب النفقات حسب طبيعتها وأغراض استعمالها.

**2. المواد والفقرات:** ففي المواد تُجزأ النفقات الجارية على عناوين مثل نوع التكاليف الاجتماعية أو المنح الخاصة وفي الفقرة تجزا النفقات على المستفيدين وعلى الأصناف مثل تعويضات جزافية للخدمات الدائمة أو تعويضات ذات طبيعة محلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص52-56.

## ثانيا: نفقات التجهيز

هي عبارة عن تلك النفقات ذات الطابع الاستثماري، والذي ينتج عنها زيادة في الإنتاج الوطني والإجمالي، وبالتالي الزيادة في نمو ثروة البلاد، كما يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة، وتضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبشكل مفصل هي عبارة عن الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، حيث أن هذه الاعتمادات تمثل الحد الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه أثناء صرف هذه النفقة، وتسجل نفقات التجهيز العمومي ونفقات الاستثمار والنفقات برأس المال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج والتنفيذ باعتمادات الدفع.

تقسم ميزانية التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي للدولة والذي يسمح بإعطاء رؤية أكثر وضوحا لنشاط الدولة الاستثماري، وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من القانون 84-17، وتتفرع الى ثلاث أبواب وهي:<sup>1</sup>

**1. العناوين:** وتقسم الثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة والمتمثلة في النفقات التي تستند إلى أملاك الدولة أو الجماعات المحلية.

✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة والمتمثلة في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي كحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

✓ النفقات الأخرى برأس المال، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

**2. القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات وهي 13 عبارة عن قطاع الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية، دعم النشاط الاقتصادي، البرنامج التكميلي لفائدة الولايات، احتياطي لنفقات غير متوقعة، المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.

<sup>1</sup> زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة: 1999-2014 (ASJP (cerist.dz | ، تاريخ الزيارة 01-03-2022، الساعة، 12.15.

3. **الفصول والمواد:** تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث يتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، كأن نقول العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

- ✓ القطاع 2: الصناعات التحويلية.
- ✓ القطاع 24: التجهيزات.
- ✓ القطاع 242: الصلب.
- ✓ القطاع 2423: التحويلات الأولية للمواد.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول التالي:

**الجدول رقم (02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات**

الوحدة (بلاآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار</b>	<b>1.469.880.844</b>	<b>2.130.208.744</b>
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد	-	643.307.287

156.157.200	150.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة
799.464.487	150.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
2.929.673.231	1.619.880.844	مجموع ميزانيات التجهيز

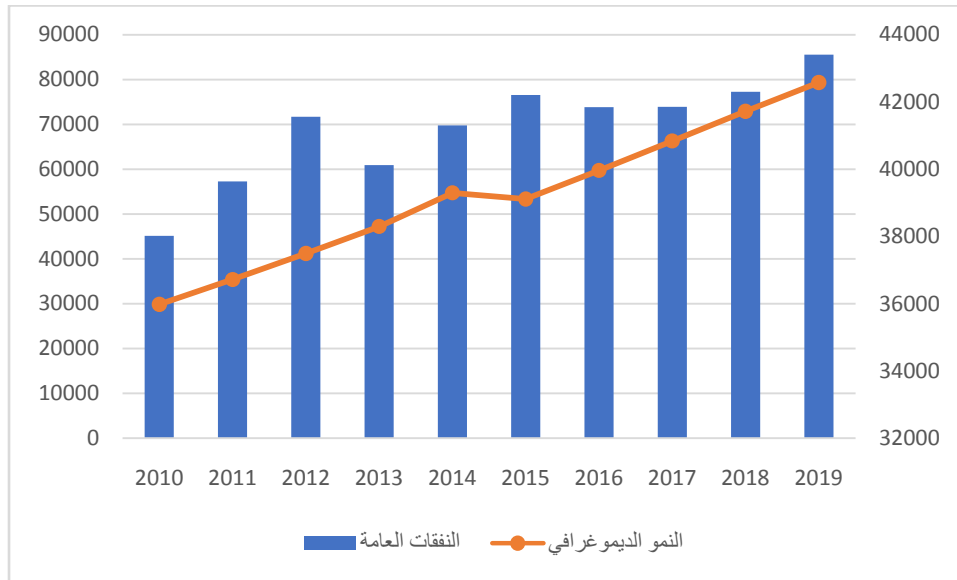
المصدر: قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية 2020، العدد 81، ص52.

### المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العام في الجزائر

شكلت ظاهرة تزايد الإنفاق العام من سنة مالية إلى أخرى ظاهرة عالمية لا تخلو منها أي دولة بغض النظر عن فلسفتها السياسية أو الاقتصادية، ويحدث أن تتخفف أو ترتفع النفقات العامة عن سنة سابقة عليها لسبب أو لآخر، ويمكن إرجاع أسباب تزايد النفقات في الجزائر إلى:

#### أولاً: النمو الديموغرافي

### الشكل رقم (12): تطور النفقات العامة والنمو الديموغرافي في الجزائر خلال 2010-2020

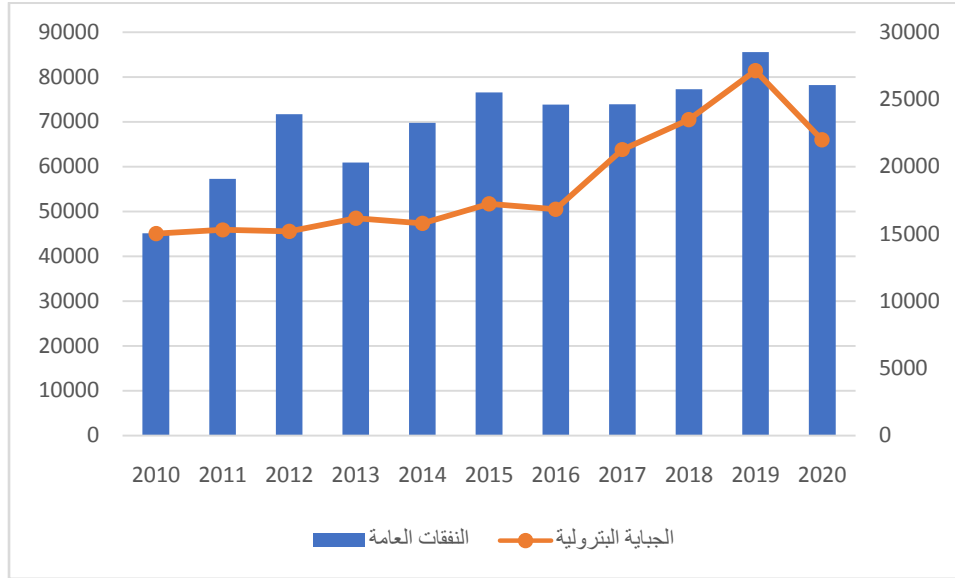


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير ديوان الإحصائيات ONS.

من خلال الشكل البياني يتضح لنا أن عدد السكان يتماشى مع الزيادة في النفقات العامة للدولة، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة الوعي الاجتماعي وارتفاع متطلبات وحاجات أفراد المجتمع من أجل توفير العناية الصحية، التعليم... إلخ، الأمر الذي يؤدي بالدولة للرفع من نفقاتها للإيفاء بحاجات الأفراد.

ثانيا: أسعار البترول

الشكل رقم (13): تطور النفقات العامة والجبائية البترولية في الجزائر خلال 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - تقارير ديوان الإحصائيات ONS.

- الجريدة الرسمية.

تعتمد الدولة الجزائرية في إيراداتها على قطاع المحروقات، الأمر الذي يجعلها مرهونة بالتقلبات التي تحدث في سوق النفط وأسعاره، فعند ارتفاع أسعار النفط تنتجع الدولة على اتباع سياسة إنفاقيه توسعية من خلال رفع برامج الانتعاش الاقتصادي بغرض تحسين المستوى المعيشي للأفراد، والعمل على دعم الصناعة المحلية والفلاحية.

المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر 2010-2020

عرفت الجزائر خلال الفترة 2010-2020 ارتفاع مستمر في نمو الإنفاق العام ومعدلاته، وهذا بسبب اعتمادها على السياسة الاتفاقيه التوسعية، كما تسمح لنا هذه الدراسة بمعرفة مستوى وتوجهات الدولة في تخصيص أموالها من خلال الجدول رقم 03 الذي يوضح تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز وأسبابه.

الجدول رقم (03): تطور الإنفاق العام في الجزائر 2010-2020

السنة	نفقات التسيير	نسبة التغير	نفقات التجهيز	نسبة التغير
2010	26590	%15.6	18079	%-7.11
2011	37972	%42.8	19342	%9.2
2012	49359	%27.2	22340	%13.1
2013	42043	%-12.2	18878	%-17
2014	44863	%8.6	25014	%32
2015	46170	%2.7	30393	%21.5
2016	45914	%-0.5	27922	%-8.1
2017	47578	%3.8	26315	%-3.9
2018	46483	%-2.3	25494	%-3.2
*2019	49544	%6.1	36026	%29.2
*2020	48934	%-1.25	29296	%22.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - التقارير السنوية لبنك الجزائر.

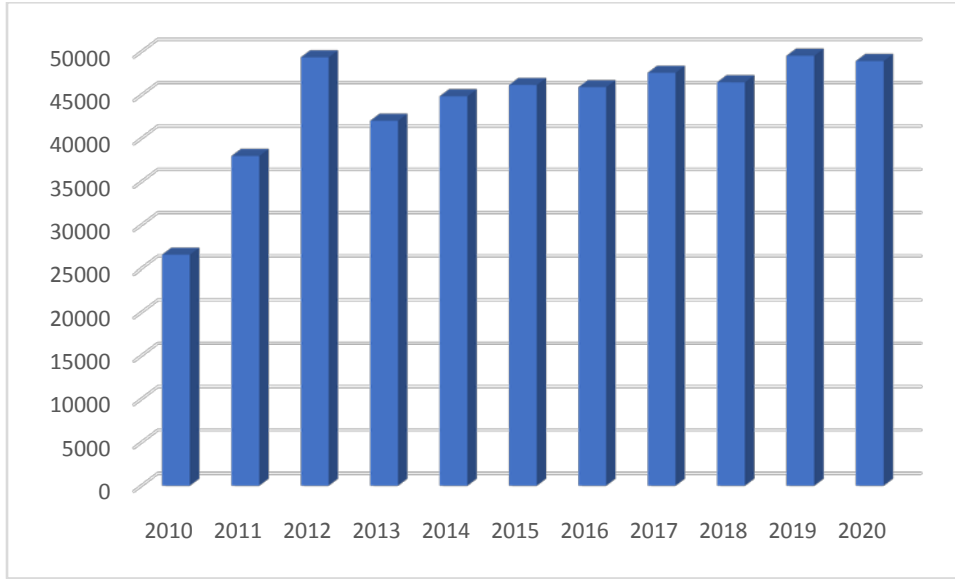
-الجريدة الرسمية لسنتي 2019-2020.

#### أولاً: نفقات التسيير

عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة (2010-2020) تزايداً مستمراً، فقد شهدت ارتفاعاً خلال سنة 2013 حيث بلغت 37972 مليار دج مقابل 26590 مليار دج سنة 2010 بسبب زيادة كتلة الأجور ومراجعة بعض القوانين الأساسية لبعض الأسلاك الخاصة، واستمرار دفع مخلفات هذه العملية إلى غاية 2012 والتي بلغت خلالها نفقات التسيير 49359 مليار دج، وبعدها انخفضت في 2013 بسبب الانتهاء من تسديد هذه المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي، لكن منذ 2015 إلى غاية 2018 شهدت الأسواق العالمية انخفاضاً في أسعار البترول مما جعل الدولة الجزائرية تقوم بتقييد الزيادة في الإنفاق العام بسبب سياسة الترشيد وتجميد عملية التوظيف الأمر الذي سمح باستقرار مستوى نفقات التسيير في حدود 4500-4700 مليار دج، إلا أنها

عادت وارتفعت سنة 2019 حيث بلغت 49544 مليار دج بسبب الحالة الوبائية الناتجة عن جائحة كورونا والتي استمرت الى غاية 2020 وما رافقها من تزايد للنفقات بسبب ارتفاع التحويلات الاجتماعية لدعم العائلات المعوزة وأصحاب النشاطات والحرف والنقل التي تضررت من الحجر إضافة إلى المنح المخصصة لعمال قطاع الصحة وغيرها. ولأكثر توضيح نورد الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2010-2020

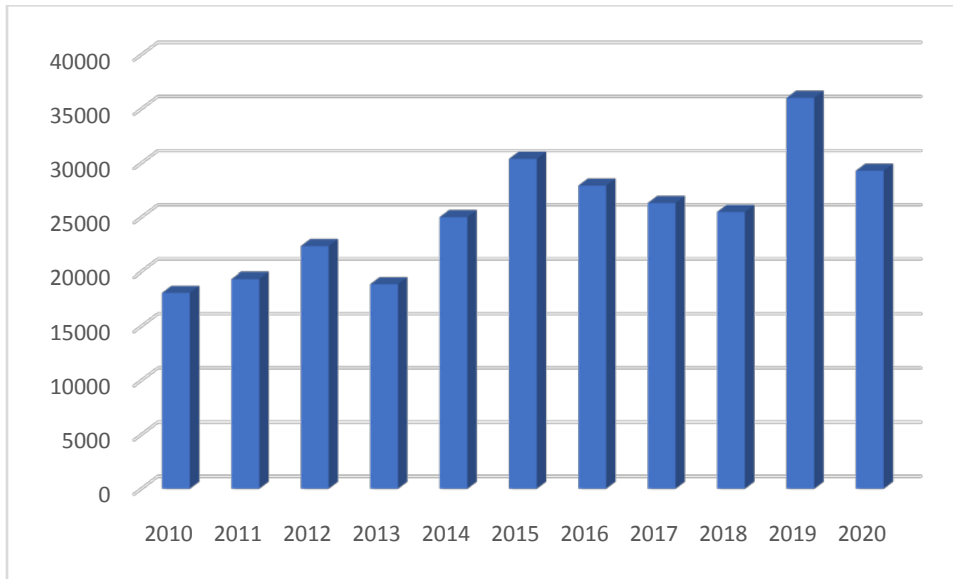


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

### ثانيا: نفقات التجهيز

خلال الفترة (2010-2014) تبنت الدولة برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين (برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو)، إضافة لبرامج خاصة بالجنوب والهضاب العليا التي تندرج ضمن حسابات التخصيص الخاص التي تعد استثناء لمبدأ وحدة الميزانية، فقد بلغت 22340 مليار دج خلال 2012، وفي سنة 2013 عادت للانخفاض إلى 18878 مليار دج وهذا راجع إلى انخفاض نفقات قطاع السكن، لكن سرعان ما ارتفع مرة أخرى إلى 25014 مليار دج سنة 2014 فقد عرفت أغلب القطاعات ارتفاعا في استهلاك نفقات التجهيز، أما خلال الفترة (2015-2020) استمر الارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2019 بقيمة 36026 مليار دج.

الشكل رقم (15): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

وترجع الزيادة في نفقات التجهيز إلى عدة عوامل أهمها:

- قيام الدولة بمشاريع تعميم الكهرباء وغاز المدينة وشبكة الأنترنت عبر كامل التراب الوطني.
- قيام الدولة ببناء السدود حيث تجاوزت 35 سدا لتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب.
- إنجاز مشروع مسجد الجزائر الأعظم ومدارس قرآنية وترميم المدارس بقيمة 120 مليار دج.

### المبحث الثاني: عجز الميزانية العامة في الجزائر

تعد الجزائر من البلدان التي تعتمد في إيراداتها على قطاع المحروقات، وبسبب الأزمات المتكررة التي أصابت السوق العالمي عرفت الجزائر عجزا في ميزانيتها العامة للدولة إضافة إلى الزيادة المستمرة في الإنفاق العام، ومن خلال هذا المبحث سنتناول التعريف التشريعي للميزانية العامة والتطرق إلى أهم الأسباب المؤدية لهذا العجز في الجزائر وتطوره عبر السنوات، وأخيرا سندرس إجراءات ترشيد الإنفاق العام المتبعة من قبل الدولة لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة.



## المطلب الأول: الميزانية العامة في التشريع الجزائري

### أولاً: تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري

لقد حددت التشريعات المالية في الجزائر عدة تعاريف للميزانية العامة، فحسب المادة 06 من القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية أنها "تشمل من الإيرادات والمصروفات النهائية للدولة التي يحددها قانون المالية سنويا والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية النافذة"،<sup>1</sup> كما عرف قانون المالية 21/90 الميزانية العامة بأنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية وترخص بها مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال".<sup>2</sup>

### ثانياً: هيكل الميزانية العامة في الجزائر

تتطلب دراسة هيكل الميزانية العامة للدولة التعرف على مختلف المعايير التي تصنف وتبويب على أساسها الميزانية العامة في الجزائر سواء تعلق الأمر بعمليات النفقات العامة أو الإيرادات العامة وتتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

#### 1. تبويب النفقات العامة في الجزائر : لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة فقد ظهرت عدة أصناف

أكثر دقة منها:

أ. **التبويب الإداري**: وينقسم بدوره إلى معيارين: التبويب حسب الوزارات والتبويب حسب طبيعة الاعتمادات.

ب. **التبويب الوظيفي**: حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربع مجموعات كبيرة وهي الخدمات العامة كالإدارة والأمن، الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، الخدمات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والنفقات غير قابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

ت. **التبويب الاقتصادي**: حسب هذا النوع تقسم النفقات إلى نفقات التسيير (نفقات جارية) و نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)، نفقات المصالح الإدارية وهدفها مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة وهي ضرورية لسيرها و نفقات التحويل أو إعادة التوزيع التي تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

ث. **التبويب المالي**: وتقسّم النفقات من الناحية المالية الى نفقات نهائية و نفقات مؤقتة.

#### 2. تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

أ. **التبويب القانوني**: ويستند معيار التبويب القانوني للإيرادات العامة على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الجماعات العمومية لتحصيل الإيرادات العامة، فيمكن للدولة تحريك سلطة القوة العمومية

<sup>1</sup> المادة (06) من القانون 17/84 المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية.

<sup>2</sup> المادة (03) من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أغسطس 1990 المتعلق بالحاسبة العامة.

<sup>3</sup> جمال العمارة، مرجع سبق ذكره، ص 35-44.

لتحصيلها اللجوء إلى التدابير الآمرة والناهية التي تحتكرها، كتحصيل الضرائب عن طريق الإكراه وبدون أي مقابل مادي.

ب. **التبويب المالي:** يمثل هذا المعيار قاعدة لبعض التصنيفات العملية من وجهة نظر مالية ونمير نوعين منها إيرادات عامة نهائية تدخل بصفة نهائية إلى خزينة الدولة ولا تتبعها أي تكلفة وخالية من أي التزام بالتعويض، وأخرى مؤقتة ينتج عنها تكاليف وفي غالب الأحيان تكون إجبارية يجب ردها أو تعويضها.

ت. **التبويب الاقتصادي:** يرتبط التبويب الاقتصادي بطبيعة الثروات والاقتطاع منها، وهو التبويب المعتمد قبل إصلاحات سنة 1991 حيث كان يعتمد على الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال أو الثروة والضرائب على الاستهلاك، أما بعد الإصلاحات التي تمت بموجب قانون المالية لسنة 1991 أصبح يرتبط بالضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة.

### المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة في الجزائر

سنتطرق خلال هذا المطلب لمعرفة الأسباب المؤدية لحدوث عجز في الميزانية العامة للجزائر، بالإضافة إلى دراسة تطوره خلا فترة 2010-2020.

#### أولاً: أسباب العجز في الميزانية العامة في الجزائر

إن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يعد أهم سبب لعجز الميزانية العامة لذا سنتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع العجز وهي:<sup>1</sup>

#### 1. نمو النفقات العامة:

✓ ارتفاع النفقات العامة لتبني الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بغرض تمويل البرامج المعتمدة في المخططات التنموية، وصعوبة التحكم في حجم النفقات العمومية التي تزداد تضخماً سنة بعد أخرى.

✓ ارتفاع قيمة النفقات الجارية التي تعتبر نفقات غير إنتاجية في الاقتصاد الوطني عكس النفقات الرأسمالية، وهو ما يزيد من الأعباء على عائق الدولة التي تتحمل بذلك عجزاً في الميزانية لا يساهم في تطوير الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

✓ تزايد حجم الإنفاق العام الموجه لدعم أسعار السلع والطاقة من جهة وتزايد حجم التحويلات الجارية من جهة أخرى، فلصحت بذلك الدولة راعية تتكفل بالإنفاق على أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم بدل توفير مناصب العمل لهم ما تسبب في بلوغ حجم الإنفاق العام مستويات كبيرة تهدد من خلالها المقدرة المالية للدولة مستقبلاً.

<sup>1</sup> لوزري سارة، بن حبيلى بشرى، آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري 2008-2017، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018، ص 73.

- ✓ نمو حجم العمالة الحكومية بمعدلات متزايدة وارتفاع نسبتها.
- ✓ زيادة الإنفاق السلعي والإنتاجي وكذا الإنفاق العام على الاستهلاك.

## 2. الإيرادات العامة:

✓ دهور أسعار العالمية للمواد الخام أدى إلى عدم استقرار إيرادات الجزائر جراء اعتماد صادراتها على المواد الخام، فتدهور الأسعار العالمية للمواد الخام جراء الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة يؤثر وينعكس بشكل كبير على الموارد المالية للجزائر ما أدى إلى قلة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الإيرادات العامة.

✓ ظاهرة التهرب الضريبي أدت إلى انخفاض الحصيلة الضريبية وهو ما أثر على الميزانية العامة لأن الضرائب تمثل جزءا كبيرا من إيرادات العامة، إضافة لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية تؤثر بشكل كبير على إيرادات الميزانية العامة.

✓ اعتماد الميزانية العامة على العائدات الجباية البترولية لتمويل العجز والذي تُعد مصدرا يتميز بالحساسية العالية لما يتميز سوقه بالتذبذب.

## ثانيا: تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر

إن سبب استمرار العجز في الميزانية العامة للجزائر هو انتهاجها السياسة التوسعية في الإنفاق رغبة منها في تطبيق سياسات إصلاحية عديدة وتجسيد برامج النمو الاقتصادي، فأصبح التوازن الاقتصادي هو الغاية بدل التوازن المالي والحسابي، فظل الاختلال قائما وواضحا لفترة طويلة، وهذا ما يوضحه الجدول الذي يرصد لنا تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2010-2020

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2010	43796	45128	-1332
2011	57036	57314	-278
2012	64113	71699	-7586
2013	59409	60921	-1512
2014	57190	69802	-12612
2015	51031	76563	-25532
2016	50422	73836	-23414

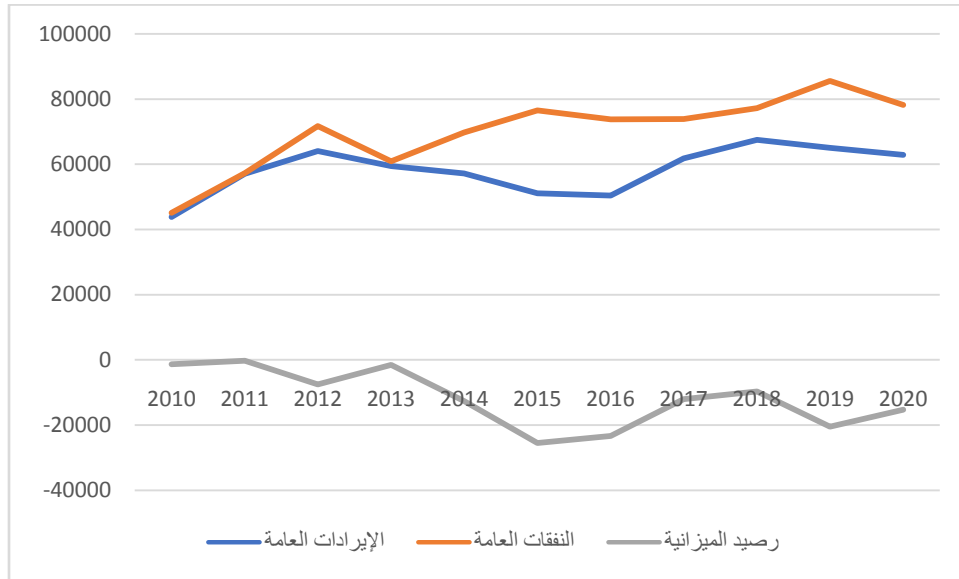
-12065	73893	61828	2017
-9749	77263	67514	2018
-20491	85570	65079	2019*
-15333	78230	62897	2020*

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: - التقارير السنوية لبنك الجزائر.

-\* الجريدة الرسمية.

ولتوضيح معطيات الجدول أعلاه ندرج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (16): تطور عجز الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 04.

تبين لنا من خلال الشكل البياني أعلاه أن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) عرفت

عجزا دائما ومستمر ناتجا عن الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة من جهة ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، فالتوسع الكبير في الإنفاق العام للبرامج التنموية يُعد سببا في هذا الاختلال، حيث نجد أن الرصيد السالب للميزانية يواصل الارتفاع من 1332- مليار دج سنة 2010 إلى 7586- مليار دج سنة 2012 بسبب سياسة الانتعاش الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الأجور وإنشاء مناصب شغل جديدة إضافة إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ثم انخفاض رصيد الميزانية السالب سنة 2013 نتيجة انخفاض نفقات التسيير

بسبب الانتهاء من تسديد المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي وأيضا انخفاض نفقات التجهيز المتزامنة مع إنهاء المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية وارتفع الرصيد السالب خلال سنتي 2014-2015 بما يساوي 12612- ، 25532- مليار دج على التوالي، بسبب تراجع الكبير في إيرادات الجباية البترولية لانهايار أسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني لسنة 2014 مما ساهم في تعميق هذا العجز واستمراره، فاتخذت الدولة عدة تدابير لتخفيف أثاره وانتهجت سياسة التقشف لترشيد النفقات وتخفيف الضغط على الميزانية العامة، فسجل تراجع طفيف العجز سنتي 2016-2017 من 23414- إلى 12065- مليار دج على التوالي، واستمر العجز إلى غاية 2020 نظرا للاعتماد الكلي على الجباية البترولية لتغطية هذا العجز.

### المطلب الثالث: إجراءات ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الميزانية العامة في الجزائر

تسعى الجزائر إلى القيام بمجموعة من السياسات التي تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة الحكومية من خلال تقليص الإنفاق العام أو جمع عائدات ضريبية أكثر أو مزج بين الأمرين، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في الموازنة العامة لترشيد نفقاتها الحكومية منذ سنة 2015 هي:<sup>1</sup>

- الإعلان عن تجميد التوظيف في القطاع العمومي وتجميد بعض المشاريع الثانوية، وإعطاء الأولوية للمشاريع التي بلغت نسبة إنجازها معدلات معتبرة والمشاريع التي تم الانتهاء من دراستها.
- تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة وإلغاء التقاعد النسبي.
- شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشروع الترامواي وإنشاء بعض المستشفيات).
- تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات كالسيارات والأسمنت.
- إضفاء صرامة أكثر في منح الموارد والاعتمادات المالية بهدف دعم التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد والتحكم في النفقات وترشيدها وتحديد الأولويات خاصة النفقات غير قابلة للتقليص، نفقات للمحافظة على مصالح الدولة، النفقات الناتجة عن الإجراءات أو النشاطات الجديدة حسب هامش المرونة وفي حدود الاعتمادات المالية المخصصة لذلك.
- أما في جانب الإيرادات تم رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة مما ساهم في تخفيض نفقات التسيير لسنة 2016 بنسبة 8,8%. بزيادة ضرائب على القيمة المضافة من 17% إلى 19% وزيادة أسعار الوقود والأجهزة الكهرومنزلية.

<sup>1</sup> بن براهيم ليلي، إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازي لفترة 2000-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، 2020، ص 269.

- ترشيد النفقات الجارية مع الحفاظ على الأعباء غير القابلة للتقليص مثل: الرواتب، المنح، التحويلات، المكتسبات الاجتماعية ومراجعة ادني حد من طبيعة النفقات الأخرى المرتبطة بوسائل التسيير مع الحفاظ على نوعية الخدمة العمومية.
- تبني مسعى تسقيف النفقات يتماشى مع مستوى التغطية الكاملة للخزينة العمومية.
- إقبال حسابات التخصيص الخاص الموجهة لتسيير عمليات الاستثمارات العمومية من أجل التحكم في مستوى النفقات من الاعتمادات المتراكمة التي تغطيها الحسابات المذكورة وفقا للمادة 119 من قانون المالية لسنة 2017. كما شددت الدولة على ضبط وتقييد النفقات العمومية في مجال التجهيز وتأجيل اقتناء العتاد وأثاث المكتب بدون دوافع للتجديد، باستثناء تلك التي تخص إنشاء هياكل ومصالح جديدة.
- تقادي تجديد حظائر السيارات من خلال تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 115/10 المؤرخ في 2010/04/18 حيث نصت المذكرة على وجوب أن يصاغ طلب اقتناء أو تجديد السيارات بوضوح لمجموع المؤسسات والإدارات العمومية والمؤسسات تحت الوصاية.

كل هذه الإجراءات الترشيدية التي اتخذتها الدولة الجزائرية لمواجهة الأزمة النفطية وتراجع نسبة الإيرادات هي إجراءات ناجحة على المستوى القصير فقط، لان استمرار الأزمة يؤدي إلى تآكل الهوامش الوقائية للمالية العام (موارد صندوق ضبط الإيرادات)، ضف إلى ذلك أن هاته التدابير لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في إحداث عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فتتماطل الدولة في تنفيذه خوفا من الانزلاق الأمني.

### المبحث الثالث: دراسة حالة ولاية جيجل

#### المطلب الأول: ماهية مديرية الإدارة المحلية لولاية جيجل

تعد الولاية همزة وصل بين الحاجات والمصالح والمقتضيات المحلية المتميزة واحتياجات المصلحة العامة في الدولة، وهي وسيلة فعالة لإقامة التعاون والتكامل والتنسيق بين مختلف وظائفها الجماعية والمحلية والقاعدية وبين أعمال السلطة المركزية، لهذا أعطى المشرع الجزائري اهتمام كبير للتنظيم المحلي من خلال تزايد عدد الولايات من 15 ولاية سنة 1962 الى 31 ولاية سنة 1974 ثم الى 48 ولاية سنة 1984 ثم الى 58 ولاية سنة 2021، وبخصوص ولاية جيجل، فقد ظهرت بعد التقسيم الإداري لسنة 1974 وصنفت كولاية تحتوي على 28 بلدية و 11 دائرة.

## أولاً: التعريف بمديرية الإدارة المحلية ومهامها

**1. تعريف مديرية الإدارة المحلية:** إن الإدارة المحلية لولاية جيجل هي فرع من فروع الولاية وهي بمثابة العمود الفقري لها لما تقوم به من خدمات عامة، وهي جزء من أجهزة الإدارة العامة في الولاية ، كما تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة وهي الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة للدولة.

**2. مهام مديرية الإدارة المحلية :** تمارس الإدارة المحلية مهامها في إطار المرسوم التنفيذي رقم: 95-265 المؤرخ في 1995/09/06 المتضمن تحديد اختصاصات وقواعد تسيير مصالح التقنيين والشؤون العامة والإدارة المحلية.

تتكلف مديرية الإدارة المحلية على الخصوص بما يلي:

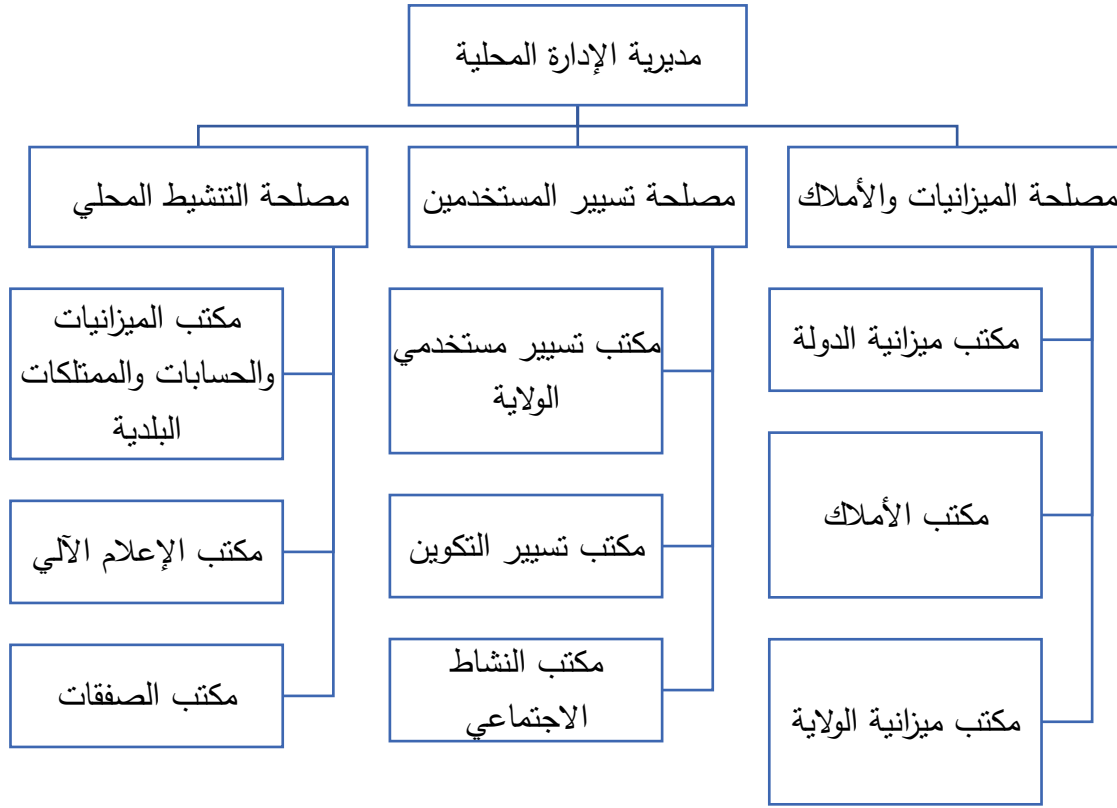
تعد مع المصالح المعينة ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في الولاية، كما تسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة.

- تدرس وتقتراح وتضع كفيات تسيير المستخدمين المعينين لدى المصالح المشتركة في الولاية.
- تجمع كل الوثائق الضرورية لسير مصالح البلديات سيرا منتظما وتحللها وتوزعها.
- تقوم بالدراسات التي تمكن الولاية والبلدية من دعم مواردها المالية وتحسينها.
- ضبط كافة الوثائق المتعلقة بتسيير ممتلكات الولاية.
- تدرس الميزانيات والحسابات الإدارية في البلديات والمؤسسات العمومية وتوافق عليها.

من خلال اطلاعنا على طبيعة التكاليف التي تختص بها مديرية الإدارة المحلية اتضح لنا أنها تقوم بدور المنسق والمراقب بين مختلف إدارات ومصالح الولاية والدوائر والبلديات.

**ثانياً: الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة المحلية لولاية جيجل والتعريف بمصالحه ومكاتبه**

الشكل رقم 17: الهيكل التنظيمي للمصالح الإدارية والتقنية لمديرية الإدارة المحلية



المصدر: مديرية الإدارة المحلية لولاية جيجل.

### 1. التعريف بمكاتب ومصالح مديرية الإدارة المحلية ومهامها: تتكون مديرية الإدارة المحلية لولاية جيجل من

ثلاثة مصالح موزعة على مجموعة من المكاتب وهي:

- مصلحة الميزانيات والأموال.
- مصلحة تسيير المستخدمين.
- مصلحة التنشيط المحلي.

أ. **مصلحة الميزانيات والأموال ومهام مكاتبها:** تعد هذه المصلحة من أهم مصالح الولاية نظرا للدور الفعال الذي تقوم به في المجال المالي وفي مجال الأملاك، وتضم هذه المصلحة مكتبين مكتب الأملاك ومكتب ميزانيات الولاية.

◀ **مكتب ميزانية الدولة:** يقوم هذا المكتب بتولي مهام تنفيذ ومتابعة الاعتمادات المخصصة للمصالح الخارجية على مستوى الولاية، ويتكفل بتنفيذ ميزانية الدولة على مستوى الولاية.

◀ **مكتب ميزانية الولاية:** يقوم هذا المكتب بمهامه في إطار قانون الولاية الباب السادس الخاص بمالية الولاية من المواد 132 إلى 155، وتطبيقا للتنظيم الساري المفعول والمتمثلة في:



- **الميزانية الأولية:** وهي كشف مالي وبيان تفصيلي لكافة العمليات المقررة بها خلال السنة المالية، ويتم عرضها على شكل تقديرات تنفذ خلال السنة المالية المعينة ويتم تحضيرها للسنة المقبلة.
  - **الميزانية الإضافية:** هي تكملة أو تعديل للميزانية الأولية، بسبب سوء تقدير أو ظهور احتياجات فيما يخص النفقات أو الإيرادات، كما تهدف الى ربط السنة المالية الجديدة بالسابقة.
- ◀ **مكتب الأملاك:** ومن مهامه ما يلي:
- تسيير الممتلكات والوسائل المختلفة للولاية من خلال ضبطها في الوثائق وحجزها في الشبكة كسجل الممتلكات الذي يحتوي على جميع المعلومات الضرورية وتسجيل المشاريع الجديدة التي تم إنجازها.
  - تزويد مختلف مصالح الولاية بالوسائل الضرورية لأداء عملها.
  - القيام بالجرد الدوري لممتلكات الولاية والعتاد التابع لها.
  - صيانة وترميم ممتلكات الولاية خاصة العقارية منها.
  - تسيير وصيانة حظيرة العتاد والسيارات التابع لها.
- بأ. **مصلحة المستخدمين ومهام مكاتبها:** وهي المصلحة التي تتكفل بتوظيف المستخدمين التابعين للولاية والدوائر، والموظفين التابعين لوزارة الداخلية على المستوى المحلي، وتقوم بتسيير ومتابعة مسارهم المهني منذ تاريخ توظيفهم إلى غاية انتهاء علاقة عملهم مع الإدارة وذلك وفق التنظيمات والقوانين المعمول بها والمتعلقة بتسيير الحياة المهنية للمستخدمين، تتكون هذه المصلحة من مكاتب تسيير مستخدمي الولاية، مكتب تسيير التكوين ومكتب النشاط الاجتماعي.
- ◀ **مكتب تسيير مستخدمي الولاية:** وهو المكلف بفتح توظيف أول إجراء من الإعلان عن التوظيف ومتابعة المسابقات الخاصة بالتوظيف وتقديمها للتأشيرة.
- ◀ **مكتب تسيير التكوين:** يتم فيه متابعة الموظفين عن طريق التكوين والترقية في الدرجة وفي الرتبة، وهذا ما يكون عن طريق اللجان المتساوية الأعضاء والمخولة قانونا لذلك.
- ◀ **مكتب النشاط الاجتماعي:** يقوم هذا المكتب بإحصاء الفئات الاجتماعية، ضبط قائمة المحتاجين، إحصاء السكنات التي تتوفر على شروط الحياة الصحية... الخ.
- تأ. **مصلحة التنشيط المحلي ومهام مكاتبها:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة حركة البلديات والإشراف على الدوائر والبلديات التابعة للولاية والإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها وأموالها، ودراسة الميزانية ومراقبتها الى غاية تنفيذها، أي أن كل أملاك البلديات تسيير من طرف المصلحة من حيث الجانب المالي وجانب الممتلكات.

وقد قسمت هذه المصلحة إلى مجموعة من المكاتب، مكتب الميزانيات والمؤسسات البلدية، مكتب المستخدمين والأملك، مكتب الإعلام الآلي، مكتب الصفقات والبرامج.

◀ **مكتب الميزانيات والحسابات والممتلكات البلدية:** يسهر على مراقبة القرارات الخاصة بتسيير أملاك البلدية والمصادقة عليها، والترخيص للبلديات لشراء السيارات واقتناء الحافلات والسهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالاحتياجات العقارية للبلدية، ومتابعة العمليات الخاصة لتنفيذها والسهر على تنظيم المصالح العمومية وتسييرها، ومراقبة المؤسسات البلدية والسهر على تنفيذ برامج الاستثمارات الجديدة.

◀ **مكتب الإعلام الآلي:** يسهر هذا المكتب على تعميم تطبيق برامج المعلوماتية عبر كل مصالح الولاية ومساعدتها على تفعيلها، إضافة إلى جمع المعلومات الإحصائية وتخزينها ومعالجتها ونشرها وضمان صيانة برامج وأجهزة الإعلام الآلي الموزعة على كافة المصالح والمكاتب بالولاية.

◀ **مكتب الصفقات:** يكلف هذا المكتب عادة بأعداد برامج التجهيزات والاستثمارات المحلية وتطبيق مخططات البلدية للتنمية ومخططات التحديد الحزري في البلديات والولايات ويسهر على إعداد الاعتمادات الخاصة بدفع تكاليفها، وتحرير دوري يتعلق بتنفيذ برامج التجهيز والاستثمار في الولاية والمصادقة على صفقات الأشغال والخدمات ومتابعة تنفيذها.

**المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة ورصيد الميزانية على مستوى ولاية جيجل**

**أولا: تحليل تطور النفقات العامة على مستوى ولاية جيجل**

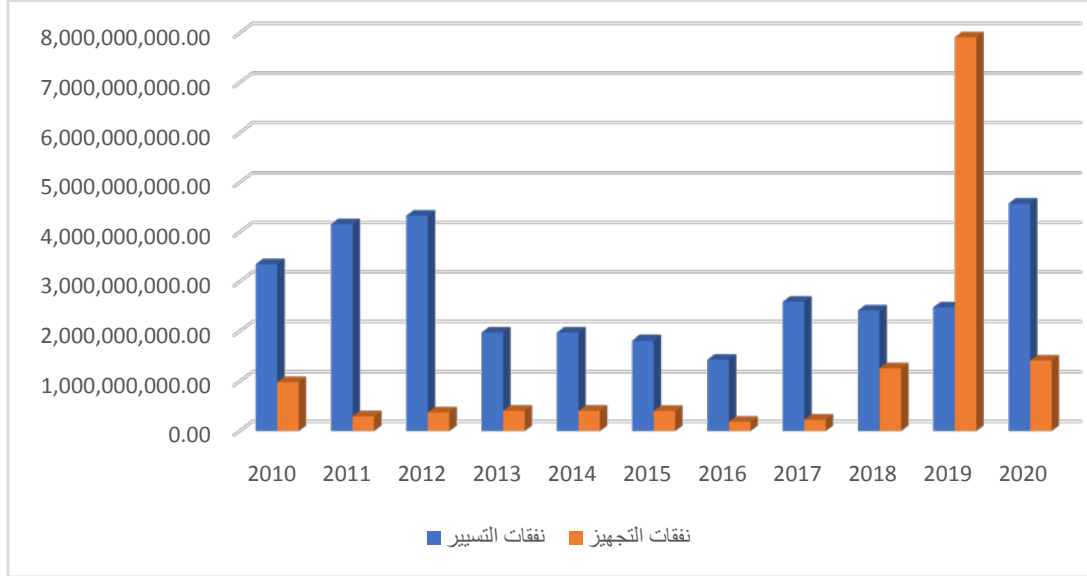
الجدول رقم(05): نفقات التسيير ونفقات التجهيز (2010-2020)

السنة المالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع
2010	3.350.679.391,84	983.806.794,17	4.334.486.186,01
2011	4.158.685.862.42	293.644.420.34	4.452.330.282.76
2012	4.328.830.645.85	374.754.091.32	4.703.584.737.17
2013	1.972.637.213.21	406.135.514.79	2.378.772.728.00
2014	1.972.637.213.21	406.135.514.79	2.378.772.728.00
2015	1.818.754.948.00	403.627.733.58	2.222.382.681.58
2016	1.438.061.075.52	186.370.010.58	1.624.431.086.10
2017	2.592.507.636.36	226.070.674.10	2.818.578.310.46
2018	2.417.094.135.76	1.264.752.097.30	3.681.846.233.06
2019	2.480.144.415.11	7.914.102.184.55	10.394.246.599.66
2020	4.573.742.612.42	1.419.772.964.11	5.993.515.576.53

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات ميزانية الإدارة المحلية لسنوات (2010-2020).

الشكل رقم (18): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز على المستوى الولائي

(2020-2010)



المصدر: من إعداد الطالبتين وفق الجدول رقم 05.

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في إجمالي النفقات على مدار السنوات 2010-2020 بالنسبة لنفقات التسيير عرفت ارتفاعا محسوسا خلال 2011 و 2012 بلغ حوالي 4.328.830.645,85 مليار /دج نتج عن الارتفاع في مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي المخصصة للولاية في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج، ثم انخفضت خلال السنوات الموالية بسبب تأثير انخفاض أسعار البترول وما ترتب عنه من تقليص في مخصصات الإنفاق للجماعات المحلية ثم ترشيد الإنفاق وتسقيفه، أما في سنة 2016 بلغت نفقات التسيير 1.438.061.075,52 مليار دج لتواصل الارتفاع سنة 2017 بـ 1.154.446.560,84 مليار دج واستمر الارتفاع بسبب ارتفاع نفقات المستخدمين والأجور ونفقات الخدمات الإدارية وإدخال التكنولوجيا الحديثة للتجهيزات وغيرها ، وبخصوص سنتي 2019-2020 يعود الارتفاع إلى الحالة الوبائية وتبعاتها من نفقات مختلفة.

أما نفقات التجهيز يمكن القول أنها عرفت ارتفاعا محسوسا خلال السنوات محل الدراسة حيث في سنة 2016 بلغت 186.370.010,58 مليار دج، أما في سنة 2018 قفزت إلى 1.264.752.097,30 مليار دج بسبب التوسع في البنى التحتية والمجهودات المبذولة من طرف السلطات الولائية لتنمية وترقية مختلف القطاعات وذلك من خلال الاستفادة من مجموعة من الاعتمادات المالية المخصصة لها، أما في 2019 فقد بلغت نفقات التجهيز أعلى مستوى لها بحوالي 7.914.102.184,55 مليار دج وهذا راجع إلى استفادة الولاية

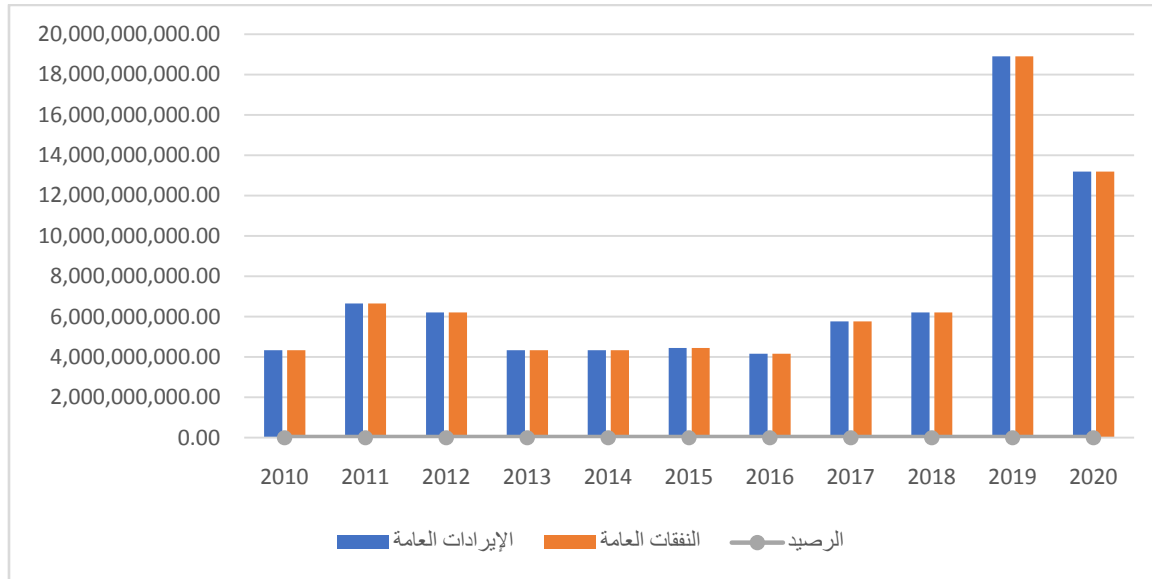
من مجموعة من المشاريع من قبل صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية تجاوزت 500 مشروع في مختلف الميادين، لكن في سنة 2020 عادت لتتخفف إلى مستواها بـ 1.419.772.964,11 مليار دج.

**الجدول رقم (06): تطور رصيد الميزانية العامة لولاية جيجل**

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية
2010	4.334.486.186,01	4.334.486.186,01	0
2011	6.650.166.891,45	6.650.166.891,45	0
2012	6.204.774.886,50	6.204.774.886,50	0
2013	4.326.960.955,57	4.326.960.955,57	0
2014	4.326.960.955,57	4.326.960.955,57	0
2015	4.436.572.206,70	4.436.572.206,70	0
2016	4.152.783.707,41	4.152.783.707,41	0
2017	5.767.416.793,07	5.767.416.793,07	0
2018	6.198.483.740,01	6.198.483.740,01	0
2019	18.909.977.558,78	18.909.977.558,78	0
2020	13.189.330.371,64	13.189.330.371,64	0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات ميزانية الإدارة المحلية لسنوات (2010-2020).

الشكل رقم (19): تطور رصيد الميزانية لولاية جيجل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

نلاحظ من خلال الشكل وعلى مدار إحدى عشرة سنة كاملة تساوي الإيرادات مع النفقات العامة مما يجعل رصيد الميزانية في نهاية العملية من كل سنة مساويا للصفر، ويعود هذا لمجهودات المسؤولين عن الميزانية بقيامهم بتوزيع ما تم ترحيله من الميزانية الإضافية على النفقات العامة بشكل يخلق التوازن في النهاية.

### المطلب الثالث: مشروع الطاقات المتجددة بالولاية كمدخل لترشيد النفقات العامة وأثره على عجز الميزانية

إن الهدف من الطاقات المتجددة هو تأسيس نموذج جديد لاستهلاك الطاقة على مستوى الجماعات المحلية يركز على استهلاك عقلائي ورشيد عن طريقها وتنمي اقتصادية مسؤولة ومستدامة، وعليه تم إرسال مجموعة من التعليمات والتوصيات للولاية، الولاية المنتدبون، رؤساء الدوائر، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية.

#### أولا: إدخال تدابير الفعالية الطاقوية

1. استبدال مصابيح الإنارة على مستوى المباني العمومية وحظيرة الإنارة العمومية ويمنع منعاً باتاً استعمال مصابيح الزئبق على مستوى كل التجهيزات الجديدة والتفضيل التلقائي لاستعمال مصابيح الصوديوم أو LED.
2. تحديث وعصرنة تثبيت الإنارة العمومية باعتبارها أهم الخدمات العمومية التي يمكنها أن تكون موضوعاً لتسيير حديث وعصري قائم على الفعالية الطاقوية كوسيلة للحفاظ على الموارد وتحقيق وفورات ميزانية.

3. تحسين الأنظمة والتجهيزات المستعملة من قبل الجماعات المحلية واختيارها يكون على أساس محفز للترشيد وتقليص استهلاك الطاقة عن طريق:

- اشتراط في دفاتر الشروط الجديدة للجماعات المحلية اللجوء إلى التجهيزات العالية المردودية الطاقوية كمعيار لاختيار التجهيزات في الصفقات الخاصة بالإنارة، التكييف والتدفئة والتجهيزات المكتبية الأخرى.
- استعمال السخانات المائية المستعملة للطاقة الشمسية للحصول على المياه الدافئة الصحية.

ثانيا: ترقية استعمال الطاقة الشمسية في التطبيقات المحلية

1. الإنارة العمومية المزودة بالألواح الشمسية: كل مشروع جديد يجب أن يتم آليا باستعمال التكنولوجيا الكهروضوئية المستعملة للألواح الشمسية، واختيار الإنارة العمومية المزودة بالألواح الشمسية في المناطق البعيدة عن الشبكة العمومية للكهرباء بهدف تخفيض تكاليف الأسلاك غير الضرورية في حال استعمال تكنولوجيا كهروضوئية.

2. توصيل الكهرباء في المناطق المعزولة والأماكن المنتشرة : تساهم الطاقة الشمسية الكهروضوئية بشكل كبير في التنمية المستدامة في المناطق المعزولة والبعيدة فمن المهم اختيار هذه الطاقة

ثالثا: من مصادر متجددة كمدخل لتخفيف النفقات المحلية والحد من عجز الميزانية

في إطار تطوير الفاعلية الطاقوية واستعمال الطاقات المتجددة على مستوى الجماعات المحلية بهدف تخفيض فاتورة استهلاك الكهرباء التي تتميز بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى والتي أصبحت تشكل عبء على الميزانية المحلية، فقد تم إرسال تعليمات وتوصيات للمسؤولين في الجماعات المحلية للشروع بتطبيقها.

1. استهلاك مديرية الإدارة المحلية من الكهرباء:

الجدول رقم (07): مبالغ استهلاك الكهرباء على مستوى مديرية الإدارة المحلية لولاية جيجل للسنوات

(2020-2016)

السنوات	المبالغ
2016	3.241.917.30 دج
2017	3.514.110.65 دج
2018	3.750.424.84 دج
2019	3.300.162.25 دج

3.027.509.05 دج	2020
-----------------	------

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات مديرية الإدارة المحلية.

يعتبر استهلاك الكهرباء من الضروريات الملحة لتسيير مختلف مصالح الولاية، فلا نجد أي مصلحة أو مكتب يخلو من استخدام هاته الطاقة بشكل مستمر ودائم، الأمر الذي يستدعي تخصيص اعتمادات مالية ضخمة لتسديد هاته الفواتير والتي تعرف تزايدا مستمرا، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 06، إذ بلغت سنة 3.241917.30 دج سنة 2016 لتزيد بفارق مبلغ 508.507.54 دج سنتي 2017-2018 لتسجل انخفاضا محسوسا سنتي 2019-2020.

**2. مشاريع الربط بالطاقات المتجددة عبر إقليم الولاية :** هناك عدة مشاريع للطاقات المتجددة على مستوى الولاية أهمها:

- ◀ شغال ربط وتوريد مدارس ابتدائية بالطاقة المتجددة بمبلغ 1.7000.000,00 دج.
- ◀ تجديد الإنارة العمومية على مستوى الطريق الوطني رقم 43 شرق بمبلغ 11.900.000,00 دج
- ◀ تجديد الإنارة العمومية للمخرج الغربي لمدينة جيجل من محطة نفضال الى غاية واد كيسيير مرورا بأولاد بوالنار (من النقطة الكيلومترية 48 الى غاية النقطة الكيلومترية 58) بمبلغ 70.000.000,00 دج
- ◀ الربط بالطاقات المتجددة عبر إقليم الولاية (المساجد، المدارس الابتدائية، مقرات الدوائر، مقرات أمن الدوائر بمبلغ 70.000.000,00 دج.

وقد أخذنا كنموذج للدراسة مشروع الربط بالطاقات المتجددة لمصالح مقر الولاية مع الطريق الاجتتابي لمدينة جيجل.

◀ تغيير المصابيح إلى لاد (LED) مقر الولاية البرنامج رقم 14 الربط بالطاقات المتجددة عبر إقليم الولاية.



الجدول رقم (08): تكلفة مشروع الطاقات المتجددة لمصالح الولاية المتجددة لمصالح الولاية

الرقم	تعيين الأشغال	الكمية	السعر الوحدوي	المجموع
01	تزويد وتركيب مصابيح (LED ≤ 150 واط)	15	10.000,00	150.000,00
02	تزويد وتركيب مصابيح (LED ≤ 100 واط)	15	7.000,00	105.000,00
03	تزويد وتركيب مصابيح (LED ≤ 150 واط)	10	6.000,00	60.000,00
04	تزويد وتركيب مصابيح (LED ≤ 100 واط)	42	6.000,00	252.000,00
05	تزويد وتركيب CROSS من الصفائح الفولاذية المغلفة المكسية بطريقة المعالجة الحرارية مع مصابيح LED بقوة 150 واط	32	12.000,00	384.000,00
06	تزويد بكشافات LED	03	9.000,00	27.000,00
07	تركيب الصناديق الإلكترونية	02	30.000,00	60.000,00
08	ملاص حراري	06	8.000,00	48.000,00
09	تزويد بقاطع مغناطيسي حراري	02	15.000,00	30.000,00
10	تزويد بقاطع أحادي القطب A20	12	1.000,00	12.000,00
11	تزويد بخلية ضوئية	02	5.000,00	10.000,00
12	منظم جهد A60	06	10.000,00	60.000,00
13	كابلات	50	1.000,00	50.000,00

8.000,00	200,00	40	وصلات	14
15.000,00	150,00	100	كابلات صلبة	15
1271000.00	المجموع			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها بخصوص المشروع.

← مشروع أشغال الربط بالألواح الشمسية على مستوى الطريق الإجتنابي لمدينة جيجل

الجدول رقم (09): تفصيل كمي وتقديري لمشروع الربط بالألواح الشمسية في الطريق الإجتنابي لمدينة جيجل

الرقم	تعيين الأشغال	الكمية	السعر الوحدوي	المجموع
01	<p>← تزويد وتركيب عمود إنارة من الفولاذ المغلف والمكسي بطريقة المعالجة الحرارية بارتفاع 07 أمتار مع مصباح شمسي متكامل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الحد الأدنى للتدفق الضوئي 6000 لومن.</li> <li>- الحد الأدنى لقوة الألواح الشمسية 55 واط.</li> <li>- مؤشر الحماية (IP) لا تقل عم 65 (IP65).</li> <li>- خلية الشفق مصفوفية الضوئية/ البطارية المستخدمة من النوع الذي يمكن إعادة شحنه من الفوسفور حديد الليثيوم.</li> <li>- يجب ألا تقل سعة البطارية عن 384 واط/سا.</li> <li>- البطارية المستخدمة من نوع فوسفور حديد الليثيوم LiFePo4 مثبتة في مجموعة من مصابيح الشوارع الشمسية أتمها المصنّع.</li> <li>- الهيكل الخارجي من سبائك الألمنيوم المقاوم للتآكل (الصدأ).</li> </ul>	960	190.000,00	182.400.000,00

182.400.000,00	190.000,00	960	<p>02 ← تزويد وتركيب عمود إنارة من الفولاذ المغلف والمكسي بطريقة المعالجة الحرارية بارتفاع 07 أمتار مع مصباح شمسي متكامل دائري الشكل 5000 لومن:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الحد الأدنى للتدفق الضوئي 3800 لومن.</li> <li>- الحد الأدنى لقوة الألواح الشمسية 40 واط.</li> <li>- مؤشر الحماية (IP) لا تقل عم 65 (IP65).</li> <li>- خلية الشفق مصفوية الضوئية/ البطارية المستخدمة من النوع الذي يمكن إعادة شحنه من الفوسفور حديد الليثيوم.</li> <li>- الهيكل الخارجي من سبائك الألمنيوم المقاوم للتآكل (الصدأ).</li> </ul>
192150000,00	مجموع HT		
36508500,00	T.V.A (%19)		
228658500,00	المجموع T.T.C		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها بخصوص المشروع.

#### رابعا: أثر مشروع الطاقات المتجددة على عجز الميزانية بولاية جيجل

لجأت السلطات المعنية لولاية جيجل بغية التحكم الأمثل في فواتير الكهرباء ومحاولة التقليل والتخفيف من نفقاتها المتزايدة الى ترشيد استهلاك الكهرباء باستبدال مصادر الطاقة بأجهزة الطاقات المتجددة في جميع المصالح والهيكل التابعة لها، الطرق، المساجد، المدارس والفضاءات الخضراء منذ 2019، هذا ما أدى الى تخفيض فاتورة استهلاك الكهرباء خلال سنتي 2019 و2020.

كما أن المكاسب التي حققتها ولاية جيجل باستغلال الطاقات المتجددة ساهم بشكل فعال في ترشيد الإنفاق العام عن طريق:

- تخفيض نفقات استهلاك الكهرباء خاصة أنها تشكل عبء ثقيل على ميزانيتها.
- تحقيق التنمية في المناطق المعزولة والتي يصعب ربطها بالكهرباء لارتفاع تكاليف إنجازها مقارنة بالطاقة المتجددة.
- تعتبر الطاقة المتجددة صديقة للبيئة تقلل من خطر التلوث البيئي.
- خلق فرص عمل للشباب المقاوم لإنشاء فرق تركيب الألواح الشمسية، صيانة الإنارة العمومية، وإصلاح الأعطاب، مما ساهم في تخفيف البطالة وتكوين الشباب في عدة دورات خاصة بمجال الطاقات المتجددة.

إن السلطات الولائية حريصة على الاستفادة من التقدم الحاصل في تكنولوجيات وتقنيات الطاقات المتجددة سواء في النظم الصغيرة التي تؤمن الإمدادات المحلية والمناطق النائية أو النظم المركزية للاستخدام الحراري بالإضافة إلى أنظمة توليد الكهرباء لإعطائها دفعا جديدا يساهم في توفير إيرادات هامة تهدف إلى سد العجز وتساهم في التنمية المحلية لما تتوفر عليه الولاية من إمكانيات هامة ومختلفة في مختلف المجالات.

## خلاصة الفصل

تسعى الدولة الجزائرية لمحاربة المشاكل التي تعترض سياسة ترشيد الإنفاق العام، وذلك للخروج من أزمة 2014 بعد انخفاض أسعار البترول، لذا فقد قامت بمجموعة من الإجراءات والاستراتيجية محاولة بذلك النهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية مختلف المجالات والخروج من العجز الذي تعاني منه الميزانية.

خاتمة

سعت هذه الدراسة إلى إظهار الأهمية التي يحوز عليها موضوع ترشيد الإنفاق العام كألية لعلاج ظاهرة عجز الميزانية العامة للدولة، والتي أصبحت من الظواهر الاقتصادية الملازمة لدول العالم، خاصة إذا ما كانت الدولة تنتهج سياسة توسعية في الحياة الاقتصادية وذلك لما تتسبب فيه في زيادة الإنفاق العام، بالإضافة إلى غياب التنويع في الاقتصاد بالأخص في الدول النامية التي تعتمد في إيراداتها على مصدر واحد مما يجعلها عرضة للأزمات التي قد تصيب سوقه.

والجزائر التي تعاني من عجز دائم في ميزانيتها العامة خاصة بعد أزمة 2014 والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة بشكل كبير، أصبحت ميزانيتها تتخبط في عجز دائم لذا فقد لجأت إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده ومحاربة التبذير والعمل على توزيع الموارد المالية المتاحة بشكل يُحقق أكبر استفادة ممكنة منها.

#### ← اختبار الفرضيات:

-الفرضية الأولى: وكانت بعنوان " تعود أسباب تزايد الإنفاق العام إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية".  
إن الزيادة في الإنفاق العام تعود لأسباب حقيقية والتي تكون عبارة عن زيادة في النفقات العامة تقابلها زيادة في الحاجات العامة عكس الظاهرية والتي لا تقابلها زيادة في الحاجات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: وكانت بعنوان " تزايد الإنفاق العام وقصور الإيرادات العامة يؤدي إلى حدوث العجز في الميزانية العامة"، حيث أن عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة يؤدي حدوث العجز في الميزانية العامة للدولة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

-الفرضية الثالثة: وكانت بعنوان "يؤثر ترشيد الإنفاق العام عجز الميزانية العامة من خلال تقليصه والتخفيف منه"، ترشيد الإنفاق العام هو تحقيق أكبر منفعة بأقل إنفاق ممكن والابتعاد عن كل مظاهر التبذير والإسراف، لذا فهو يساعد من تقليص عجز الميزانية العامة للدولة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

-الفرضية الرابعة: وكانت بعنوان " قامت الجزائر بتخفيض نفقاتها العامة لمعالجة عجز الميزانية العامة" حيث قامت الجزائر بإجراءات ترشيديّة في نفقات العامة من أجل حل مشكلة عجز الميزانية العامة، وهذا ينفي ما جاء في الفرضية الرابعة.

#### ← نتائج الدراسة:

1. نتائج الدراسة النظرية: أسفرت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ تعتبر النفقات العامة من الأدوات المالية التي تستعملها الدولة وهيئاتها للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها بشكل مباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمالية، أو بشكل غير مباشر عن طريق أثر المعجل والمضاعف؛
- ✓ تحكم النفقات العامة مجموعة من الضوابط منها ضابط الاقتصاد في النفقة، كما تضبطها مجموعة من المحددات؛
- ✓ للنفقات العامة آثار مختلفة على الإقتصاد والمجتمع منها ما هو مباشر ومنها غير مباشر؛
- ✓ يُعد ترشيد الإنفاق العام حلا مجديا لمشكلة عجز الميزانية العامة في ظل قصور وشح مصادر التمويل، بالإضافة اعتماده على "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استعمالها؛
- ✓ الميزانية العامة للدولة هي عبارة عن وثيقة تقديرية لسنة قادمة الإيرادات الدولة ونفقاتها، كما أنها تعبير عن الحالة الاقتصادية والمالية للدولة.

## 2. نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تصنف الجزائر نفقاتها العامة على أساس إداري واقتصادي من جهة، وعلى أساس وظيفي من جهة أخرى من خلال نفقات التسيير والتجهيز ذات المنهج التقليدي والذي يحد من رشادة توظيف الأموال العامة؛
- ✓ مكن الارتفاع الذي عرفه الإنفاق العام في الجزائر من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من خلال البرامج التنموية والتي ساهمت في زيادة كتلة الأجور، تحسين المستوى التعليمي، تخفيض معدلات البطالة والدعم الاجتماعي لمختلف شرائح المجتمع المحتاجة؛
- ✓ اتباع الجزائر سياسة تقشفية بعد انهيار أسعار البترول ، هذا ما يؤكد اعتمادها على الفوائض المالية لتمويل سياستها التوسعية مما يكرس تبعية وهشاشة الإقتصاد الوطني؛
- ✓ اعتماد الطاقات المتجددة كآلية لترشيد النفقات العامة الموجهة للطاقات التقليدية ومدى نجاعتها في تقليص العجز في الميزانية المحلية.

### ← توصيات واقتراحات:

- بناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول صياغة التوصيات والاقتراحات التالية:
- ✓ استعمال ما تم ترشيده من النفقات العامة في تمويل مشاريع استثمارية تعود بالأرباح على خزينة الدولة؛
- ✓ إيجاد الجزائر لمصادر تمويلية جديدة وثابتة والابتعاد عن التبعية النفطية؛
- ✓ ضرورة إعادة النظر في إعداد الموازنة العامة للدولة والتخلي عن الأسلوب التقليدي من أجل القضاء على العيوب والثغرات التي تحول دون إعداد موازنة بشكل دقيق؛
- ✓ عجز الميزانية العامة للدولة هو عجز هيكلية يتطلب اصلاحات هيكلية على المدى المتوسط والطويل؛
- ✓ على الجزائر الاستفادة من التجارب الدولية بخصوص الطاقات المتجددة لما لها من نتائج إيجابية على الميزانية العامة والبيئة.

### ← آفاق الدراسة:



- يمكن في نهاية دراستنا هذه، تقديم بعض المواضيع والإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث لاحقا:
- ✓ ترشيد الإنفاق العام لتحقيق التوازن الاقتصادي؛
  - ✓ الكفاءة الإستخدامية للعائدات النفطية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.



# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

← الكتب:

1. أعرم يحيوي، مساهمة في دراسة المالية - النظرية العامة وفقاً للتطورات الراهنة-، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص36.
2. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
3. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
4. خلف عبد الله الوردات، سهيل بسيم الدباس، المحاسبة الحكومية وإعداد موازنة البرامج والأداء، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. زينب حسين عواضة، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
6. زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان 2013.
7. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة-النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
9. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
10. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة -مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام-، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
11. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
12. عبد الرزاق قاسم شحادة وآخرون، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، زمزم للنشر والتوزيع، الرياض، 2011.

13. عبد الساهي شوقي، الفكر الإسلامي وإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، 1991.
14. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
15. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة العامة، منشأ المعارف، الإسكندرية 1994.
16. علي العربي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، جامعة الكويت، دون تاريخ نشر.
17. علي غنود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
18. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
19. قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والميزانية العامة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
20. كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر، 2007.
21. لعامرة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
22. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة - النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة - الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
23. محمد أبو دوح، ترشيد الإنفاق وعلاج عجز ميزانية الدولة - دراسة تحليلية مقارنة لميزانيات الاعتماد، البنود، التخطيط، والبرمجة الأساس الصفري في ضوء متطلبات ترشيد الإنفاق العام -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
24. محمد حسانة، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2014.
25. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية للمملكة العربية السعودية)، طُبعت بمعهد الإدارة العامة، الرياض، 1986.
26. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
27. محمود شاكِر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.
28. محمود شاكِر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الثانية، 2011.

29. المرسي الحجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2002.

30. نواز عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص45.

31. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الإسلامي والنظام المالي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

32. وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي -دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

### المقالات

1. ابتسام علي حسين، بدر شحدة حمدان، تأثير عجز الموازنة العامة على معدلات النمو الاقتصادي في العراق، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد(خاص-ج2)، 2021.
2. أحمد بوجلال، إجراءات تنفيذ النفقات في الجزائر، مجلة الدراسات - العدد الاقتصادي-، المجلد 15، العدد 02، 2018.
3. أحمد قاسمي، رشيد زرقط، أساليب التمويل التقليدي لعجز ميزانية الدولة وبديلها الإسلامي -الوقف الإسلامي نموذجاً-، مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد 11، العدد 01، الجزء 02، الجزائر، 2020.
4. آيت بن عمر الهام، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2021.
5. براهيم خناطلة، نادية خلفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 01، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020.
6. بركات مراد، بكرتي لخضر، دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في الفرض النقدي وآليات العلاج -حالة الجزائر-، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، 2019.
7. بن براهيم ليلي، إجراءات وتدبير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 2000-2017، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، 2020.
8. بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية - دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر (1980-2013) -، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة تلمسان، الجزائر، دس.
9. جمال لعامرة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001.
10. درودي لحسن، عجز الموازنة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، 2013، جامعة بسكرة، الجزائر.

11. رقوب ناريمان، تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذج فاجنر-بيكوك وويزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، دم، العدد13، الجزائر، 2020.
12. زينة عباد، حكيم شبوطي، سبل علاج عجز الميزانية العامة للدولة -دراسة حالة الجزائر - ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دون مجلد، دون عدد، جامعة المدينة، الجزائر، 2019.
13. سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة -السودان نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد21، السنة 11، جامعة الكوفة، العراق، 2017.
14. صبرينة كركودي وآخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراساتالاقتصادية، المجلد 04، العدد 07، الجزائر، 2018.
15. عبد الحق بن تقات وآخرون، أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016)، حوليات جامعة الجزائر1، العدد32، الجزء4، الجزائر، 2018.
16. فضيلة بوطورة وآخرون، ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر ، مجلة دراسات في الاقتصاد والأعمال، د م، العدد 02، الجزائر، 2018.
17. قميبي عفاف، حفاي عبد القادر، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة ( 2001-2017)، مجللة الحقوق والعلوم الإنسانية-، العدد الاقتصادي- 35(01)، جامعة زيان العاشور، الجلفة، الجزائر، دس.
18. مداحي عثمان، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العام ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد 24، المدرسة العليا للمناجمنت، الجزائر، 2020.
19. ناصر بوجلال، كمال ديب، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 21، العدد 01، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، 2019.
20. وسيلة السبتي وآخرون، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2019.
21. يوب فايزة، سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 13، العدد 03، 2019.

#### ← الرسائل الجامعية

1. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر - ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، السنة الجامعية 2014/2015.

2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2009/2001-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، السنة 2010/2009.
3. حمايدي صديق، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر - تحليل باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب (MEGC)-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022/2021.
4. زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2014/2013.
5. سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة "حالة الجزائر"، أطروحة شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة 2013/2012.
6. العربي بن علي بوعلام، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مذكر شهادة ماجستير، قسم العموم الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، الجزائر، 2017/2016.
7. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة -دراسة مقارنة الجزائر وتونس-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
8. لوزري سارة، بن حبيلس بشرى، آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الاقتصاد الجزائري 2008-2017، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2017-2018.
9. مداح حنان، آثار ترشيد الإنفاق العمومي على عجز الميزانية العامة بالجزائر -دراسة حالة ولاية عين تيموشنت، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، السنة 2020-2019.
10. نسرين كزيب، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر ( 2007-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصادية، جامعة زيان العاشور، الجلفة، 2019/2018.

#### ← النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1. المادة 08 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة في 10 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية.
2. المادة (06) من القانون 17/84 المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية.
3. المادة (03) من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15 أغسطس 1990 المتعلق بالحاسبة العامة.
4. قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية 2020، العدد 81.

#### ← المعاجم

معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001.

← المواقع الإلكترونية

1. زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق ، [تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة:1999-2014 | ASJP \(cerist.dz\)](#) ، تاريخ الزيارة 01-03-2022، الساعة، 12.15.
2. فاتح غلاب وآخرون، عجز الموازنة العامة ومناهج معالجته مع إشارة للتجربة النيوزلندية ، [https://www.researchgate.net/publication/331251554\\_jz\\_almwaznt\\_alamt\\_w\\_mnahj\\_maljth\\_m\\_ashart\\_lltjrbt\\_alnywzIndyt](https://www.researchgate.net/publication/331251554_jz_almwaznt_alamt_w_mnahj_maljth_m_ashart_lltjrbt_alnywzIndyt) ، تاريخ الاطلاع 14 ماي 2022، الساعة 17:30.
3. كزيز نسرين، حميدة مختار، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة) دراسة حالة الجزائر (2007-2017)، [ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة \(دراسة حالة الجزائر 2007-2017\) | ASJP \(cerist.dz\)](#) ، تاريخ الزيارة 26/04/2022، الساعة 17:02.



تهدف هذه الدراسة إبراز دور ترشيد الإنفاق العام في معالجة عجز الميزانية العامة للدولة، وقد أسقطنا دراستنا على الجزائر والتي تُعاني ميزانيتها من عجز مستمر وذلك لاعتمادها على الريع البترولي والذي يتميز سوقه بعدم الاستقرار، لذا قمنا بدراسة تطور ميزانية الجزائر وتطرقنا إلى الإجراءات التي اتبعتها الدولة لترشيد نفقاتها العامة، بالإضافة إلى قيامنا بدراسة تطبيقية في ولاية جيجل من خلال الوقوف على بعض المشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة ومدى مساهمتها في ترشيد النفقات العامة للولاية.

وقد توصلت دراستنا إلى أن التطبيق الجاد والمستمر لترشيد الإنفاق العام يعد الحل الأمثل للدولة في ظل عدم قدرتها على تخفيض نفقاتها العامة من ناحية، ولا إيجاد مصادر تمويلية فعالة من ناحية أخرى.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق العام، ترشيد الإنفاق العام، الميزانية العامة، عجز الميزانية العامة، الجزائر.

## Abstract

This study aims to show the importance of rationalizing public spending to resolve state public budget deficits. The study was applied to Algeria, a country suffering from a continual budget deficit due to its reliance on the unstable market of crude oil. To achieve this, we studied the development of Algeria's budget, and addressed the measures taken by the government to rationalize public spending. In addition, we conducted a practical study in the province of Jijel on how renewable energy may contribute to rationalizing state public expenditures.

The study found that the continuous rationalization of public spending is the optimum solution for this state, which is unable to reduce public expenditure on the one hand and to find new sustainable sources of funding on the other hand.

**Keywords:** Public Spending, Rationalization of public spending, public budget, public budget deficit, Algeria.